المركز القومي للترجمة

ترجمة: أملا راغب

1275
نحن نشهد كل يوم تقلبات تتسبب فيها العولمة التي يخشاه البعض ويعشقها البعض الآخر، ولكن النشاط الفكري الذي تثيره، شأنه في ذلك شأن المخاوف والرفض العنيف اللذين تثيرهما، يوضح لنا أنه لا يزال هناك الكثير لقوله وتصوره بالأخص عمله. وفي هذا السياق لعالم يبحث عن مستقبله، وعولمة تسعى من أجل تحقيق المعايير الإنسانية وتطبيق الديمقراطية، يقدم لنا الدكتور بطرس غالي رؤيته للأمور في إطار حوار متنوع مع "إيف برتولو". وكان الدكتور غالي قد عمل أستاذًا للقانون، ووزيرًا للشؤون الخارجية بجمهورية مصر العربية، وأمينًا عامًا لمنظمة الأمم المتحدة، ثم للمنظمة الدولية للفرانكوфонية، ويرأس الدكتور غالي اليوم المجلس القومي لحقوق الإنسان بمصر.
ديمقراطية العولمة
(حوارات بطرس بطرس غالى مع إيف برتولو)
المركز القومي للترجمة

إشراف: جابر عصفور

عدد: 1275

ديمقراطية العولمة
(حوارات بطرس بطرس غالي مع إيف برتولو)

أعمال إيف برتولو

أعمال راغب

الطبعة الأولى 2008

هذه ترجمة كتاب:
Démocratiser la Mondialisation
Boutros Boutros-Ghali
(Entretiens avec Yves Berthelot)
Copyright © Éditions du Rocher, 2002

تمت ترجمة هذا الكتاب بمناسبة الذكرى الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

حقوق الترجمة والنشر باللغة العربية محفوظة للمركز القومي للترجمة.
شارع الجبلية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة. ت: 27354524 - 27354526 فاكس: 27354554
EL Gabalaya st. Opera House, El Gezira, Cairo
E-mail: egyptcouncil@yahoo.com Tel: 27354524 - 27354526 Fax: 27354554

2
ديمقراطية العولمة

(حوارات بطرس بطرس غالي مع إيف برتولو)

ترجمة
أمل راغب

٢٠٠٨
<table>
<thead>
<tr>
<th>بطاقة الفهرسة</th>
<th>إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>إدارة الشئون الفنية</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>ديمقراطية العولمة: حوارات بطرس بطرس عالي مع</td>
<td>ديمقراطية العولمة: حوارات بطرس بطرس عالي مع</td>
</tr>
<tr>
<td>إيف برتو، ترجمة: أمل راغب ط1 - القاهرة: المركز</td>
<td>إيف برتو، ترجمة: أمل راغب ط1 - القاهرة: المركز</td>
</tr>
<tr>
<td>القومي للترجمة، 2008م.</td>
<td>القومي للترجمة، 2008م.</td>
</tr>
<tr>
<td>160 ص، 424م.</td>
<td>160 ص، 424م.</td>
</tr>
<tr>
<td>1- العولمة</td>
<td>1- العولمة</td>
</tr>
<tr>
<td>أ- راغب، أمل (مترجمة)</td>
<td>أ- راغب، أمل (مترجمة)</td>
</tr>
<tr>
<td>ب- العنوان</td>
<td>ب- العنوان</td>
</tr>
<tr>
<td>رقم الإيداع: ۲۰۰۸/۴۲۰۴۲</td>
<td>رقم الإيداع: ۲۰۰۸/۴۲۰۴۲</td>
</tr>
<tr>
<td>الترقيم الدولي: ۶۹۰۰۰-۴۷۹-۷۷۸-۹۷۸-۹۷۸</td>
<td>الترقيم الدولي: ۶۹۰۰۰-۴۷۹-۷۷۸-۹۷۸-۹۷۸</td>
</tr>
</tbody>
</table>

طبع بالهيئة العامة لشئون المطبوعات الأميرية

تهدف إصدارات المركز القومي للترجمة إلى تقديم الاتجاهات والمذاهب الفكرية المختلفة للقارئ العربي وتعريفه بها، والأفكار التي تتضمنها هى اجتهادات أصحابها في ثقافاتهم ولا تُعتبر بالضرورة عن رأى المركز.
الفصول

- كلمة المترجمة
9
- مقدمة
- الفصل الأول:
13
- سنوات الدراسة
- الفصل الثاني:
15
- فى خدمة الخارجية المصرية (1977-1991)
35
- الفصل الثالث:
53
- الفصل الرابع:
- محنة الدبلوماسية في أحداث 11 سبتمبر 2001
143
شّكّر خاص

إني أحرص على شكر "ليف برتولو" الذي أدار هذا الحوار في إطار مشروع "التاريخ الفكرى للأمم المتحدة". كما أود أن أعبّر عن امتناني لـ "آني ديمانز" على تعاونها الفقير.

بطرس بطرس غالي
كلمة الترجمة

بمناسبة الذكرى الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان،
التى توافق العاشر من ديسمبر 2008، أعاد المركز القومى
لترجمة، بمبادرة من رئيسه د. جابر عصفور، ترجمة كتاب
"ديمقراطية العولمة" للمؤلف الدكتور بطرس بطرس غالي؛ لما لهذا
الكتب من قيمة كبيرة وأهمية في مجال احترام حقوق الإنسان
والدفاع عنها من خلال الجهات والمنظمات المعنية بالأمر،
وابرزها منظمة الأمم المتحدة التي يدعو الدكتور غالي في
كتابه، إلى تطويرها وتحديثها لتُصبح قادرة على التعامل، بكفاءة
и وفاعلية، مع المستجدات والتحديات التي تطرأ على وجه
المعمورة.

وكان مركز الأهرام للترجمة والنشر قد قام بترجمة هذا
الكتب، قبل بضع سنوات، بعد صدوره بوقت وجيز باللغة
الفرنسية. والكتاب عبارة عن سلسلة حوارات، ثرية وشيقة، يقوم
بإدارتها "إيف برتلو"، خبير المنظمات الدولية الفرنسية.
وتتعرض هذه الحوارات إلى نشأة الدكتور غالي ودراسته، وأهم
العوامل التي أثرت في حياته العلمية والعملية، وأدت به إلى
الاهتمام بحقوق الإنسان والمنظمات المعنية بالدفاع عنها.
وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة التي يصفها الدكتور غالي بأنه: "الالتزام، حتى الآن، المنبر الوحيد الذي بإمكانه أن يسهم، عن حق في العمل على ديمقراطية العولمة".

وتبرز هذه الحوارات البعد الإنساني لعمل الدكتور غالي السياسي، واهتمامه الكبير بالإنسان في كل مكان وزمان، ورؤيته المستقبلية للأمور على ضوء دراسته وخبرته الطويلة في حقل السياسة الدولية. وكانت الأعوام الخمسة التي قضياها الدكتور غالي في رئاسة منظمة الأمم المتحدة قد أثارت الكثير من الجدل حول السياسية التي انتهجها من أجل خدمة قضايا السلام والتنمية والديمقراطية في مختلف أنحاء العالم، وهي القضايا الثلاث التي أعطاها الدكتور غالي أولوية عمله السياسي طوال حياته.

وبلفت الدكتور غالي، من خلال هذه الحوارات، الانتباه إلى أهمية أن تصبح الديمقراطية الحقيقية، ليست الشكلية، أساسًا للعولمة، حتى لا يجرف تيار العولمة في طريقه إرادة الشعوب وتعلمها إلى عالم أفضل يسوده السلام والأمان. كما يرى الدكتور غالي أهمية النهوض بالتنمية، خاصة في دول العالم الثالث، حيث الفقر والحرب وممارسة انتهاكات حقوق الإنسان المختلفة دون رقابة، أو دون حتى الدراية بوجود الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يكفل للفرد، في مجتمعه، حقوقه واحترام حقوقه كافة دون أي إخلال أو تقصير.
وقد حظى المركز القومي للترجمة بشرف مراجعة الدكتور غالي بنفسه للترجمة العربية للكتاب بأكمله؛ وذلك حرضاً على دقة وجودة المادة المقدمة للقارئ. لذا يتمكّن المركز أن تحوز ترجمة الكتاب على الإعجاب، وتُحقق الهدف الحقيقي من ورائها وهو تتمية الوعي واكتساب المعرفة بصورة سلسة وممتعة.

أمل راغب
مقدمة

أثارت دراسة العلاقات الدولية، وخاصة تلك المعنية بالمنظمات الدولية، شغفي منذ مرحلة مبكرةً من حياتي. فعندما كنت أستاذًا جامعيًا، ارتبطت بتدريس هذا التخصص قبل أن أضع خبرتي الأكاديمية، التي استمرت على مدى ربع قرن، رهن التطبيق العملي باعتباري مسؤولاً في حلل الخارجية المصرية، ثم أمينًا عامًا لمنظمة الأمم المتحدة ومن بعدها المنظمة الدولية للفرانكفورتية.

خمس سنوات مضت منذ أن تركت منظمة الأمم المتحدة، وفكرت في أنه من المثير، بعد مرور هذا الوقت وحرية التعبير التي سمح لي بها هذا الابتداع، أن أفكر من جديد في المنظمة ومهامها وعملياتها، وأن أضع تصويرًا للإصلاحات التي يُمكن أن تصنع من هذه المنظمة مؤسسةً جديدةً يُمكنها مواجهة التقلبات التي تطرأ على المجتمع الدولي والآثار الإيجابية والسلبية للعولمة وكذلك السيطرة عليها. لذلك عندما عرض "ليف برنتولو" أن يضع شهادتي في إطار مشروع "التاريخ الفكري لمنظمة الأمم المتحدة"، وافقت دون ترد. وتلك هي نقطة انطلاق هذه الحوارات التي تُنشر اليوم. ويجب أن
أبوخ بأن السنوات الخمس الماضية كان من شأنها أن أكذبت رؤيتي للأمور وإرادتي في إصلاح منظمة الأمم المتحدة التي لا تزال، حتى الآن، المنبر الوحيد الذي بإمكانه أن يسدهم، عن حق في العمل على ديمقراطية العولمة.

وكانت أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 قد أدت، حال وقوعها، بالولايات المتحدة إلى الرغبة في انتهاج سياسة متعددة الأطراف في إطار منظمة الأمم المتحدة، لكن النزعة إلى العمل الفردي سرعان ما سيطرت عليها ومحتشمة الأمل الوليد في تحقيق العولمة على أساس ديمقراطي.

وعلى الرغم من ذلك، فإننا لا نزال على اعتداء شهوة كونية. غير أنها لحظة حاسمة تبدي فيها التذكرة بأنه يجب الإسراع بالعمل على جعل الديمقراطية أساسًا للعولمة خشية أن تُشوه العولمة مفهوم الديمقراطية. كما أنه من الضروري إعادة التأكيد على أن هذه العملية يجب أن تواكب دفع عجلة التنمية في دول العالم الثالث. وإن لم نأخذ في الاعتبار هذين الأمرين الملحمين، فإننا نخاطر إلى حد كبير بأن نشهد اندلاع صراعات لم يسبق لها مثيل، لم نكن اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر سوى نذير مؤسف لها.

بطرس بطرس غالي
يناير 2002
الفصل الأول
سنوات الدراسة

إيف برتولو: سيدي الأمين العام، إذا سمحت لي، يمكننا أن نبدأ هذا الحوار بالحديث عن مرحلة الدراسة والاختيار. لقد اختارت دراسة القانون الدولي، وقامت بعمل رسالة عن النظام الإقليمي، وأوليت اهتمامًا بالسياسة الدولية. فما العوامل التي أدت إلى هذه الاختيارات في تراكب العائلة والأحداث التي مررت بها في شبابك؟


ومندما بلغت الثامنة عشرة من عمرى، في عام 1940، قمت بتنظيم الحملة الانتخابية لابن عمى الذي كان مرشحًا لأن
يكون نائبًا عن دائرة "الفجالة". وكان قد اختار منزل العائلة مقراً لحملته، وهو يقع اليوم في أحد أحياء القاهرة الفقيرة ولكنه كان، منذ نحو مائة عام، أرقى أحياء المدينة. كان كل شيء يدفعني للعمل بالسياسة في ذلك العمر، وكانت لدي طموحات تتسم بالجنون بعض الشيء. فقد كان ينبغي دراسة القانون للعمل بالسياسة في مصر في ذلك الوقت. لذلك فقد قمت براسة القانون، على مدى أربعة أعوام، بجامعة القاهرة. لكنني لم أكن طالبًا مُنضبِطاً، ولم أُخرج ضمن أوائل دفعتي، وإنما كنت من أواخر الطلاب الناجحين بها. إلا أنني أتحدث هنا عن السنوات التي تخلت عامي 1940 و1946. وفي ذلك الوقت، كانت هناك قوتنا تتصارعان بالجامعة، هما: حزب "الوفد"، الذي كانت عائلتي تتنتمي إليه، والإخوان المسلمين. وكانت هناك أيضًا جماعة ثالثة محدودة العدد ولكنها نشطة للغاية؛ وهى جماعة الشيوعيين.

• إ. ب. : بعد أن حصلت على ليسانس الحقوق في عام 1946، قررت استكمال دراستك في فرنسا ...
• ب. غ. : نعم، لقد سافرت على الفور إلى باريس لإعداد رسالة الدكتوراه. فقد كنت أحلم بأن أختص فلسفة القانون. كما أثنى كنت طموحًا للغاية، حيث كنت أرغب في الحصول على دكتوراه في الأدب وأخرى في القانون، وكذلك
الحصول على دبلومة معهد العلوم السياسية دفعة واحدة. إلا أنني سرعان ما أدركت أن هذا كثير، فاكتفيت بالحصول على درجة الدكتوراه في القانون ودبلومة العلوم السياسية.

- في ذلك الوقت أيضًا، شاركت في كتابة مقالات للصحافة...

- لقد كنت أكتب بالفعل من باريس مقالات سياسية باللغة العربية من أجل جريدة "مصر" اليومية، ولكن أول مقال نُشر لي كان في عام 1945، في جريدة "مصرية أسبوعية"، لدى عودتي من رحلتي إلى السودان بصحبة مجموعة من الطلاب. وكان السودان يُعنى إلى أقصى حد، لأن جدي كان قد وقع في عام 1899 اتفاقية مع بريطانيا العظمى تقضي بالسيادة الأنجلو- مصرية على السودان. لذلك فقد كنت أود بشدة أن أعرف هذا البلد الذي كثيراً ما سمعت عنه، وأنا طفل صغير، أن: "جَدِك بَاع السودان للإنجليز". وكان هذا المقال يصف رحلتي من مصر إلى السودان. وكان بمثابة فرصة لي لأوضح كيف بقي هذان البلدان منفصلين عن بعضهما البعض بعدم وجود خط سكة حديدية مباشر يربط بينهما. فقد كان القطار يتوقف في مدينة أسوان حيث يجب استكمال الطريق باستقلال مركبة على النيل، الأمر الذي كان يستغرق نحو يومين للحَقق بـ قطراً
وادي حلفاً. وكانت أشجب هذا الوضع الذي يُعد أحد أطلال الاستعمار الإنجليزي الذي كنت أجده يعوق طواعية إنشاء خط سكة حديدية مباشر. وكانت أؤكد أنه ينبغي علينا، نحن المصريين، بناء هذا الخط لربط القاهرة بالخرطوم. واليوم، ونحن في عام 2002، لم يزل هذا الخط غير موجود، إلا أنه لم يعد من الممكن إقائه تبعاً هذا الوضع على الاستعمار الإنجليزي.

لقد كنت، إذن، أكتب مقالات بصورة شبه منتظمة للصحافة العربية. وأذكر أنه في أعقاب نشر أحد مقالاتي عن الجزائر، استدعاني عمّي "واصف"، الذي كان يُقيم جزءًا كبيرًا من العام في باريس، وقال لي: "إذا لا تستطيع أن تسمح لنفسك بأن تنتقد السياسة الفرنسية بما أنك ضيف على فرنسا، فإذا أردت الاستمرار في كتابة مقالات من هذا النوع، اذهب إذن لاستكمال دراستك في سويسرا أو بلجيكا".

- إ. ب. : لم يقتصر التزامك السياسي على نشر مقالات صحيفية، بل أظنني أعرف أنك كنت نشطًا سياسيًا أيضًا ...
- ب. ب. غ. : بل بالأحرى يمكنك القول بأنك كنت مُناضلاً.
  وكان "عبد الرحمن عزاز"، أمين عام جامعة الدول العربية في ذلك الوقت، يُطلق علي لقب "ممثله غير الرسمي في باريس"، كما كنت على اتصال وثيق ببعض المُناضلين الشماليين.
أفريقين. وخلال الأعوام الثلاثة التي قضيتها في باريس، كنت أحاول أن أمر على الجزائر ففي كل مرة كنت أرحل فيها إلى القاهرة لقضاء إجازة أعياد الميلاد، ولكن السلطات الفرنسية كانت ترفض باستمرار منحى التأشيرة. لقد كنت أحببا نضالاً بعمق من أجل جلاء الاستعمار. ومن جهة أخرى، كنت أؤمن في هذه الفترة بإمكانية إقامة "ولايات متحدة" في العالم العربي على غرار النموذج الأمريكي.

• إ. ب. : لقد أدى بك نضالك من أجل جلاء الاستعمار حتماً إلى معرفة دور الأمم المتحدة في هذا المضمار. فهل يمكننا اعتبار أن اهتمامك بالمنظمة بدأ من تلك المرحلة؟

• ب. ب. غ. : بالطبع. وقد حملني البروفيسور "جورج سل" أعظم مهندس النظام الفيدرالي الدولي، على التخصص في مجال حقوق الإنسان ودراسة منظمة الأمم المتحدة. وقد اختبرت، فيما بعد، "شارل روسبو" أستاذاً لرسالتين التي كانت عن "المنظمات الإقليمية" في إطار كل من "عصبة الأمم" و"منظمة الأمم المتحدة". ثم لا يجوز إلغال أن جامعة الدول العربية كانت أول منظمة إقليمية تخرج إلى حيز الوجود قبل إنشاء منظمة الأمم المتحدة. وقد أسهمت الجامعة في صياغة الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة الخاص بالمنظمات الإقليمية.
وقمت بمناقشة رسالتى في شهر يونيه من عام 1949. وكانت اللجنة، التى أشرفت على مناقشة الرسالة، تتÃ£ل من "شارل روسو" و"سوزان باستيد" و"شارل إزنمان". ونشرت الرسالة، في العام نفسه، بدار "بدون" للنشر تحت عنوان "مساهمة في دراسة المنظمات الإقليمية". وكتب "شارل روسو" مقدمة لها أثنى فيها عليها كثيرًا.

• إ. ب. : هل يعني هذا أنك، في ذلك الوقت، كنت تأمل في العمل بالحقيل الدبلوماسي أو في الحصول على منصب بالأمم المتحدة؟

• ب. غ. : لا، لقد اختارت دون أننى تزداد العمل بالتدريس الجامعى، وكنى أتعجل العودة إلى القاهرة لتدريس القانون الدولي بكلية الحقوق. لكنى علمت، في هذه الفترة، أن القانون الدولى لا يدرس سوى لمدة ساعتين كل عام لطلبة السنة الثالثة، وأن هناك أستاذًا زائرًا ومدرسًا مساعدًا يقومان بتدريس هذا التخصص. غير أنى حصلت على منصب أستاذ م جامعة بكلية التجارة قسم العلوم السياسية. وهكذا قمت بإعطاء أول محاضرة لي في القانون الدولى في شهر أكتوبر من عام 1949 ...

• إ. ب. : هذا فضلاً عن استمرارك في "العمل الصحفى"...
ب. ب. غ. لقد كنت أكرس جهدي، على نحو خاص، لإعداد محاضراتي ونشر دراسات أكاديمية في "المجلة المصرية للقانون الدولي". لكنني كنت أكتب أيضًا في صحيفة "الوطن" اليومية، التي كانت تصدر باللغة الفرنسية، مقالات سياسية متزنة تحت اسم مستعار هو "د. إبراهيم" الذي أخذته من عنوان كتاب "جو كنيل". وهي قصة الطبيب "إبراهيم" الذي رحل إلى لندن بعد أن فقد كل أمل في رؤية بلاده تلحق بركب التطور، على الرغم من كفاحه من أجل تحقيق ذلك. ولم يعد بطل القصة إلى وطنه إلا ليموت.

إ. إ. ب. إذا نلتزمنا هنا إلى مواضيع بعيدة تمامًا عن القانون الدولي. فكيف تفسر تأثرك الكبير بهذا الكتاب؟

ب. ب. غ. إنني أحب بلادى بعمق. وهذا عشق حقيقي يلازمني منذ أن وعيت على الحياة. وأنا على علاقة حب وامتزاج تام قوية للغاية مع مصر سواء من خلال ريفها أو تاريخها. وقصة الدكتور "إبراهيم" الذي فقد عزيمته إلى حد أدى به إلى ترك بلاده، هي نموذج يذكرني بأنني لا يجب أن أتراعم مما كان الواقع المصري.

إ. ب. في عام 1952، تخلى الملك فاروق عن العرش وعاشت مصر ثورة. فهل وقع عليك ضرر مباشر من هذه الأحداث؟
الأملاك بصورة مُحَفَّزة. وكان والد، وهو مالك لمساحة كبيرة من الأراضي، قد توفي في العام السابق، أي في عام 1951. وتم تقسيم ثروته، من منقولات وعقارات، بين أخرين ووالدته وأنا. غير أن الإصلاح الزراعي لم يُجرِدنا كلية من ممتلكاتنا، فوفقًا لهذا الإصلاح الأول، كان من حق كل واحد منا أن يملك مائة فدان. أما على الصعيد العملي، فإن علاقات بنظام الحكم الجديد كانت ممتازة. وقد أسهمت في تأسيس "معهد العلوم السياسية" الخاص بالضباط الذين قاما بالثورة والعسكريين الراغبين في تحسين ثقافتهم السياسية من أجل حسن قيادة البلاد والقدرة على السيطرة عليها بصورة أفضل.

وفي عام 1954، ذهبت لأول مرة إلى الولايات المتحدة وبدأت في التردد على منظمة الأمم المتحدة...

أما私が، فقد حصلت في الحقيقة على بعثة "فولبرايت" الخاصة بأساتذة الجامعة، وقضيت عامًا في نيويورك. وكانت هذه الفترة واحدة من أثري مراحل دراستي. فقد كنت أستاذًا جامعيًا شابًا يقوم بالتدريس منذ أربع سنوات فقط في مدينة القاهرة، واستوعبت القدرة الحضارية الأمريكية دون مشكلات تذكر. وقد أجبني هذا على تحسين لغتي...
الإنجليزية حتى أتمكن من إلقاء محاضرات بها. واكتشفت بجامعة "كولومبيا" طريقة تدريس تختلف كلية عن تلك التي عرفتها في أوروبا ومصر، ففي حقيقة كان يتم فيها الاكتفاء بالإلقاء محاضرات عامة قبل الاتفاق بالدراسات العليا، ما عدا بالنسبة لدراسة العلوم السياسية في باريس، حيث كانت المحاضرات تتم تحت إشراف أساتذة جامعيين. أما في الولايات المتحدة، فكان الأمر يختلف؛ إذ تقوم المحاضرات كلها على أسس الحوار وتبادل المعلومات. حتى أنه أذكر محاضرة ألقاها ثلاثة أساتذة على خمسة عشر طالبًا فقط.

وقمت في الولايات المتحدة أيضًا بنشر أول دراسة لى باللغة الإنجليزية، في مجلة "المصالحة الدولية"، تحت عنوان: "جامعة الدول العربية: عشر سنوات من الكفاح، لتلتها دراسة أخرى بعنوان: "النزاع الأنجلو-يمني"، قمت بكتابةها بالاستعانة بوثائق مثيرة عثرت عليها في مكتبة جامعة "كولومبيا".

وفي الوقت نفسه، كنت أتردد على مقر الأمم المتحدة حيث كنت أتابع في كثير من الأحيان مناقشات مجلس الأمن. ويجب أن أعرف بأن العمل في الأمم المتحدة قد أغراني في ذلك الوقت. وكنت قد شاركت في القاهرة، في العام السابق، في إصدار كتاب عن الأمم المتحدة بعنوان: "مصر والأمم المتحدة"، بدعوة من مؤسسة "كارنيجي" التي طلبت من الهيئات العلمية في
مختلف أنحاء العالم كافة المشاركة في إصدار مجموعة من الكتب بمناسبة مرور عشر سنوات على تأسيس منظمة الأمم المتحدة. وكتب قد نشرته في العام نفسه، أول كتاب باللغة العربية عن الأمم المتحدة بعنوان "المنظمات الدولية"، وقام بكتابة المقدمة "عبد الحميد بدوى باشا" الذي كان يعمل، في ذلك الوقت، قاضيًا بمحكمة العدل الدولية. وقدمت، في هذا العمل، نظرية عن المنظمات الدولية، وتحدث طويلًا عن عصبة الأمم ومنظمة الأمم المتحدة، وقامت بعمل فهرس لمختلف الدراسات التي تمت عن مفهوم المنظمة الدولية ذاته منذ "الفساندة - بيير" وحتى "إيمانويل كانز". وخلال بحثي عن مفكرين أورو - آسيويين، اكتشفت الفيلسوف العربي "الفارابي" الذي يتحدث عن "المدينة الفاضلة" ومجموع المدن الفاضلة التي يجب أن تُستقر على ميلاد "العمورة الفاضلة". وهي فكرة أُذنَّتُ تناولها في خطِبِ التأليفها في الأمم المتحدة. كما اكتشفت "عبد الرحمن الكواكب" الذي يدعو، هو أيضًا، في كتابه "أم القرى" إلى نشأتة منظمة دولية تضم الدول الإسلامية كافة.

وعلى الرغم من الرغبة التي ساوريت في العمل بمنظمة الأمم المتحدة، وخطابات التركية التي ربما كان من الممكن أن تسمح لي بالحصول على منصب في المنظمة، فإن نداء مصر كان الأقوى، وكتبت أتعجل العودة إلى القاهرة في مرحلة حرجة من تاريخنا.
• إ. ب. : هل تشير إلى تأميم قناة السويس؟ وكيف تستنى لـُك لعب دور في السياسة المصرية، بينما كانت أصولك العائلية تجعل منك مُشبَعًا في أعين النظام الحاكم؟

• ب. ب. غ. : لقد كانت بالفعل مرحلة عسيرة بالنسبة لي، حيث إنني كنت أتنمى إلى ما كان النظام الناصري يُطلق عليه اسم "العائلات الإقطاعية". ولم يكن لهذه العائلات الحق في المشاركة في الحياة السياسية. إلا أن هذا لم يمنعني من خوض حملة واسعة لشرح حقوق مصر الشرعية في تأميم قناة السويس. وإن كان هذه الأحداث، شاركت في تأسيس "جمعية العلوم السياسية"، وخلال الأشهر الأكثر حزنًا - وهي نوفمبر وديسمبر ويناير - كنت ألقى كل أسبوع محاضرة عن السياسة الدولية بحضورها عامة الشعب ومندوبو البعثات المُعتمدون بمصر. وبدأت أشتهي في القاهرة من خلال هذه المحاضرات العامة التي كان يحضرها، بصفة منتظمة، اثنان أو ثلاثة من القيادة العسكرية للنظام الحاكم. ولكن كنت أكثر أيضًا من المناقشات العامة واللقاءات الصحفية. وانتقلت من التدريس الجامعي إلى الإعلام القومي والعالمي حيث كنت أؤكد، بصفة خاصة، على الدور المهم للأمم المتحدة في هذه الأزمة. هذا بالإضافة إلى أنني كنت أكتب...
• إ. ب. ب: بشأن مؤتمر "باندونج"، على سبيل المثال، الذي يُعد إبراكا من العالم الثالث لوضعه ومصلحته وأخيرًا لقوته. هل كان لهذا الحدث صدى كبير في مصر؟ وهل قمت بتحليله في مقالاتك؟

• ب. ب. غ: لقد أسهمت فيه بالفعل من خلال دراسات قمت بإعدادها، ومنها كتابي عن الحركة الأفريقية-آسيوية الذي يترقب إلى مؤتمر "باندونج" وأصوله.

وفي غمار ذلك، شرعت في تأسيس "الأهرام الاقتصادي" الذي يصدر بواقع عدد كل أسبوعين. وكتبت أصولية بتأسيسه إلى عمل مجلة شبيهه بمجلة "الإيكونوميست" الإنجليزية. لقد كانت مغامرة كبيرة. في ذلك الوقت، أي في ذلك الوقت، أتى تأسيسها الذي يُعتبر بمثابة مجلة اقتصادية وسياسية بمصر. وصدر أول عدد من المجلة النصف شهرية في أول يناير من عام 1959، ولكن كان قد بدأت الإعداد لتصورها منذ عام 1958. وقد أعلن هذا بالطبع مكانة خاصة في عالم التدريس الجامعي، إذ إن لم أكن أستاذًا جامعيًا فحسب، وإنما كنت في الوقت نفسه أترأس تحرير واحدة من المجلات المصرية المؤثرة. ويكمن سر هذه التقنية الصحفية في صداقتي مع "مشاركنا"، صاحب الجريدة اليومية الكبرى "الأهرام" في ذلك الوقت. وأصبحت، نوعًا ما، المتحدث باسم تيار سياسي. وتُدافع هذه المجلة عن القطاع الخاص والملكي...
الخاصة في مرحلة كانت موجة اشتراكية - شيوعية تجتاح مصر. وصارت، بالنسبة للكثيرين، بطرس غالي الإقطاعي القيّم الذي ينتمي إلى التيار الاشتراكي - الديمقراطي والذي يحاول، عن طريق الصحافة الوسيطة، السيطرة على جموح أيديولوجيات النظام الحاكم. الأمر الذي تسبب أحياناً في تعرضي إلى اللوم.

وفي طبيعة أعوام الستينيات، شاركت في تأسيس كلية جديدة: هي "كلية الاقتصاد والعلوم السياسية" التي جمعت بين قسم الاقتصاد بكليتي التجارة والحقوق وقسم العلوم السياسية بكلية التجارة. وكان الغرض من هذه الكلية الجديدة أن تصبح قطباً متميّزاً يكتفي بأربعين طالبًا فقط ويضم فريقًا من أفضل أسرّة الاقتصاد والعلوم السياسية في ذلك الوقت. واختارت أن أحضر فيها عن الأمم المتحدة والمنظمات الدولية.

وفي تلك المرحلة أيضًا، أسست مجلة جديدة، لا تزال تصدر حتى اليوم، هي "السياسة الدولية". وتُعد تلك المجلة أيضًا الأولى من نوعها، وأحدثت تأثيرًا واسعًا في مختلف أرجاء الوطن العربي، شأنها في ذلك شأن "الأهرام الاقتصادي". ويوجد بكل عدد من أعدادها كذلك قسمّ خاصّ عن أنشطة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.

لقد كنت أحاول توعية القارئ العادي بدور الأمم المتحدة وبالسياسة الدولية. كما كنت أقوم بتبطيط هذه القضايا في جريدة
الأهرام اليومية. وكانت أكرٌّ أعدادًا خاصةً عن قارة أفريقيا و
عن مشكلة نزع السلاح. وكان مقالٌ، الذي نُشر في أولٍ عددٍ من مجلة "السياسة الدولية"، يتحدث عن القنبلة الذرية الصينية
بعد شهرٍ من انفجارها.

- إ. ب.: تُعد السياسة الدولية والمنظمات الدولية محور
دراساتك ومحاضراتك ومقالاتك، وخاصة منظمة الأمم
المتحدة ...

- ب. ب. غ.: نعم، ولكننا أهتم أيضًا بالمنظمات الدولية
الأخرى مثل جامعة الدول العربية ومنظمة الدول الأمريكية
ومنظمة الوحدة الأفريقية والحركة الأفرو-آسيوية... ملخص
الأمر، إننى أهتم على وجه الخصوص بمنظمات العالم
الثالث.

- إ. ب.: لماذا العالم الثالث على وجه الخصوص؟

- ب. ب. غ.: للأهمية الشخصية أولاً، ولكن أيضًا لأسباب
عملية خاصةً. فلو كنت قد أردت الكتابة عن السوق
الأوروبية المشتركة، لكان الأمر قد تطلب مني مراجعة مئات
الكتب التي صدرت عن هذا الموضوع. وبما أنى أعيش في
مصر، فإن الفرصة لن تستَاح أمامي لعمل ذلك. لكننى، على
عكس ذلك، أضع نفسي في وضع شبه احتكار للمادة التي
تلزمني عند اختياري الكتابة عن جامعة الدول العربية، التي تتوفر الوثائق الخاصة بها كافة باللغة العربية، أو الكتابة بشكل أعم عن قضايا الوطن العربي، وكذلك عن منظمة الوحدة الأفريقية. وفضلًا عن ذلك، هنالك اهتمام عاطفي. فأنتم إلى هذه البقعة من العالم وأحلم بأن ألعب دورًا سياسيًا فيها. وتعود الكتابة، في هذه الحالة، إلى القناة الوحيدة التي تسمح لي بالوصول إلى الحياة السياسية. ومن أجل تحقيق هذا الغرض، أنا أنشر كثيرًا بالعربية والفرنسية وفي بعض الأحيان بالإنجليزية.

• إ. ب. : يونيكس من عام 1967 هو تاريخ مهم آخر في حياتك وحياة بلادك. إنها الحرب مع إسرائيل، وهزيمة مصر. كيف كانت حالتكم في ذلك الوقت؟

• ب. ب. غ. : لقد وجدت صعوبة في تقبل الهزيمة، ومثل الدكتور إبراهيم في كتاب "جون كينتيل"، "هربت" من مصر إلى فرنسا حيث تم تعيني أستاذًا مساعدًا بكلية حقوق باريس. وفي نهاية عام 1968، عدت إلى القاهرة بعد أن استعادت عزيمي ونسبت الهزيمة.

• إ. ب. : موت "جمال عبد الناصر" في سبتمبر من عام 1960، وزوال نظام الحكم الذي كان يُعد "الإقطاعيين" الذين...
كنت واحداً منهم، "أعداء الشعب"، هل فتحك أمامك أفقًا جديدة؟
على الصعيد السياسي؟

ب. ب. غ. نعم، فقد فتح "أنور السادات"، منذ توليه السلطة،
صفحة جديدة في تاريخ مصر، وتعاون مع المنتسبين إلى
الطبقة الحاكمة التي سبقت عهد الثورة. وهكذا تم تعييني
عضوًا مسؤولًا عن السياسة الخارجية في المكتب السياسي
للاتحاد الاشتراكي. وكنت أسافر كثيرًا للتعريف بالاتحاد
الاشتراكي وإقامة علاقات مع الأحزاب السياسية الأخرى في
 أنحاء العالم المختلفة. وكنت، على نحو خاص، على صلة
وثيقة بحزب "المؤتمر" في الهند والحزب الاشتراكي في
فرنسا. كما حاولت حمل "الحركة الاشتراكية الدولية" على
ضم الاتحاد الاشتراكي إليها، ولكن أخفقت في مساعيّ؛ لأن
نظام الحكم في مصر كان يقوم على سياسة الحزب الواحد.
وحينئذ قررت تأسيس حركة اشتراكية دولية أفريقية كانت
تضم، في البداية، تونس والسنغال ومصر ويرأسها "ليبولد
سيدار سنجور".

إ. ب. : يرتبط النقاش الاقتصادي بنظريه السياسي. وكان
العقد الأول للأمم المتحدة، الخاص بالتنمية، قد انصرف لنوهه.
وكان من الواضح أن التقدم الذي أحرزته المنظمة متواضع،
وأن التنمية سوف تستغرق وقتًا أطول بكثير من ذلك الذي
كان مُقدرًا في ظل نشوة استقلال البلدان. فهل أولى اهتمامًا بالنقاش حول التنمية؟

ب. ب. غ. : بالتأكيد، لكن اهتممت بهذه الموضوعات من منظور سياسي واقتصادي في آن واحد؛ ففي البداية، انصب تفكيرى على استقلال هذه البلدان وجلاء الاستعمار. وكنت على اتصال بمكتب بلدان المغرب العربي بالقاهرة المُلحق بجامعة الدول العربية منذ عام 1955. وكانت جامعة الدول العربية تهتم عن قرب بجلاء الاستعمار عن العالم العربي. كما تابعت نشأة تكتلات أفريقية مختلفة، مثل: "مجموعة الدار البيضاء" و"مجموعة مونروفي" اللتين اتحدتا عام 1963 في قمة "أديس أبابا".

وبعد تحقيق جلاء الاستعمار السياسي، اهتممت بإنهاء الاستعمار الاقتصادي. وهكذا وجدت نفسى مضطراً إلى الكتابة عن مفاهيم الاستعمار الجديد، والهيمنة الاقتصادية والثقافية، والنموذج المُصغر للقومية. وقعت بتحليل ظاهرة "عدم الانحياز" من منطلق أننا إذا اضطررنا إلى الترام الحيال الصراع الدائر بين الشرق والغرب، فإننا، على عكس ذلك، يجب أن ننحاز فعلي الصراع بين الشمال والجنوب ومن أجل إنهاء الاستعمار السياسي والاقتصادي، هذا بالإضافة إلى العمل على تفعيل التعاون بين الجنوب والجنوب.

• ب. غ. : أعتقد أنني، في أحد مقالاتي، كنت من أوائل الذين طبقوا النظرية الأمريكية الخاصة بـ "الردع المرن" و"الردع الرادعي" في مجال البترول، بعد أن أصبح خفض إنتاج البترول صورة أخرى من الردع التدريجي على الاعتداء الأجنبي. ونشر هذا المقال في عدد 5 مايو 1973 من جريدة "الأهرام" اليومية، ولم يزل الرأي العام المصري الكثير من الاهتمام، ولكن شركات البترول الكبرى أولت ها اهتمامًا كبيرًا.

وفي عام 1977، وبعد مرور وقت وجيز على هزيمة "سيناء"، أذكر أنني أعلنت في اجتماع عام: "أن السلاح الذي نحن عليه استخدامه الآن، هو سلاح البترول". ويجب أن أعرف أن فكرة هذه الاستراتيجية نمت في ذهني، منذ عام 1955، بمساعدة "بيريز جيريرو". ممثل برنامج الأمم المتحدة للتنمية بالقاهرة. وكنا نقتل العقار نفسه وسرعان ما جمعت الصداقة بيننا. وهو الذي قال لي، في نهاية عام 1955 وبداية عام 1956، إننا: "إننا استطعنا إقامة علاقة بين بلادنا (فنيزوبيلا)
المصدرة للبترول) والدول المصدرة للبترول في العالم العربي، حتى ولو كان ذلك في إطار تشاوري، فإن هذا سيمهدنا قوة لا مثيل لها في مواجهة الدول المستفلكة للبترول والشركات العالمية الكبرى. وانطلاقاً من هذه المناقشات مع "بيريز جيريرو"، نمت لدى فكرة استخدام البترول كسلاح... سلاحنا الذي، وهكذا كتب عنها "الرد المرن"، وعن فكرة الخفض التدريجي للإنتاج البترولي، أي أن نبدأ، على سبيل المثال، في حالة وقوع صراع، في خفض الإنتاج بنسبة 5%. وإن لم يتم التوصل إلى اتفاق، أو إن لم تلبث مطالبنا، فإننا نقوم بخفض الإنتاج بنسبة 5% أخرى في الشهر التالي، وهكذا. وقد تم تطبيق هذه السياسة في عام 1967.

• إ. ب.: وقعت الحرب في عام 1967، ولكن هل جاء رد فورى في ذلك الوقت؟

ب. ب. غ.: لا، ولكن الدول المنتجة للبترول اجتمعت وتأسست منظمة "الأوبك" في عام 1969. وتمت إعادة تناول فكرة "الرد المرن" وشرحها في مقالات؛ بمناسبة الموائد المُستديرة التي كنت أعدها، في عدد خاص من مجلة "الأهرام الاقتصادي" ... لأن الحالة المعنية بلغت أشد مراحل تدهورها في أعقاب هزيمة 1967 العسكرية. لذلك فقد كنت أقول: لقد خسرنا معركة بالتأكيد، ولكننا لم نخسر...
الحرب، فلم يزل لدينا سلاح البترول. وفي بداية عام 1973، عقدت دورة تدريبية، استمرت على مدى أربعة أسابيع في "أبو ظبي"، أمام شباب دبلوماسي بلدان الخليج. وخلال الدورة التدريبية دافعت، من جديد، عن البترول كسلاح يستخدم في أونة الحرب.

إ. ب. : وكيف كان رد فعل دول العالم الثالث المُستورة للبترول؟


إ. ب. : لقد قمت بهذه الجولة، إذن، قبل توليك منصب الوزير؟

الفصل الثاني

في خدمة الخارجية المصرية

(1977 – 1991)

- ييش برتو: إننا إذن في نهاية عام 1977. وقد أصبحت وزيراً دولةً للشؤون الخارجية ...
- بطرس بطرس غالي: لا، فقد كنت على مدى شهر أو اثنين وزيراً دولةً تابعاً لرئاسة الوزارة ومسؤولاً عن العلاقات بين مصر والسودان. ولهذا عدت من جديد إلى أفريقيا والسودان، وإلى اتفاقية عام 1899 التي وقعتها جدي، كما لو كان هناك تواصل في السياسة العائلية. وفضلًا عن هذا اللف، فقد اقترحنا فكرة ضرورة أن تُقيم مصر علاقات مع المنظمات غير الحكومية والاحزاب السياسية، وهو اهتمام نما لدى خلال السنين التي قضيتها في المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي، حيث كنت مسؤولاً عن العلاقات مع الأحزاب السياسية الأخرى. وسرعان ما أدركنا أن السياسة الخارجية لم تعد من الممكن أن تقتصر على العلاقات بين وزراء الخارجية، وإنما يجب دعوة ممثلين غير حكوميين للمشاركة فيها. لذلك فقد كنت أرى أهمية أن ينضم الاتحاد الاشتراكي.
الصدى، أن الوزير الفرنسي "جُنَدَن بـ" بيير كو" جاء للقائي بالقاهرة وأنه قال لي: "إنك وزير دولة ولكن ما الذي تفعله بالضبط؟" فأجابته: "إنني أعمل مع رئيس الوزراء. وأنا مسؤول عن العلاقات مع السودان، كما أتولى شأن العلاقات مع المنظمات الدولية غير الحكومية". فأجابني مندهشاً: "هذا ليس معقولاً! إنكم حقاً مبتكون! إذا حتى لم نفكر في الأمر في وزارةنا."

ولكن كل هذا لم يدم طويلاً فقد تم تعييني وزيرًا دولة للشؤون الخارجية عند زيارة السادات للقدس في 15 أو 16 نوفمبر. وعندئذى تراجعت أهمية كل هذه المشروعات.

• إ. ب. : أنت مثقف توليت مهام وزير الخارجية. كيف استعملت حصيلة خبرتك الأكاديمية؟

• ب. ب. غ. : لقد حرصت قدر المستطاع على عدم تعقيد الأمور، وفي الوقت نفسه على عدم المبالغة في وضع تصوّرات لا تناسب مع واقع الأمور. وكانت المسألة تكمن أيضا في معرفة مدى قابلية الآخرين للاستفادة من هذه الحصيلة. لقد كتبت كثيراً - وكانت قد قلت لك إنني كنت في الكتابة يميل إلى الإسهاب في كتاباته - لذا فقد كتبت عن

36
المشكلات القائمة بين العالم العربي وإسرائيل. وقامت إنه يجب الاعتراف بوجود دولة إسرائيل، وإن دولة إسرائيل سوف تنضم في يوم من الأيام إلى العالم العربي، وإن أرادت البقاء، فيجب عليها الاتجاه إلى التعريب. وبعبارة أخرى، إن اللغة العربية يجب أن تصبح اللغة الأولى بها إلى جانب اللغة العبرية. وفي السيناريوهات التي أعدتها، كانت تصور إسرائيل شبيهة بمدينة "هونج كونج" في وسط العالم العربي؛ لأننى لم أكن قد تخلت بعد عن جمل في تأسيس اتحاد إسرائيلي عربي. وقامت أجهزة ومراكز البحث الإسرائيلية بتحليل كتاباتى. ونظمت بالقاهرة ندوةً مع الإسرائيليين يحملون الجنسية الإسرائيلية والأمريكية في الوقت نفسه. فأتدى كل هذه العناصر إلى اعتقاد الإسرائيليين بأنى كنتُ وراء زيارة السادات إلى القدس. وهو أمرٌ خاطئ. ولكنهم ظنوا أنه بما أُنفى "المنتقف" التابع للسلطة في هذه المجموعة من السياسيين والعسكريين التي كانت تراقب السادات، فإننى لا يمكن أن يكون سوى مهندس هذا اللقاء التاريخي... وتناولت الصحافة العربية المُعادية لمصر هذه الفكرة بطريقة في سياق تم تحويره بشكل جميل، ولكن القاس للغاية، ومضمونه: المهندس الإكاديمي للأنهزامية العربية؛ أي الأكاديمي والمفكر والمنتقف الذي دعا إلى الحوار مع إسرائيل، والذى
أسهم في التراجع أمام إسرائيل، ومن هذا المنطلق، لم يكن من الصعب التفكير في أنني سخرت كل شيء للقيام بهذه الزيارة. وكان الأمر سيصبح من دواعي فخري، حقًا من دواعي فخري، لو كان حقيقة، ولكنه لم يكن كذلك. وكانت آخر من يعلم بهذه الزيارة. غير أن السادات طلب مني إعداد الخطاب؛ ذلك الخطاب الشهير الذي ألقاه في "الكنيست".

• إ. ب. : نعم، لقد كان رائعاً!

• ب. ب. غ. : وهو خطاب لم يستخدمه على الإطلاق، حيث إنه قرأ الخطاب الذي أعدته الكاتب الصحفي الكبير "موسى صبرى".

• إ. ب. : لقد شاهدت إعادة البث المباشر للخطاب. وأذكر الانفعال والأمل اللذين شعرت بهما وأنا أستمع إلى الرئيس السادات، وخيبة أمل أماد رد "مناحم بيجين" الذي جاء مجردًا من الإحساس ويشبه الحذر الشديد...

• ب. ب. غ. : ومنذ ذلك الحين، قضيت أحوالًا طويلة في الاهتمام بالحوار العربي - الإسرائيلي، والمصري - الإسرائيلي.

• إ. ب. : وهل كان لهذا الحوار الأولوية لديك أو لدى الرئيس نفسه؟
• ب. ب. غ.: لقد كان لهذا الحوار أولويةً حَددها الرئيس بنفسه، ولكن تابعت اهتمامي بالعالم الأفريقي من خلال ملف السودان. وهو اهتمام كنتً أفسره أمام الرأي العام المصري بالمنطق التالي: لقد كنا معزولين عن العالم العربي، وتَم إقصائنا عن الحركة الإسلامية، وكنا على وشك طردنا من مجموعة عدم الانحياز، لذلك كان يجب ألا نفقد تأييد أفريقينا أيضًا. لأنه لا يجب أن نغفل الدور الريادي الذي كانت تلعبه مصر في العالم الثالث قبل زيارة السادات للقدس. وكانت مصر تتزعم حركة عدم الانحياز مع بوسلافيا والهند، كما كانت تتزعم جامعة الدول العربية، كذلك كانت تتزعم مع الجزائر منظمة الوحدة الأفريقية. وكانت تحتل الصدارة في العالم الإسلامي بفضل جامعة الأزهر.

ولكن اهتمامي بأفريقيا يرجع، في الحقيقة، إلى سبب آخر يبدو لي أساسيًا، وهو: منابع النيل. واسمح لي هنا باستئثار تاريخي: كانت هناك سياسات في مصر الفرعونية، إحداهما تعني بأمن البلاد والدفاع عنها في مواجهة العدوان القادم إليها من قارة آسيا؛ الأخرى تهتم باندماج مصر في أفريقية حيث منابع النيل. ومن ثم يقوم أن مصر منذ قديم الأزل على أفريقيا وليس على إسرائيل؛ حيث إن إمدادها بالمياه يعتمد كل شيء على نهر النيل الذي يمر بسبعة بلدان أفريقية قبل أن يصل إليها.
فالنهر يمر بالسودان، وتأتي 70 إلى 80% من مياه النيل الأزرق من بحيرة "تانانا" في بحيرة "فيكتوريا" في بوروندي، ففى حين تُغذي بحيرة "فيكتوريا" بين كينيا والأيبياض. كما يمر النيل بأوغندا وتنزانيا، ويُعطى حوشه أيضاً بوروندي ورواندا وزائير. ويوضح، في هذه الحالة، أن مصر إن أرادت بناء سدود جديدة من أجل زيادة كمية الماء المُتاحة، فإنها لن تستطيع ذلك إلا من خلال السدود التي سبق بناؤها في كل هذه البلدان. وهي الفكرة التي كانت أسوقها في المحاضرات التي كنت ألقيها في الكليات والمعاهد العسكرية. فكانت تقول: "إنكم تخطئون، فالمشكلة ليست في آسيا أو في إسرائيل؛ لأن التوسع الإسرائيلي ليس إلا ظاهرة عارضة سبائك يومًا وتختفي. وإنما المشكلة الحقيقية تكمن في الجنوب، فإذا قررت أثيوبيا أو كينيا غداً إقامة سدود من أجل زيادة حصتهم في استهلاك المياه، فإن هذا سيؤثر بالسلب في حصة مصر. إن موقعنا متعلق على قرارات البلدان التي تسبقتنا في الانتقاع بفلاسفة النيل، وهذا يكمن الخطر الذي يفوق حجمه إلى حد كبير حمام التهديد الذي تشكله إسرائيل.
وعلى أسرف حكسي على الوضع يقول: "إن قطع المياه يسبق قطع الرقبة". ومن هنا تأتي أهمية إقامة علاقات طيبة مع هذه البلدان، ومع جيرانهم أيضاً ومع سائر قارة أفريقيا. وهذا يفسر الأولوية المطلقة التي أعطيتها لقارة أفريقيا خلال السنوات الخمس عشرة التي قضيتها بوزارة الخارجية المصرية.
• إ. ب.: وهل كان هذا على حساب قارئٍ آخر؟

• ب. غ.: نعم، فقد أهملت بالفعل، إلى حد ما، قارة أوروبا. ويجدر الذكر أن كل زملائي الوزراء كانوا يرغبون في التوجه إلى أوروبا. وعلى النقيض من ذلك، كانوا يولون اهتمامًا أقل بقاراتٍ أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا. لذلك فقد اخترت مجالات اهتمامي وفقًا لفكرة إعادة نوع من التوازن في العلاقات مع أمريكا اللاتينية أو أفريقيا أو آسيا التي كانت شريكا لنا في سياسة عدم الانحياز.

• إ. ب.: هذا اختيار مهم سياسيًا. وهل وضعت برنامجًا خاصًا بالمياه؟

• ب. غ.: بالتأكيد! لقد أسست مـا أطلق عليها اسم "مجمـوعة إـنـدوـجو"؛ أي ما يعني "الإـخـاء" باللغة السواحيلية. وطرحت فكرة ربط إنتاج الكهرباء بين سدى "إنجا" و"أسوان". وكتبت أنظمة، بصورة منظمة، اجتماعات بين وزراء خارجية هذه البلدان. كما عقدت اجتماعًا مع وزراء الري الذين دعواهم رسميًا للذهاب إلى آسيا من أجل دراسة مشروع "تهر الميكونج"، حتى أنني قمت بعمل عرض لمشكلات النيل بمجلس الشيوخ الأمريكي، وترأس هذه الجلسة معى "آل جور" الذي كان عضوًا بالمجتمع. كذلك
نظمت مؤتمرًا دوليًا بالقاهرة عن مشكلات المياه هذه بقارة أفريقيا. ولم أتمكن من التواصل إلى فكرة مناسبة لإقناع الدول بالتعاون في التحكم في مياه النيل، إلا بعد عشر سنوات من العمل المضني؛ لأن مع كل تغير كان يطرأ على حكومات بلدان حوض النيل، كان كل شيء يبدأ من جديد. ولم يكن هذا بالأمر الهين، فقد كان المعنيون بالأمر يعترضون دائمًا قائلين: "إنك تريد بناء سد، ولكنك ستسبب في إغرار قرارتنا. فما الفوائد التي سوف تعود علينا؟" فكانت أجيبهم: "إنكم ستتصرلون على المياه. فكانوا يجيبون: "نسا بحاجة إلى مياه قلدينا الأمطار". فكانت أجيب: "لكن نظام الرى سكّل لكم الزراعة ثلاثة مواسم في العام بدلاً من موسم واحد". فكانوا يردون: "هذا لا يُهمنا الآن". فكانت أحاول من جديد إقناعهم بقولي: "سوف يمكنك الحصول على الكهرباء". فكانت إجابتهم: "نعم، ولكننا نسا بحاجة إليها". وحينئذ تفتيق ذهنى، ذات صباح عند استيقاظي، عن فكرة رائعة: "يمكننا تأسيس جزيرة عن طريق المولدات، ربط مختلف البلدان المنتجة للكهرباء في أفريقيا وتصدير هذه الكهرباء إلى أوروبا. إنها طاقة نظيفة. وهكذا استطعت الحصول على تمويل من "البنك الأفريقي للتنمية" لعمل دراسة جدوى للمشروع. وكان لإنشاء هذه الشبكة فوائد عديدة، فهي لا تمس سيادة الدول، وتُعد...
 مصدر دخل إضافي، وتعود على البلدان التي يمر بها التيار الكهربائي، من "إنجا" إلى "أسوان"، بالنفع المادي مقابل استغلال هذه الطاقة. ومن ثمً فهى مصدر دخل يعادل في أهميته للبترول. وتم تنفيذ الفكرة!

• ب. ب. : ولكن هذه البلدان بإمكانها قطع المياه في أي وقت، وذلك على الرغم من الاتفاقيات الموقعة بينكم.

• ب. ب. غ. : نعم، ولكن اعتباراً من اللحظة التي تنتهي فيها إلى تأسيس هيئة قطاعية وفنية تدير هذا التقسم - على غرار هيئة "نهر الميكونج" - سوف تكون هناك مياه تكفى الجميع. وهناك، حاليًا، دراسات تقوم بها "اللجنة الاقتصادية الأفريقية التابعة للأمم المتحدة" و"البنك الدولي". وهكذا أشعر بالسعادة وأنا أستنتج أن مشكلة مياه النيل تحظى، أخيرًا، باهتمام المجتمع الدولي.

• إ. ب. : هذا أمر شيق للغاية. وهو يذكرني بأمر مشابه، عندما وضعت "اللجنة الاقتصادية الأوروبية التابعة للأمم المتحدة"، في نهاية أربعينيات وأوائل خمسينيات القرن الماضي، قواعد خاصة باستخدام مياه الأنهار المشتركة بين البلدان في إنتاج الكهرباء. وتطرح هذه القواعد أسئلةً مثل: من يملك المياه؟ ومن يملك الكهرباء؟ وكيف يتم تقسيم…
بيع الكهرباء؟ وكيف يمكن حل المشكلات التي قد تقع؟ وقد أدى هذا إلى عقد مفاوضات مطولة بناءة للغاية. حتى أن اللجنة الاقتصادية الأوروبية التابعة للأمم المتحدة حصلت على وسام يوغوسلاف على قيامها بهذه العملية. وأرادت اللجنة، بعد ذلك، إبرام اتفاقية حول استخدام موارد المياه المشتركة بين البلدين. غير أن هذه الاتفاقية لم تتم؛ لعدم رغبة الدول في الحد من حقها في استغلال المياه المارة بأراضيها كيفما شاعت. إلا أن اللجنة تمكنت من التوصل إلى اتفاقية بشأن تدفق موارد المياه المشتركة بين البلدان، والتي كان من شأنها حل بعض النزاعات.

• ب. ب. غ. : هذا في الحقيقة أمرٌ شيق؛ وهو يُوضح أن مشكلة المياه ستُصبح واحدة من أهم تحديات القرن القادم.

• إ. ب. : خلال الجهود التي بذلتها من أجل حمل بلادن حوض النيل على التعاون، هل لجأت إلى "اللجنة الاقتصادية الأفريقية"؟

• ب. ب. غ. : لا، لأنني كنت على اتصال، بصفة خاصة، بمنظمة الوحدة الأفريقية. وكنت أولي اهتمامًا أقل باللجنة الاقتصادية. ولكنني، على الرغم من ذلك، عملت على اختيار أحد مواطني للعمل باللجنة حتى يتمكن من جذب اهتمامها إلى
المشكلات المتعلقة بمياه نهر النيل. وكانت أرغب في أن يصبح مدير اللجنة مصرى، ولكنني لم أتمكن من تحقيق ذلك.

• إ. ب.: وخلال هذه الفترة، أسست "الصندوق المصري للتعاون مع أفريقيا".


وبعد تأسيسه، حاولت إيجاد سبل تعاون مع وزارات التعاون في فرنسا وألمانيا والدول الإسكندنافية والولايات المتحدة وإيطاليا من أجل القيام بمشروعة مشتركة، ولكنني لم أنجح. وعلى عكس ذلك، وجدت محاولتي صدى طبيبا لدى رئيس وزراء اليابان "يسوهيرو ناكاسونى". وعندما التقى بـه في طوكيو، قال لي: "هذه فكرة جيدة، دعني أفكر فيها، وسأرسل لك وقفاً". ولا تزال اليابان، إلى اليوم، شريكًا لمصر في إطار مشروع مشتركة يُمولها كل من الطرفين بالتساوي. وقد سمح لنا هذا التعاون بتدريب المئات من ضباط الشرطة الأفارقة في مجال مكافحة المخدرات بأكاديمية شرطة القاهرة. وفضلًا.
عن تدريب رجال الشرطة، فننا أيضاً بتدريب ممرضين وممرضات بمستشفىنا. كما كلفت رابطة قناة السويس والأكاديمية البحرية بالإسكندرية بتدريب الرابطة الأفارقة عند مداخل الموانئ. وكانت لدينا بعثة دائمة بحريوت، وأخرى بِلِاجِوس و"أكرا". وعلى صعيد آخر، أرسلنا إلى الكاميرون أيضاً نحو أربعين مدرسًا للرياضيات. وقد سمح هذا الصندوق بخلق وجود مصري نشط للغاية في سائر القارة الأفريقية، وقد تأكدت خلال زيارات الأخيرة إلى "برازيليا"، في عام 2001، من أن الصندوق لا يزال يعمل إلى الآن على نحو جيد جداً.

• إ. ب. : إنك بعملك فوزيراً للخارجية، كان لك بالتأكيد علاقات بمنظمة الأمم المتحدة. فهل كنت تذهب بصفة منتظمة إلى "نيويورك" خلال انعقاد جلسات الجمعية العامة؟

• ب. ب. غ. : نعم، فقد كنت رئيس الوفد. ولكن السادس لم يكن يعبأ بالأمم المتحدة. وفي أول مرة، قال لي: "سمع، ابعث إلى أحمد إلى الجمعية العامة، فانها بحاجة إليك هنا". لذلك كان يجب على، في كل مرة، أن أجد الدوافع المثلى حتى يتركني الرئيس أرحل. وعلى الرغم من ذلك، فقد ترأس الوفد المصري في الجمعية العامة عدة مرات.

• إ. ب. : ألم يتم انتخاب مصر لرئاسة مجلس الأمن خلال هذه الفترة؟
• ب. ب. غ. : بلى، فقد تمكنت من العمل على انتخاب مصر لرئاسة مجلس الأمن. وأذكر أن ذلك حدث خلال اتفاق مؤتمر فرنسا - أفريقيا بمدينة "فيتيله" الفرنسية عام 1983.
وكنете استيقظ في السابعة من صباح كل يوم وأذهب للقاء رؤساء الجمهوريات الأفارقة، كل واحد على حدة في حجرته بالفندق، من أجل الحصول على تأييد بلادهم خلال اقتراع الجمعية العامة على انتخاب أعضاء غير دائمين من مجلس الأمن. وهكذا تم انتخاب مصر.

• أ. ب. : لا بد وأن هذا أعطاك الفرصة للذهاب، بصفة منتظمة، إلى "نيويورك"...

• ب. ب. غ. : لقد كنت أذهب، بالطبع، إلى الأمم المتحدة. وعلى الرغم من ذلك، فقد تم تقسيم العملية الخاصة باتفاقية السلام مع إسرائيل برميها على هامش الأمم المتحدة. وكننآ نريد مشاركة الأمم المتحدة، ولكنها لم تكن رغبة إسرائيل ولا أمريكا.

• إ. ب. : نعم، ولم يتغير الوضع، ولكن هل أردت ذلك؟

• ب. ب. غ. : بكل تأكيده، ولكن فضلاً عن ذلك، عندما اضطرنا إلى نشر قوات الأمم المتحدة في سيناء - وفقاً للاتفاقية - عارضت الدول العربية تشكيل هذه القوة.
• إ. ب. : هل عارضت الدول العربية تشكيل هذه القوة؟

• ب. ب. غ. : بالتأكيد؛ لأنهم كانوا يعارضون الاتفاقية. وقيل وجود قوات الأمم المتحدة كان يعني الموافقة الضمنية على معاهدة السلام مع إسرائيل. لذلك فقد قمت بجولة في بلدان أمريكا اللاتينية عام 1980 من أجل الحصول على المشاركة الرمزية لقوات من أثر تكوين قوة متميزة للجنسيات خارج إطار الأمم المتحدة.

• إ. ب. : فضلاً عن اهتمامك بأفريقيا والعلاقات العربية - الإسرائيلية، ما هي مجالاتك المفضلة؟

• ب. ب. غ. : إن كنت قد أعطيت الانطباع بأن اهتماماتي تقتصر على أفريقيا، فإن هذا ليس صحيحًا على الإطلاق، فالامر أبعد ما يكون عن ذلك. فقد أظهرت علاقات منتظمة مع ألمانيا ورومانيا والهند والاتحاد السوفيتي واليابان والصين. وقعت بعدة جولات في أمريكا اللاتينية، ونظمت في هذا الصدد، لقاءات سنوية كانت تُعقد أحيانًا في القاهرة، وأحيانًا أخرى في مدينة "مكسيكو"، بين دبلوماسيين ورجال أعمال وجامعيين وخبراء من العالم العربي ومن أفريقيا مهتمين بأمريكا اللاتينية، ونظرائهم من أمريكا اللاتينية المهتمين بالعالم العربي وأفريقيا. كما عملت كثيرًا على إيجاد تقارب.
مع الاتحاد السوفياتي بعد قطع العلاقات الدبلوماسية بين القاهرة وموسكو.

وعملت على أن تصبح مصر عضوا في "المنظمة الدولية للفرانكوفونية" بدافع أن سياسة مصر طالما قامت على اللعب بورقة الصراع بين القوى العظمى. وهكذا لعبنا، في القرن التاسع عشر، بورقة الصراع بين فرنسا وإنجلترا للتصدّى للاستعمار العسكري البريطاني. وخلال الحرب الباردة، لعبنا بورقة المواجهة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة. وعند قيام عملية السلام مع إسرائيل، اضطرنا إلى قطع العلاقات مع الاتحاد السوفياتي؛ لأن أحد الشروط الضمنية لهذه العملية يقضي بتكالّف الولايات المتحدة بمفردها بها. وبعد إقصاء أوروبا والاتحاد السوفياتي عن عملية السلام، كان من المُلائم التقرب إلى فرنسا بحكم أنها، بلا شك، أكثر بلد مستقل في إطار حلف الأطلسي، وذلك من أجل إحداث نوع من التوازن في مواجهة الهيمنة الأمريكية. ومن هذا المنطلق، عملت على أن تصبح مصر عضوًا في المنظمة الدولية للفرانكوفونية، وهو الأمر الذي كان يخدم، في الوقت نفسه، سياستنا الأفريقية، حيث إن عددًا من الدول الأفريقية كانوا أعضاءًا بها. إنّك ترى إنّ أن حقل أنشطة كان مُنفتحًا للغاية على باقي العالم!

• إ. ب. : إن عمل إنسان مُتفق بالسياسة هو، في باطن الأمر، مهم للغاية.
ب. ب. غ. : إنه بالتأكيد مهمٌ للغاية؛ لأن المنقذ أو الأساتذة الجامعي يُمكن أن يُقدِّم رؤيةٌ جديدة، وأن يكسر الروتين ويُضفي بعض العقلانية على الأمور. فضلًا عن أن هذا يسمح بالتلامس مع أجواء متنوعة للغاية خارج الدوائر الحكومية التقليدية؛ إذ إنك تخاطب، بأسلوب غير مباشر، المجتمع المدني. فأنت تميل بطبيعك إلى لقاء أساتذة جامعيين ومنظمات غير حكومية وأعضاء بالبرلمان. وهذا يفسر سعيي إلى انضمام مصر إلى الحركة الدولية الاشتراكية والمنظمة الدولية الفرانكوفونية.

إ. ب. : هل تم انتخابك لعضوية البرلمان عام 1987؟

ب. ب. غ. : نعم، لقد كنت نائباً مرتين.

إ. ب. : ولكن هذا لم يكن شرطاً كي تكون وزيرًا؟

ب. ب. غ. : لا، لم يكن هذا إجباريًا. ومن ناحية أخرى، كان أربعة أو خمسة وزراء، من مجموع وزراء الحكومة الثلاثين، هم فقط نواب بالبرلمان.

إ. ب. : وفي عام 1991، أصبحت أخيراً نائب رئيس وزراء مسؤولًا عن العلاقات الخارجية.

ب. ب. غ. : بالضبط. فقد قرر الرئيس تعيين وزير خارجية جديد. وبناءً على طلبه، اقترحت عليه ثلاثة مرشحين، هم:
"أشرف غربال" و"نبيل العربي" و"عمرو موسى". فاختار
"عمرو موسى"، وعينني نائب رئيس وزراء للشؤون
الخارجية. وأعطانى، بالإضافة إلى ذلك، وزارة الهجرة.
الفصل الثالث

رئاسة منظمة الأمم المتحدة

إيف بيرتوغو: والآن يمكننا أن ننظر للأعمال التي قضيتها بالأمم المتحدة في منصب الأمين العام. يوضح الخطاب الذي ألقاه في 3 ديسمبر 1991، بمناسبة توليك مهام منصبي، أنك جئت لترأس المنظمة ولديك أفكار سبق إعدادها بعناية.

بطرس بطرس غالي: بالفعل، فقد ذكرت في هذا الخطاب الأفكار الثلاثة الأساسية التي ستقود عملك السياسي خلال السنوات الخمس التي تنتظرها مدة تعييني في المنصب، وهي: السلام وأهمية وضع دبلوماسية وقائية حقيقية؛ والتنمية وأهمية تقريب الفجوة التي لا تزال تتسع بين الشمال والجنوب، وإرساء دعائم الديمقراطية وأهمية تشجيع العمل بها داخل الدول قبل أن تكون وسيلة للتعامل بها فيما بينها.

وبعبارة أخرى، أهمية العمل على جعل الديمقراطية أساسًا للعولمة قبل أن تُشوه العولمة الديمقراطية. وتم تناول هذه الأفكار الثلاثة بالتفصيل في "أجندة من أجل السلام"، وأجندة من أجل التنمية"، وأجندة من أجل تطبيق الديمقراطية" التي

53
"أخفية" بعد رحيلى عن الأمم المتحدة باسبوع. ويضاف إلى هذا موضوع رابع ملح، هو: إصلاح الأمم المتحدة.

• إ. ب. لقد جئت إذن بثلاث أفكار أساسية وبالإيجاب أن المنظمة حاحة إلى إصلاحات. وكانت "أجندة من أجل السلام" هي أول انجاز لك.


ولكن إنطلقنا باشر مهام منصبي وأنا أحمل فكرة خاطئة مفادها: أن الأمين العام مطالب بأن يعمل على تفعيل السياسة
الدولة. ومن هنا جاءت تحركاتِ هذِه. فعندما كان يُطلب مني التدخل في يوغسلافيا، كان حديِّي يُقول لي: "لا!" فقد كنت أعارض التدخل في الشأْنُ اليوغسلاقي، الذي يُنكرُني بما حديث في "هامرسكوولد" بالكونغو، ومع ذلك كنتُ أوافق. ثم جاء التدخل في موزمبيق والسلفادور والصومال وأنجولا ... فألقى على اللوم بأنني لم أهتم بالقدر الكافٍ بالتنمية. ولكن هذا اتهامًا خاطئٍ؛ لأنني إن قرأت أجندتُ من أجل السلام"، جيدًا، تجد أنتَ، على النقيض من ذلك، أهتم بالتنمية كأحد أكثر الوسائل المضمونة لتجنب الحرب، سواء كان هذا عن طريق الجهود المبذولة في إطار الدبلوماسية الوقائية من أجل تحقيق التنمية قبل نشوب صراع، أو من خلال الجهود المبذولة بعد وقوع الصراع، وهي ما أطلق عليها اسم بناء السلام. وعلى خلاف ذلك، يمكن توجيه اللوم لى على أنتى أولى اهتمامًا خاصًا بالبلدان التي تعيش حالة حرب أو تلك التي تمّت بمرحلة ما بعد الحرب. وقد تحدثت طويلًا بهذا الشأن مع "ميشيل كامسيو"، المدير العام السابق لصندوق النقد الدولي، الذي كان يقول لي: "أعلم أننا لا نهتم بالبلدان التي تختوض حربًا. فإننا لا نستطيع إحراز تنمية في بلد يعيش حالة حرب". وكتبتُ ولا أزال أودُّ عكس هذا المفهوم؛ لأن البلد الذي يخوض حربًا يُشبه إلى حد ما بلدًا مريضًا؛ لذلك يجب أن يكون موضع
اهتمام ورعاية خاصة. وربما كانت هذه المناقشات سببًا في إنشاء مؤسسات "بريتون وودز" لإدارات الغرض منها إمكانية السيطرة على الموقف في هذه البلدان على نحو أفضل. وكانت أولًا من فرضه بهذه المبادرة، لأنى أقسم البلدان إلى ثلاثة أقسام: الدولة المتقدمة والنامية، وذلك التي تعيش حالة حرب أو التي تجاوز مرحلة ما بعد الحرب.

• إ. ب. : إنى أذكر جملة من كتابك "السنوات التي قضيتها في البيت الزجاجي" وهي: "أنت تعرض للوم في بلدى على اهتمامى بحفظ السلام أكثر من التنمية في البلدان الأكثر فقرًا". وهي وجهة النظر نفسها التي شرحتها لتوك. فهل أدى هذا المناخ المشحون بالجدل إلى نشر "أيمنح من أجل السلام"؟

• ب. غ. : بل أبعد من هذا الجدل، كانت "أيمنح من أجل السلام" قد أثارت بعض المخاوف لدى دول العالم الثالث. فقد كانت هذه الدول تخشي، أولاً، من أن تضاعف حجم الدور الذي يلعبه مجلس الأمن، فيما يتعلق بحفظ السلام، قد يمس سيادتها ويصبح سببًا لأنواع التدخلات كافة. ثم كانت تعيب على "أيمنح من أجل السلام" مساهمتها في تقليل مسؤوليات منظمة الأمم المتحدة فيما يخص المعونة المقدمة من أجل التنمية. ولأجل تهدئة هذه المخاوف، كلفت الجمعية العامة بإعداد تقرير عن التنمية.
وسرعان ما أدركت أن صعوبة إعداد "أجندة من أجل التنمية" تفوق إلى حد كبير تلك التي واجهتى عند إعداد "أجندة من أجل السلام" لأنه ميثاق الأمم المتحدة محدد بشأن إجراءات حفظ السلام، ولكنه شديد الغموض فيما يتعلق بمسألة التنمية التي بقيت، حتى اليوم، ذات مفهوم مبهم ومثير للجدل.

• إ. ب. : أنكر أنى شاركت في تحرير إحدى النسخ الأولى لهذه الـ "أجندة من أجل التنمية". وكان خبراء الاقتصاد، كعادتهم، مختلفين فيما بينهم، فضلاً عن أن كل واحد منهم كان يُصرح على مقتراحات الوكالة التابع لها ويحاول ترجيحها. وهذا يدفع إلى الإسماك بزمام الأمور ببعض مباشرةً واختيار معالجة شاملة للتنمية، في هذا التقرير، لا تقترح على الابعاد الاقتصادي فحسب.

• ب. ب. غ. : بالضبط. ومن المؤكد، بالطبع، أن تحقيق النمو يظل ضروريًا للتنمية وأن المعونة يمكن أن تكون حافزًا على ذلك، ولكنني مقتنع بأنه يجب أيضًا الأخذ في الاعتبار أبعاد أخرى كالبيئة، على سبيل المثال، والعدالة الاجتماعية والديمقراطية والسلام.

• إ. ب. : من المؤكد أن أي مجتمع لا يُمكنه الاستمرار في مسيرة التنمية ما لم تتوفر له السلطة الشرعية، والقواعد التي
تحكم العلاقات الاقتصادية والسياسية وسبل تفعيلها، وأخيرًا ما لم يكن هذا المجتمع قادرًا على إنتاج ثروات تحكمها عدالة التوزيع. وكيف تم استقبال "أجنة من أجل التنمية"؟


وكان تقريرًا مختلفًا عن هذا الكبير عن ذلك الذي قامت بإعداده، فكان أكثر تماشيًا مع التقليد الإداري للأمم المتحدة وأكثر موسوعيًا. ولكن، على كل حال، لم يذكر المفهوم الموسع لتنمية شاملة، كما كنت قد وصفته في الأجندة التي أعدادتها، إلا بصورة مختصرة للغاية.
إ. ب. : ما رأيك في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، منذ ذلك الحين، من أجل محاولة دعم المعونة الخاصة بالتنمية؟
إنني أفكر على سبيل المثال، في مشروع "الترابط العالمي" الذي اقترحه خليفتك، بهدف جذب انتباه الشركات إلى مسؤولياتها، وفي أديرة الاستثمار التي أعدها كل من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية و"مركز التجارة العالمي". ومؤتمر تمويل الديمقراطية الذي سيعقد في عام 2002 بالمكسيك.

ب. ب. غ. : إن الوقت لإزالة مبكر للحكم على نتائج هذه التصريحات أو الإجراءات أو المشروعات التي تهدف، قبل كل شيء، إلى تعمية الرأي العام وقطاعات الأعمال لإدراك أهمية التنمية. غير أن أزمة التنمية لاتزال باقيًا والمعونة العامة المخصصة لها لاتزال تواجه الصعوبات نفسها.

إ. ب. : وما هي هذه الصعوبات؟

ب. ب. غ. : الصعوبة الأولى: تدقق وانهيار المساعدات الثنائية والمتحدة الأطراف. وفي هذا السياق، يصعب للغاية على الدولة التي تتلقى المعونة أن تجد توازناً وأن تستفيد على أفضل وجه، من المعونة المقدمة لها. وذلك دون الأخذ في الاعتبار أن هذه الدولة كثيرًا ما تكون عاجزة عن التعامل مع هذه المعونات المتعددة ومع الشروط المتوقفة المصاحبة.
لها. وقد أظهر نظام الأمم المتحدة، حتى الآن، عجزه عن التنسيق والتوقيع المسبق لهذه المعونات المتعددة التي تنتهي بفقدان فاعليتها. فكثرة المعونات تقتل المعونة!

الصعوبة الثانية: ارتفاع قيمة تكلفة المصرفات الإدارية ونفقات التشغيل المرتبطة بالمعونة الاقتصادية. وذلك بالإضافة إلى أثر سيء يتمثل في عودة جزء من المعونة بصورة غير مباشرة إلى الدولة المانحة.

الصعوبة الثالثة: الاتجاه إلى الرغبة في استبدال منطق "المانح - المتقيا" بنظام شراكة يقوم على رؤية سياسية مشتركة. والزعم بإخضاع المعونة الاقتصادية إلى تحقيق أهداف سياسية، مثل احترام حقوق الإنسان، والديمقراطية، وقيام دولة القانون، أو صلاحية القيادة السياسية. ولكن وفقًا لأي معيار يجب الحكم على تحقيق هذه الأهداف وفاعليتها؟ بل أكثر من ذلك، ألا يمكن لهذه المعايير، إذا فرضت، أن تتناسب مع إمكانية الدولة التي تتلقى المعونة في أن تتولى إدارة خطة التنمية الخاصة بها؟

أما الصعوبة الرابعة والأخيرة، فهي خاصة باللياقة العمل بالأمم المتحدة ونظام العقوبات. فبالمادة 41 من الميثاق تنص، في الحقيقة، على أن مجلس الأمن يُمكنه فرض "القطع الكامل أو
الجزئي للعلاقات الاقتصادية، وقطع الاتصالات الجوية والبحرية..." وقد فاقت العقوبات التي فرضتها منظمة الأمم المتحدة خلال السنوات العشر الماضية، ما فرضته طوال تاريخها. وتتعرض هذه العقوبات بشدة مع الحق الأساسي في التنمية. أولاً، لأنها تُصيب دائمًا الطبقات الأكثر فقرًا والأكثر تهميشًا للشعوب، ولكنها لا تُصيب أبدًا القيادة الحاكمة التي يتم شجب سلكها من خلال تطبيق هذه العقوبات. ثم لأنها تفرض العقوبة أيضًا، في معظم الأحيان، على دول الجوار.

وقد أُثرت هذه المشكلة أيضًا في "أجندة من أجل السلام" وفي الملحق الخاص بها. وعلى الرغم من الدراسات العديدة التي تمت بهذا الشأن، خاصة من قِبَل ألمانيا وسويسرا، فإن العقوبات لاتزال تُشكل عقبةً كبيرة أمام التنمية في كثير من البلدان.

• إ. ب. : إنك تتظر نظرة صارمة إلى دور منظمة الأمم المتحدة في هذا الصدد.

• ب. ب. غ. : ربما، ولكن يجب على المجتمع الدولي أن يعي أن التنمية تظل التحدى الأكبر لهذا القرن، وأن دور منظمة الأمم المتحدة تراجع عما كان عليه عند نشأتها. فإذا وثقنا ببعض الأرقام التي قدمها كبار خبراء الاقتصاد، نجد أن المعونة المقدمة للعالم الثالث منذ خمسين عامًا لا تزال واحدةً
من أكبر فضائح المؤسسات الدولية في القرن العشرين. وهي تُترجم اليوم بصورة مُفصلة عن طريق تحويل صافٍ لمبلغ يتراوح ما بين خمسة وثلاثين وخمسة وأربعين مليار دولار سنويًا من بلدان الجنوب إلى بلدان الشمال، وذلك دون الأخذ في الاعتبار التحويلات غير المشروعة. ومن ثم أصبحت إعادة النظر في المعونة الاقتصادية وصياغتها وإصلاحها أمرًا ملحاً.

• إ. ب. : لقد جئت إلى الأمم المتحدة بعد مرور أقل من عامين على سقوط "حائط برلين"، وكان الاتحاد السوفيتي يُقدّم بصورة تقليدية، دعمًا سياسيًا لقضايا العالم الثالث ومطالبته. فكيف كانت رؤية روسيا لدورها على الصعيد العالمي ولدور منظمة الأمم المتحدة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة؟ وهل كانت تعتمد على المنظمة الدولية للاستفادة في دفع عجلة التنمية في دول الاتحاد السوفيتي السابق؟

• ب. ب. غ. : لقد كانت لدى علاقات خاصة للغاية بالروس. فقد كنت أعرف "ياغيتشني بريماكوف" جيدًا، وكذلك "إدوارد شيفرنادژ" بحكم أنني كنت بالقرب بين مصر وروسيا عندما كان يشغل منصب وزير الخارجية. وفيما بعد، كثيرًا ما تباحث، بوصفي أمينًا عامًا لمنظمة الأمم المتحدة، مع الرئيس "بوريس يلتسين".

62
لقد أوليت، في الحقيقة، اهتماماً أكبر بروسيا فيما يتعلق بتطبيق الديمقراطية على العلاقات الدولية وعلى الصعيد القومي.
وقد عارض كبار أعضاء الحزب الشيوعي السوفيتى بالأمم المتحدة هذه السمة الأخيرة، وخاصة الدعم الانتخابي.

"إ. ب. غ.: لماذا؟
ب. ب. غ.: لقد كانوا يعارضوني من مطلق ما سيترتب على ذلك. فكانوا يقولون: "إنك بإرسالك مراقبين تجاوزت إضفاء الصفة الشرعية، في كثير من الحالات، على انتخابات مزورة. لماذا تردد التدخل في القضايا الداخلية لدولة؟" وكنت أجيب على اعتراضهم هذا بقولي: "إنكم لن تستطيعوا النهوض بالبلاد بدون الديمقراطية؛ فالديمقراطية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالتنمية.

وقد عشت هذا التجربة في مصر، فخلال النظام الدكتاتوري الذي اتسم به عهد الرئيس "جمال عبد الناصر"، كان يجب على رجال الأعمال القيام بإجراءات على مدى شهر حتى يستطيعوا السفر إلى خارج البلاد. كيف يمكنك التصدير في مثل هذه الأوضاع؟ لذلك فالنظام الدكتاتوري لا يلائم اقتصاد السوق. وقد اختبرت هذه التجربة في مصر عندما كنت أرأس تحرير "الأهرام الاقتصادي"؛ فقد رأيت انهيار الاقتصاد تحت وطأة البيروقراطية الشمولية.
ولكنني أرمى إلى أبعد من ذلك، لأن الرغبة في تشجيع الديمقراطية القومية لا تتجدى شيئًا ما لم يكن النظام العالمي ديمقراطيًا. ومن هنا تأتي أيضًا أهمية العمل على ديمقراطية العلاقات الدولية...

• إ. ب. إنك تطرح فكرة مبتكرة في "أجندة من أجل تطبيق الديمقراطية". وهي فكرة تهمك على نحو خاص، حيث إنك قمت بعمل "أجندة من أجل السلام" وأجندة من أجل التنمية بناءً على طلب كل من مجلس الأمن والجمعية العامة، بينما بادرت بنفسك بعمل "أجندة من أجل تطبيق الديمقراطية".

• ب. ب. غ. هذا صحيح. وقد تعرضت للكثير من الانتقادات. لكن هذا السعي يُعد من صميم مواقف التي اتخذتها للدفاع عن حقوق الإنسان وإرساء دعائم الديمقراطية، وهما القضبان اللتان اتسم بهما عمل الجامعي، ثم عمل المندوبية. وهكذا شاركت في الجهود التي بذلتها منظمة الوحدة الأفريقية في قمة الخرطوم التي عقدت في عام 1978 من أجل العمل على بناء مبدأ وضع ميثاق أفريقي لحقوق الإنسان. كما أعني، منذ أن توليت مهام منصبي في الأمم المتحدة، كرست نفسي لدفاع حقيقي عن النظام الديمقراطي؛ حيث إنه ليس وثيق الصلة فحسب باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بل إنه لا غنى عنه أيضًا في إ حرز تنمية دائمة.
• إننا نجهل أحياناً، في هذا الشأن، أن اصطلاح "ديمقراطية" لم يرد في ميثاق منظمة الأمم المتحدة. غير أن "الإيمان بالحقوق الأساسية للإنسان، واحترام الفرد وقيمته، وبالمساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة"، كل هذه المبادئ مؤكدة بوضوح في مقدمة الميثاق.

• ومن هنا جاء عمل منظمة الأمم المتحدة من أجل دعم الديمقراطية القومية في إطار عمليات حفظ السلام.

• هذا حقيقة أن الاحتياج للديمقراطية قد حاصر بالتدريج مجال حفظ السلام. ومعظم التكليفات الممنوحة لقوات حفظ السلام تقتضي، اليوم، بعدم الاكتفاء بالوساطة بين أطراف النزاع والحفاظ على وقف إطلاق النار، وإنما تدعو أيضاً إلى القيام بمهام متنوعة للغاية، مثل حماية حقوق الإنسان وإرساء دعم الديمقراطية أو إعادة تفعيل العمل بها.

• وهو ما قمنا بهمل فج أو أجولاً وكمبوديا ومازومبيق والسلفادور وجوانيمالا وليبيا وهايتي. وكانت جهودنا تكمل أحياناً بالنجاح، وأحياناً أخرى كان يصيبها الفشل.
هذا فضلاً عن أن الأمم المتحدة تقدم للدول دعمًا انتخابيًا حقيقيًا؛ فهي تقوم بتنظيم الانتخابات ومراقبتها والسيطرة عليها وإعلان نتائجها. وذلك على الرغم من الاعترافات والتحفظات التي سبق وأن طرحتها، لأننا نعلم جيدًا أن قيام انتخابات حرة نزيهة وتنسّم بالشفافية لا يكفي لضمان تفعيل الديمقراطية. وقد أثبتت بعض التجارب السلبية، خاصة في أنجولا وغينيا وليبيا، أن احترام الانتخابات يتطلب توافر ثقافة ديمقراطية قوية إلى جانب دعم المؤسسات الديمقراطية.

ومن جهة أخرى، هناك بعض المطلبات التي يجب أن نذكرها، والتي لم تكف من جانبنا عن التذكر بها بشدة، في هذه الحركة من أجل نشر الديمقراطية، أولها أهمية الاعتراف بأن الأمر لا يتعلق بحث الدول على القيام بأي نوع من التقليد، أو بدعوتهم إلى تبني أنماط سياسية قادمة من الغرب. فالديمقراطية ليست ملكًا لأحد، ويمكن تجسيدها في أشكال عديدة حتى تتلامس مع واقع الشعوب، والديمقراطية ليست نموذجاً يتم تطبيقه على بعض الدول، وإنما هي هدف ينبغي على الشعوب كافة بلوغه، وهي تأخذ بعدًا عالميًا شأنها في ذلك شأن حقوق الإنسان.

• إ. ب. : وباسم ضرورة تطبيق الديمقراطية على مستوى عالمي، ينبغي علينا أيضًا دعم العمل بها في المجتمع الدولي.
ب. ب. غ. : في الحقيقة أنه من المهم، أمام الأفكار الجديدة التي تقرأ على العالم، عدم الاكتفاء بدعم الفكر الديموقراطي، وإنما التوصل إلى صياغته بصورة أشمل. وحتى تصيير الديمقراطية ذات معنى حقيقي، فإنها يجب أن تمارس على الأصعدة القومية والدولية وبين البلدان. فالديمقراطية ليست قاصرة على حكومة الدولة أو على العلاقات بين البلدان ولكنها ينبغي أن تكون نهج كل سلطة، أيها كانت، في المجتمع الدولي المعاصر. وبعبارة أخرى، يجب أن تسير ظاهرة عولمة الاقتصاد جنبًا إلى جنب حركة عولمة الديمقراطية.

وفي الحقيقة أنه في الوقت الذي تتحول فيه الدول تدريجيًا إلى الديمقراطية، تغيب عنها بالتدريج أيضًا حقيقة سطوة العولمة؛ إذ إنها تفترض بظهور صلاحيات جديدة تفوق الهياكل الدولية. ومن ثم تزداد مخاطر تحول الدول تدريجيًا إلى الديمقراطية، وتتضاعف فرصتها في أن تصبح سيدة قراراتها الأساسية المتعلقة بمستقبلها ومستقبل المعمورة.

لذلك هذه المهمة العالمية لنشر الديمقراطية لا يمكن أن تُحرز تقدما إلا بالعمل على كافة الأصعدة التي تمارس فيها السلطة في المجتمع الدولي.

إ. ب. : وهذا يتطلب، دون شك، إقامة مؤسسات سياسية جديدة، إلى جانب إصلاح المنظمات الدولية القائمة.
ب. غ. : نعم، هذا يتطلب أولاً نشر الديمقراطية على نحو أفضل حتى في إطار الأمم المتحدة. فمنذ سنوات، قلائل، لم نكن نتحدث عن تطبيق الديمقراطية على نظام عمل الأمم المتحدة. واليوم، أصبحت المسألة تتدرج في كل جدول أعمال خاص بالمنظمة.

إ. ب. : وكيف تفسر هذا؟

ب. غ. : يتم تقسيم هذا على نطاق واسع من منطلق تحول عدد كبير من الدول الأعضاء مؤخرًا إلى الديمقراطية، وهكذا اصطبغت الجمعية العامة بصورةً طبيعيةً بالتحري إلى الديمقراطية. فضلًا عن أن معظم الدول الأعضاء يرون، من الآن فصاعدًا، أنه من الضروري إعادة النظر في العلاقات القائمة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن. كما أنهم يميلون إلى توسيع نطاق مجلس الأمن حتى يضم أكبر عدد من الممثلين، ويصبح أكثر افتتاحًا على تعددية الحساسيات الموجودة في المجتمع الدولي.

إ. ب. : ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه المنظمات الإقليمية في عملية تطبيق الديمقراطية على منظومة الأمم المتحدة؟

ب. غ. : تعمل المنظمات الإقليمية، منذ نهاية الحرب الباردة، على إيجاد نظام إقليمي جديد يعمل لا كدارة نفوذ
جديدة، وإنما كملحق يحافظ على صحة النظام العالمي. فضلاً عن أنه في الوقت الذي ارتفع فيه الطلب على المنظمات الإقليمية، وأدى إلى تراجع أهمية عمل الأمم المتحدة، تضافت أهمية الإمكانيات التي تشكلها الاتفاقات الإقليمية في مجال الأمن والسلام عنه في مجال التنمية.

إلا أن هذه الرغبة في تطبيق الديمقراطية قد تكون مجرد جزء من معاناة إذا سربت السلطة، في الوقت نفسه، من بين أيدى الدول. ولكن، مقتنعة في هذا الصدد، بأن التوصل إلى مفهوم جديد للتنضام سيكون من شأنه وحده العمل على تقدير، أو على الأقل تخفيض، التداعيات التي لا مفر منها للعولمة. وهذا التضامن لن ينتج إلا عن طريق التزام جماعي، أي من خلال مشاركة دولية على الصعيدين الحكومي وغير الحكومي للمجتمع الدولي المعاصر. وفي إطار هذه المرحلة الجديدة من تطبيق الديمقراطية ادرج التفكير الجماعي المتسع، في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، مناسبة انعقاد مؤتمرات دولية مخصصة لمناقشة القضايا الدولية الكبرى التي من شأنها تحديد المستقبل، بل ما ستأول إليه الإنسانية. ومن هذا المنطلق ينبغي فهم مهمة المؤتمرات التي تنظمها منظمة الأمم المتحدة، كمؤتمر "ريو" للبيئة الذي عقد عام 1992، ومؤتمر "فينا" لحقوق الإنسان عام 1993، ومؤتمر "القاهرة" للسكان والتنمية.
عام 1994، ومؤتمر "كومبهاجن" لتنمية الاجتماعية عام 1995،
ومؤتمر "بكين" للمراة والتربية الذي عقد في العام نفسه. وبدعوة
الدول كافة للالتزام بقضايا تتعلق بمستقبل الكوكب بأسره، أبدت
الأمم المتحدة رغبتها في التحول التدريجي من التنسيق بين
الدول إلى التعاون في حل القضايا الداخلية المشتركة بين البلدان،
وفي أن تصبح مجلسًا ديمقراطيًا حقيقيًا للكوكب الأرض.

ويجب على هذه الحركة التي تهدف إلى نشر الديمقراطية أن
تذهب إلى أبعد من ذلك أيضًا. ومن أجل تحقيق هذا، يجب على
البلديات والبرلمانات والجامعات والنقابات والكتالوجات الدينية
والمصادر، بل على الشركات أيضًا أن تلعب دورًا في تعزيز
الديمقراطية على صعيد السياسة الدولية. فالشركات الدولية
أصبحت اليوم، في الحقيقة، مراكز سلطة أساسية على صعيد
الموروث، لذلك يجب اعتبارها شريكًا كاملاً في صياغة المعايير
التي تهدف إلى السيطرة على العولمة.

• إ. ب. : إنك لم تذكر حتى الآن المنظمات الدولية غير
الحكومية.
• ب. ب. غ. : إنك على حق، إذ يجب إعادة تقييم الدور الذي
تلعبه المنظمات غير الحكومية. فمن أجل بناء ديمقراطية
واسعة الأفق وحية، يجب علينا في الحقيقة ألا نكتشف بأن
نضع في الاعتبار إرادة الساسة ومواقف العالمين في الحقل الاقتصادي، بل علينا أيضًا أن نأخذ بتطعيم العالمين في الحقوق الاجتماعية والثقافية. وتشهد المنظمات غير الحكومية، في هذا الصدد، عنصرًا أساسيًا لتمثيل العالم المعاصر. كما أن مشاركتها في صياغة المعايير الدولية تُعد، بصورةً ما، ضمانًا لشرعيتها السياسية.

كل هذه الأفكار تناولتها ودافعت عنها في "أجندتي" الثالثة التي قدمتها للجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة في 20 ديسمبر 1996، أي قبل أيام من نهاية مدة رئاستها للمنظمة. وكانت هذه الوثيقة محل جدل كبير؛ لأنها طرحت فيها تصويرًا مُستقبليًا للغاية، وهي صياغة لم تكن مألوفة في نظام العمل بالأمم المتحدة. فليس ثالث الديمقراطية العالمي، في الحقيقة، مفهومًا جديدًا. حتى وإن عملت النظرية السياسية دائمًا على اعتبار الديمقراطية خطة حكوميةٍ يمكن نقلها من دولةٍ إلى أخرى، فإن البلدان التي تُعدُّ نموذجًا للديمقراطية طالما عارضت تعميم نموذجها الحكومي على العلاقات بين الدول. لذلك فقد طوِي الصمت في طياته: "أجندته من أجل تطبيق الديمقراطية"، منذ صدورها، لأنها كانت تُثير، بالتأكيد، حق بعض القوى الدولية.

• إ. ب. ولكن هذا التعبير لم يمنع مناقشة هذا التقرير في المحافل العلمية. بل إن بعض الأفكار التي وردت به أعيد...
تناولها، في عام 2000، في إطار المبادرات التي تمت بمناسبة الاحتفالات بالعُلَيْفَة الثالثة. غير أن اصطلاحات "الديمقراطية الدولية" و"الديمقراطية العالمية" و"تطبيق الديمقراطية على العلاقات الدولية" لم يرد ذكرها ثانية على الإطلاق في الوثائق العديدة التي أصدرتها الأمم المتحدة منذ ذلك الحين. فأي من الأحداث الثلاثة تبدو لك الأكثر أهمية؟

ب. غ.: تظل "أجندة من أجل تطبيق الديمقراطية"، في نظرى، أكثر التقارير التي قدمتها للجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة أهمية؛ حيث إنها تخرج عن نطاق المألوف وتلقى الضوء على الحلول المستقبلية الممكنة التي من شأنها أن تجعل من منظمة الأمم المتحدة مؤسسة عالمية حقيقية، كما تصورها مؤسسوها عند إنشائها عام 1945. الأمر الذي يرجع، في الحقيقة، إلى الرغبة في تقوية الأمم المتحدة؛ لأنها لا تزال الهيئة الأقرب إلى الديمقراطية التي تشمل الجميع أو العالمية. ونحن نعلم جيدًا أن الدول التي تتجمع، وتُنافش فيما بينها القضايا الدولية المشتركة، ليست كلها ديمقراطية. وأنا أعلم الحجج كافة التي تعارض هذا النوع من تطبيق الديمقراطية؛ فالخبراء الموجودون بنيويورك بعيدًا عن الحقائق، وكذلك الدبلوماسيون الذين يلتقيون الآمر من حكوماتهم، لم يتم تكليفهم من قبل شعوبهم، وبالتالي لا
يمكن أن يُساهمون في تطبيق الديمقراطية على العلاقات الدولية. هذا أمرًا حيقيًا. ولكن مناقشة مسألة وأربعين أو مائة وثمانين دولة لمشرَع وتنبئ قرار بعد الاقتراح، كل هذه الإجراءات تتعد خطوة أولى على طريق تحقيق الديمقراطية العلاقات الدولية.

• إلي ب. د: "جيفنير ميردال"، الذي كان أول سكرتير تنفيذي للجنة الاقتصادية الأوروبية التابعة للأمم المتحدة، والحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد، كان يعتبر من الأمور الأساسية ناجحة في بلوغ الحرية التي مكّنته من تقديم تقارير لِلجنة عن الموضوعات، حتى الحساس منها، التي كان يجدُها مهمةً، وكذلك قدرته على إثارة النقاش. وكانت الحكومات تأخذ أحيانًا بمقترحاته، وأحياناً أخرى لا. لقد فعلت الشيء نفسه؛ فقد جرت أفكار صُممتها في "أجندة من أجل السلام"، ثم "أجندة من أجل التنمية"، وأخيرًا "أجندة من أجل تطبيق الديمقراطية"، فما الذي حدث لـ "أجندة من أجل السلام"؟

• ب. د: لقد ضاعف نجاح "أجندة من أجل السلام" الوهم في أنني يمكن أن أسهم في التوصل إلى صيغة جديدة للتحكيم في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. وقد ترجمت الأجندة إلى أربعين لغة وناقشها مجلس الأمن على مدى عامين، وقام بتبني عشرة "تصريحات رئيسية" تقوم على الأفكار المختلطة.
وقد تعرضت لمناظرة فكرية من منطلق أن نقد أتمكَّن من لعب دور نشط في حفظ السلام، وحتى في التأثير على القوة العظمى الأمريكية.

إ. ب. : هذا وهم... لأن القوة العظمى الأمريكية لا تبدو أنها تُصنف للأمم المتحدة إلا إذا كانت بحاجة إلى ذلك. ولكن، ماذا كان تأثير "أجندة من أجل السلام" من الناحية العملية؟

ب. غ. : لقد عقدَ خليفتى اجتماعات مع المنظمات الإقليمية، وهو الأمر الذي كنت أوصي به. كما عُقدت ندوات عن بناء السلام وتعزيزه. وكانت قضية the peace building الوقائية من الصراعات محور عشرات المؤتمرات التي عُقدت في مختلف أنحاء العالم تقريبًا. كان هذا هو مصير "أجندة من أجل السلام". ولكنني نشرت أيضًا ملحقًا لـ "أجندة من أجل السلام" بالتعاون مع "ماريك جولدينج"، في عام 1995، بمناسبة العيد الخمسين لنشأة منظمة الأمم المتحدة. وقد أُعددت هذا الملحق على ضوء التجارب التي عاشتها المنظمة في الصومال وأنجولا ويوغوسلافيا.

وهذه الوثيقة الثانية هي، في رأيي، أكثر تبسيطًا وكمالًا وتحديدًا من التي قَديمت في شهر يونيه من عام 1992؛ لأننا...
استقلنا، دون شك، ليس من الانتقادات التي أثيرت عند صدور التقرير الأول فحسب، وإنما من الخبرات أيضًا التي اكتسبناها من الأزمات العديدة التي اضطررتنا إلى مواجهتها. إلا أن ملحق "أجندة من أجل السلام" لم يلق سوى نجاح تقديرى كنتيجة للتغييرات التي كانت تطرأ في ذلك الوقت على السياسة الأمريكية. وأدت الصعوبات التي واجهت الأمم المتحدة في الصومال ويوغسلافيا ورواندا إلى نشأة تيار انخراطي جديد تضاءعت حدهه اعتبارًا من شهر أكتوبر 1993، وهو التاريخ الذي شهد مصرع ثمانية عشر جنديًا أمريكيًا في مقدسيو. وقد شكل انسحاب القوات الأمريكية من الصومال تغيّرًا حاسمًا في سلوك القوة العظمى فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام التي تديرها الأمم المتحدة.

ومن جهة أخرى، كنت أتمنى أن نستطيع، في عام 1995، تنظيم قمة ثانية لمجلس الأمن على غرار تلك التي عُقدت في عام 1992 وساهمت في إيجاد حل للغز إلى "يوزونس أيرس"، وقامت بإقامة حكومة الأرجنتين، التي كانت ستُرأس مجلس الأمن في يناير من عام 1995، بأهمية اتفاق هذه القمة. كما سافرت إلى دول عديدة أخرى من أجل إقناعهم بضرورة هذه القمة. وبالطبع، عارض كل من الصين والولايات المتحدة وروسيا اتفاقية القمة لأسباب مختلفة. الأمر الذي أسفر في النهاية عن 75
عند الاحتفال بالآلفية الجديدة.

• إ. ب.: إنك تتناول في "أجندة من أجل السلام" فكرة: أولاً، أن عملية السلام هي عملية متواصلة؛ ثانياً، أن الوقاية من حدوث صراع تتم أولاً وأخيرًا في حدود الخشية من تكرار وقوعه؛ وثالثًا، أنه يجب محاولة ربط مفاهيم الضرورة وإعادة التأهيل والبناء لتحقيق التنمية ببعضها البعض.

ب. ب.: غ. : نعم، لقد كنت أوصي بالتشكيل لبعثات وقائية لحفظ السلام؛ لأن نشر قوات الأمم المتحدة بعد اندلاع صراع أو توقيع اتفاق لوقف إطلاق النار تُعد إجراءات غير كافية. وقد تم تطبيق هذا العمل الوقائي لأول مرة في مقدونيا لتُجنب إصابة هذا البلد بعوائد الصراع الذي كان يستمر في البوسنة.

كما كنت أقترح تشكيل وحدات قتال تسرع بإرسالها مختلف الدول الأعضاء. وتتكون هذه الوحدات من متطوعين أشد تسليحا من قوات حفظ السلام التقليدية تقتصر مهمتها، وفقًا لآخر تحليل، على كونها قوات للوساطة، ينحصر دورها بصورة رئيسية في المراقبة. وتستد هذه القدرة على التدخل السريع، في حد ذاتها، إحدى صور الردع، وبالتالي صورة للدبلوماسية الوقائية.
وعلى صعيد آخر، كنت أقوم بشرح هذا المفهوم الجديد الخاص ببناء السلام، peace building، الذي لم يرد في الميثاق، والذي يعني دعم أو إرساء دعائم السلام. ويقوم هذا المفهوم، كما قلت، على فكرة حتمية السيطرة على الوضع بعد انتهاء صراع، وذلك إذا أردنا تجنب وقوع "انكاسة"، وهو احتمال يظل واردًا. فاجتياز فترة النقاوة، على نحو جيد، هو أمر يعادل في أهميته خوض الصراع. وتعد عمليات نزع السلاح وسحب القوات وإعادة الحياة إلى طبيعتها، وإعادة بناء البنية التحتية، وعودة اللاجئين جزءًا لا يتجزأ من هذه المرحلة الحاسمة في الطريق إلى "الأمن" الحقيقي. وتمثل هذه الإجراءات في أهميتها القيام ببناء مؤسسات تهدف إليها إقامة ودعم حوار دائم وتعاون بين مختلف أطراف الصراع، أي هياكل تهدف إلى إحلال السلام على قاعدة مؤسسية.

• إ. ب. : لقد قدمت أفكارًا جيدة من نوعها. وعلى الرغم من أنه لم يتم العمل بها كلها، فإنها لم تُتهمل. وهذا في حد ذاته نجاح!

• ب. غ. : إنك على حق، ولكن اسمح لي بإعادة التطرق إلى مفهوم بناء السلام، peace building، الذي كان حديثًا للغاية؛ فهو مفهوم في غاية الأهمية. لقد كنت، أنا أيضًا، في البداية متأثرا بالدول التي بعد أن أتفقت الملايين، من أجل تسوية
صراعٍ، لم تعد تُفكَّر بعد انتهائه سوى في الانسحاب. وكنّا أولًا من فكر في أن بعض موظفي الأمم المتحدة، "المزيدين" للعمل في بلادنا غير بلدانهم، يتفقدون المنظمات الكثير من النقاط، وأنهم يعملون على إطالة وضع يعود عليهم بالدفع المادي على كل حال. وقد كان هذا تفكيراً خاطئاً؛ إذ يجب ترك هؤلاء الموظفين في مواقعهم، لبضعة أعوام على الأقل، بعد انتهاء الصراع والعمل على عدم تركهم لمواعيهم بين عشية وضحاها، وإنما سحبهم بالتدريج، ويتعرض اقتراح كهذا، بالتأكيد، مع إرادة الدول المُؤولة للعملية والدولة التي خرجت لتوها من الصراع، وبالتالي فهي تقع تحت وصاية الأمم المتحدة، وهي وصايَة لم تعد ترغب فيها هذه الدولة. ومن هنا جاءت فكرة بوضع شروط قبل بداية التدخل، خاصة ذلك الذي يتطلب استمرار الوجود لبعض الوقت بعد إحلال السلام. وقد أخذ هذا الوجود أشكالاً متنوعة، لا سيما على هيئة معونة خاصة يديرها مكتب خاصٌ مسؤول عن التنمية وإعادة التأهيل والبناء وعودة اللاجئين وغيرها من الإجراءات المتصلة في مثل هذه الظروف. الأمر الذي يسمح للأمم المتحدة بالوجود السياسي والاقتصادي والعسكري لبضع سنوات.

وأذكر أن جونس ساثيمي، رئيس الاتحاد القومي لاستقلال أنجولا التام (الأونتانا)، كان قد قال لي: "إنني على
استعداد للعودة إلى "لولايدا" بشرط أن تكفل شرطة الأمم المتحدة حمايتي". لكن الأمانة العامة للأمم المتحدة رفضت طلبها؛ فقد كانت هذه المبادرة غير مسبوقة وستعرض حتمًا لمعارضة الدول.

وفي السياق نفسه، يُعد دعم الأحزاب السياسية ماديًا وسيلة أخرى لتعزيز السلام والديمقراطية. وقد نجحنا في تحقيق ذلك في موزمبيق؛ إذ لدينا صندوق يبلغ رأس ماله ستة أو سبعة ملايين من الدولارات مخصصة لتمويل الأحزاب السياسية. وقد أعطينا "دهلاكاها" آلاف الدولارات، وعملنا على عودته إلى مابوتو؟ كما أنني أعطيت تكليفًا بشراء أثاث لمقر إقامته. الأمر الذي تسبب في تعرضي إلى انتقادات حادة؛ تذكر في دهشة ما فعلت بسواها؟ "ماذا، أثاث؟ ماذا ...؟ منذ متى ...؟" وكانت إجابتي، عن هذه التساؤلات، كالآتي: "ولكن في النهاية هذا هو شرط "دهلاكاها" للاستقرار في "مابوتو"، وتُعد تكلفته أقل من تكلفة إزالة الألغام من الطريق". ووافق "دهلاكاها" على مباشرة أنشطته السياسية من عاصمة بلاده، وعلى ترشيح نفسه في الانتخابات؛ لأنه كان يأمل في الفوز. وبعبارة أخرى، لقد استطعت تحقيق السلام من منطقة أخرى تمكنت من إقناع المرشحين المتضامنين بفرصتهما في الوصول إلى الحكم عن طريق خوض الانتخابات الديمقراطية. ولكننا اضطررنا، من أجل
تحقيق ذلك، إلى تقديم الدعم المالى للأحزاب السياسية، وهو دعم لا تنص عليه آلية عمل منظمة الأمم المتحدة. ومن ثم، فقد أنشأت صندوقًا يديره سفراء الدول المعتمدة في "مايوتو" التي أسسهم في إقامته. وقد قامت بالعملية نفسها في كمبوديا ولكن بطريقة أكثر سرية؛ حيث حصل ممثل الشخصى، "أكاشى"، على دعم مالي من منظمات يابانية غير حكومية. ثم أعاد توزيع هذا الدعم على الأحزاب السياسية المختلفة بهدف تمويل حملتهم الانتخابية.

إذاً إن أردت تحريك عملية السلام، فعليك أن تتحرك أحيانًا من القواعد السارية وتُحاول أن تبتكر حلولاً. وأنا أعرف أنك أمر في غاية الحساسية.

• إ. ب. : هل تعرضت للوم على ذلك؟
• ب. ب. غ. : نعم! ولكن ليس بشدة.
• إ. ب. : وماذا بشأن "أجندة من أجل تطبيق الديمقراطية"؟ إنك تقول أنها "قيت" في الشهر الذي تلا رحيلك عن الأمم المتحدة، ولكن ألم تبق بعض الأفكار التي كنت تقترحها فيها؟
• ب. ب. غ. : بلى، وذلك بقدر ما توضع محاولة الانطواء على الهوية أو كل المظاهر المعادية للعولمة، التي تبنتها نشدها في سياق العولمة، أن الشعوب لا ترغب على الإطلاق في عولمة لا تقوم على أساس ديمقراطي. إنها تريد
التعبير عن آمالها والمشاركة فيما يدور من حولها ويعنيها من الدرجة الأولى. إنها تصبر إلى عولمة تحرّم المعايير الإنسانية. ولكن كيف يمكن جعل المعايير الإنسانية أساسًا للعولمة؟ يمكن بالطبع تحقيق ذلك بجعل الديمقراطية أساسًا للعولمة، وبالسماح للمجتمع المدني بإبداء وجهة نظره وإدارة العمليات الجارية تنفيذها.

لذلك تتجاوز "أجندة من أجل تطبيق الديمقراطية" بمراحل مجرد مسألة إصلاح الأمم المتحدة. فالإجراء لا يتعلق بانضمام أربع أو خمس دول أخرى إلى مجلس الأمن، بل إنه أكتر عن一緒に بمشاركة الممثلين غير الحكوميين. ومن هذا المنطلق، أُبرمت اتفاقية في عام 1994 مع "الاتحاد البرلماني الدولي". كما عقّدت اجتماعات مع عمد المدن الكبرى، وقامت بدعوة أربعين منهم للمشاركة في مؤتمر عن الإنسان في إسطنبول. وقد أسفر هذا بالتأكيد عن وقوع عدة مشكلات حيث إن نظام العمل بالأمم المتحدة يقوم على التعامل على مستوى الدول فقط. ولكننا إن أردنا التوصل إلى الديمقراطية حقيقية على الصعيد الدولي، فقد أصبح من غير الممكن تجنب العمل مع هؤلاء الممثلين شبه - أو غير - الحكوميين.

• إ. ب. إنني مقتنع بذلك. ولكنني أذكرُ مأدبًا عشاء غير رسمية أقيمت للمساءء في قِنْنِف أبدوا فيها تحفظهم الشديد
ب. ب. غ. : إنها مخاطر يجب مواجهتها والتعامل معها.

إنهم سيعتبرونها على سبيل المثال، عن الشرعية أو عن تمثيل هذه المنظمة غير الحكومة أو تلك، وعن استقلالها عن السلطة الحكومية أو خضوعها لها ... ولكن، من جهتي، أعتقد أن هناك خطر آخر لا نتحدث عنه كثيرًا يتمثل في:
زيادة دعم كتل الشمال على حساب الجنوب؛ إذ إننا نعلم جيدًا أن هؤلاء الممثلين غير الحكوميين هم أكثر نشاطًا وتنظيمًا في الدول المتقدمة عنه في الدول النامية. ومن ثمً، فإن هذا تُخاطر بتعيم الفجوة التي تفصل بين الشمال والجنوب.

غير أن مشاركة ممثلين غير حكوميين في صياغة المعايير الدولية واتخاذ القرارات تُعد خطوة حاسمة على طريق تطبيق الديمقراطية؛ لأن الدولة العضو في الأمم المتحدة لن تكون وحدها المسؤولة عن اتخاذ القرارات، وإنما سيتعين عليها التشاروك مع عدد من الممثلين غير الحكوميين، وهذا يُعتبر في حد ذاته تفعيلاً للكمراضية.

ب. إ. ب. : لقد سافرت مؤخرًا إلى مالي حيث تُعد تجربة لمركزية السلطة مثيرة للغاية. فقد أسس الرئيس "ألفا عمر كونارى" بلديات، ومنحها سلطات إلى جانب بعض الإمكانيات.
المتواضعة للغاية. مما أسفر عن ازدهار مجموعة أنشطة، وضع قاعدة مؤسسية لعمليات تقوم على القروض الصغيرة التي تتلاءم تمامًا مع احتياجات هذه البلدان وحجمها. وقد أُعجبت بأن أروء بنك مزارعي مالي - الذي يطلق عليه اسم "كافو جنغو" - والذي تدعوه "اللجنة الفرنسية للتضامن الدولي"، بالشعور بالمسؤولية الذي يتسم به المسؤولون عن الصناديق الريفية، والمزارعون الذين يفترضون. لقد منحتى هذه الزيارة ثقة كبيرة في فوائد عدم مركزية السلطة.

• ب. غ. : إنك على حق، فعدم مركزية السلطة هو أحد سبيل تنفيذ الديمقراطية في الصعيد والقومى والدولي.

• إ. ب. : لقد جمعت أفكارك حول الموضوعات الثلاثة التي تهمك ووضعتها في "أجندة من أجل السلام"، وأجندة من أجل التنمية، وأجندة من أجل تطبيق الديمقراطية. ولكن هذه الأفكار بحاجة إلى وقت حتى تتحقق وتصبح أمرًا ملموسًا.

• ب. غ. : هذا صحيح. فالآفكار تحتاج إلى وقت حتى تحول إلى مؤسسات تعكسها، وأود أن أذكر أن أحلام اليوم هي حقائق الغد.

• إ. ب. : هذا دافع يبعث على الرضا.

• ب. غ. : بالتأكيد. وهناك دافع آخر يبعث على الرضا يتمثل في المؤتمرات الدولية الخمسة الكبرى التي عقدت
خلال فترة رئاستي للمنظمة، صبحي أن مس بقين في تولي مهام المنصب هو الذي قرر عقد هذه المؤتمرات، ولكن مهمة تنظيمها كانت من نصيبى، وكذلك متلببتها من خلال "اللجنة الإدارية الاستشارية" (كاك) التي تدعو رؤساء الوكالات كافة للاجتماع مرتين في العام. كما قامت الأمم المتحدة والبنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية بوسع برنامج مشترك لمكافحة مرض الإيدز. وطرحت "الكاك" فكرة تكليف كل وكالة بتمثبة بعض الموضوعات المشتركة بين هذه المؤتمرات الخمس للربط فيما بينها إذا أمكن. إليكم، على سبيل المثال، مشكلة البطالة، فهي قضية عامة تمس كلاً من حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية. كما أنها تدخل في نطاق مشكلات المرأة لأنها الأكثر تأثرًا بها. وفي هذه الحالة، فقد أللت إلى "مكتب العمل الدولي" مهمة متابعة المؤتمرات الخمسة. وبذلك استطعنا تحقيق حد أدنى من الاندماج، وأشدد القول بأنه حدٌ أدنى بين مختلف الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة.

• إ. ب. : لقد تمت متابعة جهود تنسيق الوكالات على الصعيد العالمي أكثر منه على صعيد ممثلى هذه الوكالات على أرض الواقع. ولكنك في كتابك "السنوات التي قضيتها في البيوت الزجاجية" تبدو كأنك تعتبر انعقاد هذه المؤتمرات حدثًا في غاية الأهمية.
ب. ب. غ. : نعم. أولاً لأنها شهدت تبني معايير من شأنها السيطرة على بعض المشكلات العالمية. ولكن العمل بهذّاء المعايير سيستغرق بالتأكيد وقتاً؛ حيث إن التطبيقها لا يمكن أن يتم بين عشية وضحاها. غير أن هناك أمر آخر مثير؛ فيمناسبة انعقاد هذه المؤتمرات، تمّ تشكّل المنظمات غير الحكومية، ولأول مرة من عقود مؤتمرات على التوازي في الأماكن والتوازٍ نفسها. ويمكنّي أن أخبرك حتى أشركتهم في صياغة القرارات التي تم تبنيها في قمة "كوبنهاجن" للتنمية الاجتماعية.

إ. ب. : هذا يوضح أن شكوك الدول، التي كنت نتحدث عنها، بشأن إشراك المجتمع المدني في أعمال منظمة الأمم المتحدة، قد بدأت في التزايد. وهناك مثل آخر على ذلك يتمثّل في الاتفاقية الخاصة بإتاحة المعلومات، والمشاركة في اتخاذ القرارات، ولجوء إلى العدالة فيما يتعلق بالقضايا البيئية التي تم التفاوض عليها داخل "اللجنة الاقتصادية الأوروبية التابعة للأمم المتحدة"؛ فهي تلزم السلطات المحلية والحكومية وكذلك الشركات، في بعض الحالات، بتقديم المعلومات للذين يطلبونها من المواطنين والمنظمات غير الحكومية. وهو عامل قوي يدل على نمو الديمقراطية القومية. كما أن التفاوض بشأن هذه الاتفاقية يعد نموذجا جيدًا.
على تفعيل الديمقراطية الحوار الدولية: فقد دعت الأمانة العامة المنظمات غير الحكومية، المعنية بالقضايا البيئية، للمشاركة في جلسات النقاش كمُراقبين، وأخبرتهم بالآتي: "لن يُمكن مشاركة أكثر من خمس منظمات، فاتفقوا فيما بينكم على من يُشارك". فوافقت هذه المنظمات على الشروط، وشاركت في الجلسات واقتُرح عددًا من الإجراءات التي تبنتها الاتفاقية.

ب. ب. غ. "برافو"! هذا يدل على أننا نتقدم في الاتجاه الصحيح.

• إ. ب. جاءت الدفعة إلى إشراك المجتمع المدني في التحضير للمؤتمرات الكبرى، جزئيًا، من الدور "الثامن والثلاثين" حيث مكتب الأمين العام بمبنى الأمم المتحدة في نيويورك.

• ب. ب. غ. بالتأكيد. فقد عقدت عدة اجتماعات مع تومي كوه و"موريس سترونج" والقبطان "كوستو" للإعداد لمؤتمر "ريو". كما عملت طويلاً مع "إيراهيم فأل" من أجل التحضير لمؤتمر "ثيبيانا".

وفي إطار متابعة مؤتمر "ريو"، قمت بضم خبراء في مجال الصناعة والدبلوماسيين والموظفين من الأمم المتحدة إلى لجنة دعم التنمية" (the sustainable development). وكانت هذه ثورة حقيقية في ذلك الوقت!
• إ. ب. : أعاد خليفتك تناول فكرة مشاركة شخصيات بارزة من القطاع الخاص. فما رأيك، من هذا المظهر، في مشروع "الترابط العالمي" الذي اقترحه في منتدى "دافوس".

• ب. غ. : إنني لم أتابع هذا الملف. فما هو عليه التحديد؟

• إ. ب. : إنه يحمل رسالة إلى أصحاب الشركات الصناعية وكبار موظفيها مؤداها: "إنكم ممثلون مهمون على الساحة الدولية، فأنتم تسهمون في وضع قواعد العمل على وسيلة تعكم آليات العولمة. كما نوع على عاتكم مسؤوليات تفوق طاقتك في تحقيق الأرباح والعمل على أن يصبح هذا العالم أكثر عدلاً والحياة فيه ممكنة".

• ب. غ. : هذا خطاب طالما ألقيته، ويمكن العثور عليه في "أجنده من أجل التنمية" أو في الكلمة التي ألقيتها في "دافوس" عام 1995 بمناسبة انعقاد المنتدى الاقتصادي العالمي. وإنه لمن دواعي سروري أن يبني خليفتي الخطاب نفسه.

• إ. ب. : لقد كانت هذه فكرة عابرة. ولكننا تحدثنا حتى الآن عن الأفكار التي غرستها في إطار منظمة الأمم المتحدة. فهل وجدت أمانة عامّة وآليّة عمل بالمنظمة تسمح بنمو هذه الأفكار الشيقة؟
ب. ب. غ. : هذا يتوقف على قائد المنظومة. فإن كان هذا القائد يُصر على تطبيق بعض الأفكار والاتجاهات، فإن الإمكان الحصول على مشاركة جديدة من كبار الموظفين. ولكن يجب أن جاز التعبير "دفعهم" تقريبًا للقيام بذلك؛ إذ إنهم معتادون على العمل في إطار محدد، يصعب إخراجهم منه. وكان "ماريك جولدينج" بلا شك، أكثرهم قدرة على الإبتكار. وكذلك "جو هنر - كلود ميلورون" في المجال الاقتصادي، وهو باحث من الطراز الأول تألق بصعوبة على نظام العمل في الأمم المتحدة.

إ. ب. غ. : لقد أراد استكمال المنظور الاقتصادي التقليدي الكلي، بروية عن أوضاع الاقتصاديات الجزئية للتنمية ...

ب. ب. غ. : كما قام بعمل إصلاح رئيسي شيق للغاية في مجال الإحصائيات. ولكن يجب الاعتراف بأنه من الصعب للغاية على الأمين العام للمنظمة إقرار بعض الإصلاحات الجريئة؛ فهي تتصدَّم في الحال بالمعارضة أو بجمود الدول في تطبيقها. وإليك السيناريو التقليدي الأول الذي يحدث في مثل هذه الأحوال: يختار أحد الموظفين الذين يخشون على مناصبهم، أو يهبون هذا الإصلاح، دولة ليقدم لها كافَة العناصر الخاصة بالملف، ويُعد لها سلسلة حجج لمعارضته. وتُصبح هذه الدولة، العاجزة عن القيام وحدها بمبادرة...
مثاليةً بسبيك الإمكانيات البشرية والفنية، محط الأنظار لمدة يوم واحد، دون جهد يذكر، عند تدُخلها في النقاش الجارٍ بشأن الملف لنتمثى بشدة الإصلاح المذكور. ويكون النقد، في الحقيقة، موجهًا لا من الدولة المعنية، وإنما من الموظف أو مجموع الموظفين الذين "استغلا" الملف في خدمة أغراضهم. وهكذا يتغذى الاتجاه المتحفظ وينتعش. أما السيناريو التقليدي الثاني، فهو كالآتي: هناك عدد ضئيل للغاية، من مجموع الدول المائة والتسعة والثمانين الأعضاء بالأمم المتحدة، لديه الإرادة للاهتمام بالقضايا التي لا تعنيه مباشرة. الأمر الذي يسبب في سيادة البيروقراطية الدولية، بتشجيع من القوى العظمى، على قرارات الجمعية العامة، وتأتي الصعوبة من كونه مُحااطًا بنظام بيروقراطي قوي يدوم من عشرين إلى ثلاثين عامًا، بينما تتراوح مدة بقائه بالمنظمة ما بين خمس إلى عشر سنوات على أفضل تقدير. وعشر سنوات هي مدة غير كافية على الإطلاق. لذلك تبقى البيروقراطية، بينما يرحل أمناء العموم.

ب- ب. ع. : إنني لم أكن أفكر، وأنا أتحدث إليك، في رؤساء الوكالات؛ فهم ينتظرون معنى في الدرجة الوظيفية، ويتحدثون
إلى على قدم المساواة. ولكنها الاتفاقيات، التي كثيرًا ما تتم بين موظفي المنظمة وممثلي الدولة، هي التي تؤدي إلى هذه الاختلافات. كما أن هناك حالة "الوسیط الدولي"، الذي يقتصر وجوده في المنظمة على الدفاع عن مصالح بلاده. وهي ظاهرة جديدة تربط بالأزمة المالية التي تتجاوزها الأمم المتحدة؛ حيث تضع الحكومات تحت تصرف المنظمة موظفين تقوم تلك الحكومات بدفع رواتبهم، وبالتالي يكونون موالين كلية لقضاياها. حتى إنك تجد نفسك محاطًا بوسطاء الدول الأعضاء، بدلاً من الموظفين الدوليين.

- إ. ب. : وما أن الدول القوية هي، بالتأكيد، القادرة على دفع رواتب الموظفين، فإن هذا يؤدي إلى تفاقم اختلاف التوازن داخل المنظمة. لقد وصفت على نحو جيد دور قائد المنظومة فيما يتعلق بموضوع نضج الأفكار، كما أبرزت معارضة الأمانة العامة للتغيير. فما هي الصواعدات الأخرى التي واجهتها لحمَّل الدول على قبول الأفكار التي تطرحها المنظمة؟

- ب. ب. غ. : إذا نتعرض هنا إلى دور القوة العظمى التي تعارض كل فكرة تهدد، ولو قليلاً، بالمساس بسياستها أو

---

¹ Le non-fonctionnaire international
بعرفة عملها السياسية. وهي تمثل، للدفاع عن كيانها، إمكانات هائلة سواء من حيث الموظفين أو وسائل الإعلام أو الحلفاء. إذا في إمكانك أن تطرح فكرة وتحصل على موافقة مبتدئية عليها، ثم تجد القوة العظمى تنقلب ضده في اللحظة التي تدرك فيها أن هذه المبادرة تسير على خلفية مصالحها.

• إ. ب. : هل تلعب "مجموعة الـ ٧٧" دورًا؟

• ب. ب. غ. : لا، فقد أصبحت تتمتع بصدى دولي واسع قادر على إثارة الرأى العام، ولكن دون أن يكون لهذا، في معظم الأحيان، نتائج ملموسة.

• إ. ب. : يبدو أن مجموعة الـ ٧٧ غير قادرة على اختيار المطالب التي يجب التركيز عليها، من ضمن مجموعة مطالبها، وبذل الجهد من أجل تحقيقها.

• ب. ب. غ. : هذه المجموعة ضعيفة للغاية، فضلاً عن أنها تعاني الانقسام! إذا فالحفاظ على التضامن بين دول تتسم بالضعف هو أمر في غاية الصعوبة.

• إ. ب. : لا نزال في معرض حديثنا عن الأفكار، فهل تلعب مؤسسات مثل "معهد بحوث التنمية الاجتماعية" بجنيف، و"جامعة الأمم المتحدة" بطوكيو أو "المعهد العالمي لبحوث التنمية" بهلسنكي، دورًا؟ وهل أدمتك بالأفكار؟
• ب. ب. غ. : بصورة ضئيلة للغاية إبان فترة رئاستي للمنظمة، ولكن ربما كان هذا خطيئا. فإحدى نقاط ضعف الأستاذ الجامعي، الذي أصبح سياسيً، أنه لم يعد لديه الوقت للعمل على تنمية رصيده الفكري، وتجديد أفكاره، وإقامة حوار مع مراكز البحث. إنك تعيش على المخزون الذي لديك من المعلومات والآفكار، وذلك ببساطة لعدم توفر الوقت.

• إ. ب. : لقد ذكرت بعض الشخصيات الشهيرة، مثل "جولدينغ" و"ميلردون"، من داخل الأمانة العامة. وكانت لدي هذه الشخصيات، في رأيك، أفكار يجدر الدفاع عنها. كذلك تتمتع مؤسسات "بريتون وودز" بإمكانات فكرية كبيرة، حتى وإن اقتصرت في معظم الأحيان على خدمة إحدى النظريات. فهل استعنت بأفكار من البنك الدولي أوصندوق النقد الدولي؟

• ب. ب. غ. : لقد كنت على اتصال وثيق بـ "كاميديس" بصندوق النقد الدولي، و"ولفسونهن" بالبنك الدولي، و"روجيرو" بمنظمة التجارة العالمية، وكانت لقاءاتنا مثمرة للغاية. ولكن إن لم تهتم الحكومات بأفكارك، فكيف يمكنك تطبيقها؟ لقد حاولنا عقد اجتماعات "المجلس الاقتصادي والاجتماعي" على المستوى الوزاري، إلا أننا أخفقنا في مساعنا. فالوزراء يفضلون التفاوض مع البنك الدولي أو صندوق النقد. كما أن موظفي هذه المؤسسات يحصلون على
أجور أفضل، ويُدركون أنهم يحققون نتائج ملموسة. في حين يتعرض الموظفون الذين يعملون بالإدارات الاقتصادية للأمم المتحدة إلى التهميش الفعلي؛ فاهتمام المنظمة الدولية ينصب على القضايا السياسية التي تحرك الأولوية. فضلاً عن أن ميزانية الإدارات الاقتصادية ضئيلة للغاية؛ إذ تبلغ مائتا مليون دولار، على ما أعتقد...

- إ. ب. تبلغ الميزانية السنوية المعتادة لمجموع الإدارات الاقتصادية نحو ثلاثمائة مليون دولار، وهو مبلغ لا يُذكر!
- ب. غ. قال هذا بميزانية البنك الدولي، وسوف تدرك سبب إسهاماتنا المحدودة في إيجاد حلول للمشكلات الاقتصادية العالمية.
- إ. غ. ولن هذا غير صحيح بالنسبة للأفكار؛ فعلى الرغم من النقاش الذي تُعاني منه الأمم المتحدة في الموظفين والعادات، فإن المنظمة طرحت أفكارًا صحيحة لم يُعترف بها إلا بعد مرور وقت طويل.
- ب. غ. إنني متفق معك! هذا يتطلب وقتًا. لقد استغرق القضاء على العبودية وقتًا، وتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة سأخذ كذلك وقتًا. ولا تزال الديمقراطية مفهومة جديدة. وكانت فكرة اعتبار الحرب جريمة قد رأت النور مع
نشأة "عصبة الأمم". فعلى مدى أربعة آلاف عام، كانت الحرب تعتبر معركة نبيلة. لم تكن طبقة المحاربين تصنف على أنها أعلى الطباقات؟ إن مفهوم السلام، بوصفه هدفاً أسمى ببناء المجتمع الدولي، لم يبلغ عمره المائة عام بعد!

- إ. ب. : في أعقاب حروب "تابليون", يرجع الفضل الأكبر لاتفاقية "ثيينا" في المساواة بين المنتصرين والمُنتصرين. وهي خطوة حكيمة طواها النسيان في أعقاب الحرب العالمية الأولى.

- ب. غ. : ولكنها كانت قاصرة على أوروبا. فقد كانت هناك الحروب الاستعمارية وتلك المُناهضة لها.

- إ. ب. : فلنعد إلى الموضوعات الاقتصادية. لقد توصلت الأمم المتحدة إلى أفكار وطرحتها للمشاركة فيها، ولكن المنظمة غابت في وقت كان يجب أن تكون موجودة في الصفوف الأولى. وتعيد إحدى نقاط ضعف المنظمة، على سبيل المثال، أنها لم تضع مفهومًا للحكم وتركت احتكار هذا الشأن، على الصعيد القومي، لمنظمات "بريتو وودز" التي نشرت هذا المفهوم بعد أن أعطته معنى يتفق مع رؤيتها للاقتصاد.
ب. ب. غ. : أنظم أني عندما أردت دفع إدارة الشؤون السياسية إلى تقديم الدعم الانتخابي، بدأ الموظفون في غاية الازدراب. فاضطررت إلى إجبارهم على القيام بذلك. فالمراقبة الدقيقة للانتخابات والبيان النهائي الذي نصدره ليس في أهمية العمل الذي نقوم به مسبقًا من أجل هيئة الرأي العام، وذلك الذي نقدم عليه فيما بعد لتحول دون معارضة النتائج و"مقاطعة" أحزاب المعارضة للبرلمان. إنك، في ذلك الوقت، تكون بحاجة إلى "تبسيط" يتعمل بالمشاركة في الحياة السياسية والبرلمانية. ويتطلب هذا قدرًا كبيرًا من التوعية والتدريب وتهيئة الأجهزة، وكلها تلعب دورًا في غاية الأهمية. إنك أفكر في تدريب القضاة، والقيام بعمل قوائم للأحوال المدنية، وإقامة اللجان الانتخابية ... إنها أعمال كثيرة تشارك عن طريقها في ضمان حكم سليم.

إ. ب. : كل هذا يشبه إلى حد كبير "مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية". وما زلت أذكر جيدًا بعض المناقشات الداخلية، حيث قلت إنه يجب أيضًا الاهتمام بأسلوب إدارة الاقتصاديات القومية. وكان الرد على كالآتي: "هذا ليس شأنيًا، فهذا نتائج تتحصل في الاهتمام بالأوضاع الداخلية فقط.

ب. ب. غ. : هذا هو كل ما ينطوي عليه أساليب الأمم المتحدة. فليس لدينا حق التدخل في الشؤون الداخلية لدولة.
ولكن هذا يتلاشى عند الاهتمام بالحقوق الإنسانية والدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وعندما نرغب كذلك في دفع مسيرة الديمقراطية. غير أن هذا العمل له حدود تجعل منه أمرًا اختياريًا: فعندما نتدخل في بعض الحالات وتلتزم الحياد في حالات أخرى، يفقد مبدأ التدخل كل قيمته.

إ. ب. 

لا أنك تقر بأن الأمم المتحدة يجب أن تستمر في معالجة هذه المشكلة وفي اقتراح حلول لها. فإنك لست ممن يقولون: "بما أن مؤسسات "بريتون وودز" لديها الإمكانيات المادية، فلندعمهم يحتكرون أفكار التنمية الاقتصادية والعلاقات الاقتصادية الدولية".

ب. ب. غ. 

لا. لأن الارتباط الوثيق بين السلام والتنمية هو أمر أساسي. فإنك لن تستطيع إحلال السلام ما لم تتمكن من إعادة تأهيل الجنود على الانخراط في الحياة المدنية، وهيأتي لهم فرص عمل، وأعادت اللاجئين إلى ديارهم، وأعادت تأسيس البنية التحتية. ولن تقوم مؤسسات "بريتون وودز" بعمل كل ذلك. وكتبت ساويد تحويل كافة الأنشطة الاقتصادية للأمم المتحدة إلى البنك الدولي، لو أن المنظمة تمكنت من المشاركة في اتخاذ القرارات، ولكن هذا لم يحدث. كما أن مؤسسات "بريتون وودز" لديها منطقها الخاص ومعاييرها وأولوياتها التي لا تتفق بالضرورة مع تلك الخاصة بالأمم.
المتحدة. وأذكر لك، على سبيل المثال، أن مؤسسات بريتون وودز أوقفت، خلال فترة تكليفي، أنشطتها كافة مع البلدان التي تعش حالة حرب.

ولا يجب أن نغفل على الإطلاق أن الهدف من قيام الأمم المتحدة هو حفظ السلام، ومن غير المُجدي إلحال السلام دون إعادة إعمار الدولة المنكوبة من جرائم الحرب، ودون إيجاد قاسم مُشترك بين أعداء الأمم.

لقد أوليت الاهتمامًا خاصًا، عندما كنت أشغل منصب وزير الخارجية المصرية، بعملية المُصالحة التي جرت بين فرنسا وألمانيا وشملت: إقامة المكتب الفرانكو-ألماني للشباب والتعديلات التي طرأت على كتب التاريخ، واللقاءات المنظمة بين مسؤولي البلدين... فأرادت تطبيق هذه العملية على العلاقات الوثيقة بين مصر وإسرائيل. وهكذا اقترحنا إنشاء معهد للبحوث الإسرائيلية بالقاهرة وآخر مصري بتل أبيب. وقد رأى المعهد الإسرائيلي بالقاهرة النور ولا يزال يعمل. ولكن مصر كانت عاجزة عن إقامة معهد مماثل بتل أبيب. وكان هدفي، الذي لم أخفه أبدًا عن "موشي ديان"، هو تقديم مركز للمليون فلسطيني الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية يستطيعون الاجتماع فيه، والقيام باتصالات مع المؤسسات المصرية من خلاله. وأنا مقتنع بأننا إن أردنا دعم السلام بين مصر...
وإسرائيل، فعلينا إقامة مؤسسات مصرية - إسرائيلية. وأذكرُ،
في هذا الصدد، معرض لوحات كنت قد أقامتته في إسرائيل للفنان
المصري "محمود سعيد". فهل ترى ماذا قال الرأى العام
الإسرائيلي؟ لقد اختر فنان راحل، لأنه لا يوجد فنان على قيد
الحياة يرغب في عرض لوحاته بإسرائيل.

وفي سياق آخر، كانت نقابات الأطباء والمحامين
والصحفيين قد دعت إلى مقاطعة إسرائيل، ما دامت القضية
الفلسطينية بلا هل. ومن هنا تأتي الصعوبة الكبرى في حمل
المجتمع المدني المصري على الإسهام في إقامة سلام على
قاعدة مؤسسية. وعندئذ ناقشت مع وزير الكهرباء المصري,
"ماهر أباطة"، إمكانية إقامة محطة ذرية على الحدود المصرية
الإسرائيلية، بحيث تتم كلاً من البلدين بالكهرباء. فطلب عمل
دراسات مبدئية وصرح، في النهاية، أن الأرضية غير ممهدة
لإقامة مثل هذا المشروع. أقصى عليك كل هذا حتى أقول لك إن
مفهوم بناء السلام peace building، الذي طرحته في "أجندة مرن
أجل السلام"، ليس ثمرة تأمل فكرى مجرد، بل إنّه عايشت
وحاولت تطبيقه.

• ب. : عندما كنت تشغِل منصب الأمين العام، لابد وأنك
كنت تولي اهتمامًا خاصًا بقضايا إسرائيل والشرق الأوسط،
فهل استطعت القيام بذلك في هذا الشأن؟ أم أن الولايات

98
المتحدة كانت تسيطر على مجريات الأمور أكثر مما ينبغي؟

• ب. ب. غ.: حتى قبل انتخابي، كنت قد وجهت رسالة إلى "إسحاق شامير"، الذي كان يشغل منصب رئيس الوزراء في ذلك الوقت، كي أقول له باختصار: "لقد ثاركت في توقيع معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل، وأود أن تولي منصب الأمين العام أن أستطيع إبرام معاهدة سلام بين الأمم المتحدة وإسرائيل". لأنه لا ينبغي أن ننسى أن منظمة الأمم المتحدة وإسرائيل طالما بقينا في شبه "حالة حرب". وخلال فترة تكليفي، تمكنت قليلاً من تحسين علاقات بين الطرفين.

• إ. ب.: كما تحسنت العلاقات في جنيف، ففي شهر أبريل من عام 2000، أصبح سفير إسرائيل في هذه المدينة أحد نائبي رؤساء "اللجنة الاقتصادية الأوروبية التابعة للأمم المتحدة".

• ب. ب. غ.: هذه معلومة جيدة!

• إ. ب.: نعم، هذا أمر جديد بالفعل. فقد ذهبت إلى إسرائيل من أجل ذلك.

• ب. ب. غ.: عندما قمت بتعيين "حازم الببلاوي" رئيساً للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، كنت أصبو إلى إمكانية أن تصبح إسرائيل عضوًا،
على المدى المتوسط، في هذه اللجنة. وكانت أرمى بذلك إلى إيجاد سبيل آخر لتعزيز السلام بخلق أجواء تشهَّج على التقارب الاقتصادي بين إسرائيل والدول العربية، على غرار ذلك الذي حدث في "لجنة الاقتصاد الأوروبية التابعة للأمم المتحدة" بين أوروبا الشرقية والغربية إذان الحرب الباردة. ومن أجل الإعداد لهذه الخطوة، فكرت في الموافقة على قبول عضوية قبرص في بادي الأمر. حتى أنى صارحت رئيس جمهورية قبرص برغبتي هذه.

• إ. ب. : كنت قد بحثت في هذا الاتجاه، مع "خازم البلاوي"، إمكانية أن تُذُنُّب كل من المجموعتين الإقليميتين، المتتمثتين في "لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لغرب آسيا" و"المجموعة الاقتصادية الأوروبية"، اجتماعات حول القضايا الفنية في بلد يوافق عليه الجميع مثل مالطا أو قبرص.

• ب. ب. غ. : وهل تعترف الأمور؟

• إ. ب. : لآ، فقد وافقت كل من مالطا وقبرص، ولكنهما طلبتا تمويلهما من أجل تنظيم الاجتماع. ولم أنجح في الحصول على التمويل اللازم لإقامة هذه الاجتماعات. فلم ترغب بروكسل أبدا في إمدادنا بالمال، وفضلت دون شك عقد مثل هذه الاجتماعات في إطار عملية برشلونة.
ب. ب. غ. : ويجب أن أضيف أن تعيين "البلاوئ" تم بموافقة وزير الخارجية المصري، الذي كان على دراية بشروعي في العمل على قبول عضوية إسرائيل في "الإسكوا".

إ. ب. : لقد كان "حازم البلاوئ" شخصًا جيدًا. وكان من دعاوى سرورية البالغ أنني عملت معه. فقد أقدم على القيام بأمور تسمى بالشجاعة، ولا سيما دراسة جيدة جدًا عن اقتصاد إسرائيل وأثره الافتراضي على دول الجوار في حالة تحسن العلاقات.

ولكن فلنعد إلى مسألة إصلاح الأمانة العامة الذي بدأته عند مجيئك إلى المنظمة. ماذا كان الهدف من ورائه، وذلك بعيدًا عن الميزانيات المتاحة؟

ب. ب. غ. : لقد بدأت بقمة الهرم؛ حيث إنه كان من الأسهل خفض عدد مناصب وكلاء العموم. فهل كان ما قمت به فكرة جيدة ؟ ليست أدرى. وكان سلفي قد قال لي: "إنك إن استطعت إلغاء منصبين من مناصب وكلاء العموم، تكون قد قمت بإنجاز جيد. وقد استطعت إلغاء عشرة مناصب.

إ. ب. : لقد بدأت باللغة عشة مدير العام.

ب. ب. غ. : لقد كان مدرس لغة إسبانية، يقوم بـ "إدارة الإدارات الاقتصادية للأمم المتحدة!!"
لقد حاولت خفض عدد كبار الموظفين، بينما يقوم خليفتي بزيادة التعينات ليعمل على إرضاء الدول كافة، وهي سياسة حكيمة على أي حال. فإقامة علاقات طيبة مع الدول الأعضاء أمر يُعادل في أهميته القيام بإصلاح أو عدمه. وقد سلكت على خلاف ذلك، فلم أراه مطالب الدول وحاولت خفض البيروقراطية داخل منظمة الأمم المتحدة.

- إ. ب. : إنك لم ترد إلغاء المناصب لأن هذا أمر يرضيك! لقد كان لك هدف من وراء ذلك.
- ب. غ. : لقد أردت وضع نظام أكثر تواصلاً. ففي المجال الاقتصادي، استعنت بـ "دالزي" الذي كان يتولى إدارة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وقد حاول "دالزي"، بمعونة المديرين الثلاثة للإدارات الاقتصادية الثلاث، إصلاح الأنشطة في هذا القطاع والتنسيق فيما بينها على نحو أفضل.
- إ. ب. : وكان الهدف من وراء ذلك هو تحقيق الاندماج.
- ولكن إصلاحاتك لم تقف عند هذا الحد، أليس كذلك؟
- ب. غ. : لقد كنت أود أيضًا دعم بعض القطاعات وإلغاء البعض الآخر، حتى وإن جلبت على نفسى حقن الدول. فقد أردت، على سبيل المثال، إغلاق "مهد تأهيل المرأة" في "سان دومينج". وكانت قد أُتيحت أمامي فرصة زيارة هذا.
المعهد، عندما كنتُ أعمل وزيرًا للخارجية المصرية، كنتُ أعلم جيدًا أنه لم يكن يحقق نتائج.

إ. ب. : ولكن هذا لم يحدث حتى الآن.

ب. ب. غ. : لا. فقد أخفقتُ في مساعي وعارضتُ دول العالم الثالث كافة، على الرغم من أنني أتمنى إليه! ...

إ. ب. : سيدي الأمين العام، أظن أنك بعد تركيك الأمم المتحدة قد استقدمت من الخبرات التي مررت بها خلال فترة عملك فيها. فما هي الرسائل التي تهمك وترغب في أن تنصّت إليها الدول?

ب. ب. غ. : أولى رسائلِي هي، بالأحرى، نداء أوجهه إلى الدول كي تسيّهم على نطاق أوسع في الشؤون الدولية. لأنني متأكدٌ من أن دعوة ممثلين جدد للعب دور، تنعّظ أممته في قلب المنظمة، لن يسحب البساط من تحت أقدام الدول الأعضاء التي ستظل، سنواتٍ عديدةٍ قادمة، تلعب دورًا رئيسيًا في صياغة تاريخ العالم. غير أن معظم قضايانا المعاصرة والمستقبلية، تتخطى حدود الدول الأعضاء، ومن ثمّ تتطلب حلولاً على الصعيد العالمي، سواء تعلق الأمر بتجارة المخدرات أو حماية البيئة أو مكافحة انتشار الإيدز والأوبئة، أو تعلق بالقضايا الاقتصادية والتمويلية أو المتعلقة...
بأخلاقيات البحث العلمي أو الخاصّة بمكافحة الإرهاب، كما
انتضح لنا مؤخرًا، وتتمثل إحدى نقاط ضعف النظام في
الأمم المتحدة، أو في المنظمات الدولية بصفة عامة، ففي
النضالات الدولية والرأي العام عن الاهتمام بالقضايا الدولية.
فالرأي العام لا يهم، وربما كان محقّا في ذلك، سواء
بالقضايا المحلية والقومية والدول خاضعة، حتى لا نذهب إلى
حد القول بأنها تابعة، للرأي العام ومن يقومون بانتخاب
حكوماتها. أمّن شهد سقوط بعض الحكام بسبب أن أنشطتهم
على الساحة الدولية كانت تتم على حساب قضايا السياسة
الداخلية؟ لذلك يجب تنمية الثقافة ودعم التربوية في هذا المجال.

ولكن هناك بعدًا آخر، في غاية الأهمية، يرتبط بالوضع
السائد في أعقاب انتهاء الحرب الباردة. فقد أصبحت إدارة
الشؤون الدولية تقع على نطاق واسع، في بد القوة العظمى أو
صاحبة السلطة ... وهو أمر غير صحي؛ لأنه إن كانت السلطة
مبعثة على الفساد، فإن السلطة المطلقة مبعثة على الفساد المطلق.
لذلك فمن مصلحة هذه القوة العظمى نفسها أن تتمكن الدولة من
المشاركة في حل القضايا الدولية. إذ يجب إرسال دعائم عالم
متبعد الأقطاب عن حق، فاعتبارًا من اللحظة التي تستطيع فيها
بعض الدول أن تقول: "لا"، ستتمكن دول أخرى من النقاش
ومن أن تقول: "نعم ولكن ..."، ستتغير مجريات الأمور.
إ. ب. : ولكن هناك أسبابًا إيجابية لسيادة القوة العظمى ...

ب. ب. غ. : بالتأكيد، غير أن هذا لا يكفي لتسير المواقف كافة. فهذة السيادة ترجع أيضًا إلى غياب الدول الكبرى الأخرى عن المشاركة الإيجابية على الساحة الدولية، وإلى عدم مبالاتها وسلبيتها وإحجامها عن المساهمة الفعالة في حل القضايا الدولية. وكثيرًا ما أُتيحت أمام فرصة مناقشة هذه المشكلة مع قيادات دول العالم الثالث، وحاولت خلافًا مدة عملها بالمنظمة أن توجه، بالدرجة الأولى، إلى الدول التي كان بإمكانها أن تلعب دورًا على الصعيد الدولي، الأمر الذي أثار دون شك حفيظة الولايات المتحدة على. لقد ذهبَ خمس مرات إلى الصين، وخمس مرات إلى اليابان، وخمس مرات إلى ألمانيا. وقامت ببحث ألمانيا واليابان على المشاركة في عمليات حفظ السلام. وحصلت على مشاركة خمسين ضابطًا يابانيًا في قوات حفظ السلام في موزمبيق، وعلى إقامة اليابان لمستشفى متّقٍ على هضبة الجولان. ولم يكن هذا بالأمر الهين، وأرسلت أحد معاوني المقربين ليقف أمام المحكمة الدستورية الألمانية حتى يشرح كيفية إدارة عمليات حفظ السلام والهدف منها. وكان الغرض من ذلك هو إيضاح أن مشاركة ألمانيا في هذه العمليات لا يشكل خرقًا للدستور. وقد نجح معاوني في مهمته.
• ب. ب. غ.: إنك على حق. إلا أن الرأي العام، في كل من هذه البلدين، كان إما غير مكثف أو متشكك.
• إ. ب. غ.: من غير اليسير أن تطلب من الرأي العام الاهتمام بقضايا نيكاراجوا أو جوانتيما.
• ب. ب. غ.: بالتاكيد فالرأي العام الهندي أو المصري لا يعرف دائمًا بالتحديد موقع نيكاراجوا أو جوانتيما، وقد لا يعي بشدة، في هذه الحالة، دافع بلاده في الاهتمام بالأزمات التي تتطلب هذه المناطق من العالم. ومن الواضح أن المواطنين المصريين، عندما يتعرض للدّم على عدم اهتمامه بسوى الأمور المحلية، فإنه يعترض بذكر مثال: اعتدت على سماعه، مفاده: لماذا تُريدني أن أهتم بنيكاراجوا بينما القضية الفلسطينية أبعد ما يكون عن الحل؟ ومع ذلك يجب الاعتراف بأن "الماركسية" استطاعت إيجاد رؤية حقيقية شاملة وإثارة اهتمام حقيقي لدى المؤمنين بها، تجاه القضايا الدولية. وعلى صعيد آخر، أتّجه اهتمام الرأي العام في المدن الكبرى، إذان فترة الاستعمار، إلى بلدان العالم الثالث. ولكنها
اليوم، نقف أمام حركة انعزالية جديدة تنثري في أنحاء العالم، ويسهم تيار العولمة في زيادة حدتها. فالموطن في "عصر العولمة" يحاول تبديد مخاوفه باللامبالاة والإنطواء على ذاته، أو الاثنين معًا. إنه منطق القمر الصناعي والنافوس - وفي العالم العربي، أقول إنه "منطق القمر الصناعي والمؤذن".

وهذا الانطواء أو انكماش الهموسة يعدّ، في بعض الحالات، حركات التطرف الدينى - التطرف الإسلامي واليهودي والهندوسى والكاثوليكي - ويسهم في ظهور القوميات الصغيرة: أنظر إلى عدد الدولات التي تتسم إليها كل من بوليسلافيا والصومال. فلا توجد أقلية لا تحلم بالاستقلال.

وهذه عملية لا نهاية لها؛ فهناك دائمًا أقلية ترغب في الانفصال حتى في داخل الأقلية التي حصلت لتوها على الاستقلال العام أو الاستقلال السياسي.

أما ثاني رسالة أرغب في توجيهها، فهي تتعلق بقضية سنتين القرن الحادي والعشرين، وأعني بها الهوة التي تفصل بين الشمال والجنوب، والتي تُنظر بأن تتسع من جراء التقدم الهائل الذي طرأ على مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصالات. إننا في سبيلنا إلى الاستسلام لبناء "حائط برلين" جديد أكثر خطورة من سابقه لأنه غير مرئي: إنه "الحائط الرقمى". فالإنترنت وطرق الاتصال السريع تعدّ وسيلة هائلة في هذا المضمار.
لكن ما قيمة هذه الوسيلة الهائلة، التي تحدث ثورة في مجال إتاحة سبل المعرفة والحصول على المعلومات والارتقاء بالاتصالات، عندما تُعاني 50% من قرى العالم الثالث حتى من عدم وجود كهرباء، ويُعاني 50% من سكان هذه القرى من الأمية؟ كما يُعد الإنترنت ثورة اقتصادية، فهو إحدى وسائل التجارة. ولكن ما قيمة هذه الوسيلة الهائلة إن لم توجد مصانع ومراكز تجارية وإدارات، وإن لم يحصل الموظفون على رواتبهم منذ ستة أو سبعة أشهر؟ ومن ثم يجب أن نضع في الاعتبار أن التقدم التكنولوجي سيكون من شأنه جعل الأثرياء أكثر قوة والفقراء أكثر تهميشًا. فما الذي يجب عمله عندئذٍ؟ ستتعدد هذه القضية بنا إلى مشكلة المعاونة العامة من أجل التنمية التي تُعُد أكثر إخفاقًا، إن لم تكن نتيجة الأربعين عامًا الماضية.

**إ. ب.**: هذا موضوع مُعَقِّد. وأولَ فرضية تتمثل في التزام الدول المتقدمة بتحويل 70% من ناتجها القومي الإجمالي إلى الدول النامية، دون أن يحقق معظمها هذا الهدف. وثاني فرضية تتمثل في تبني الدول المتقدمة ومؤسسات "بريتون وودز" لآراء غير مناسبة دون أن تتحصل، بأيّة صورة، مسؤولية هذه الإخفاقات التي تُعَد جزئيًا مسؤولة عنها. وفي الوقت نفسه، قد تكون المعاونة مجدية؛ فالدول التي أحرزت
نجاحًا بارزًا في هذا المضمار، حظي معظمها بتحويلاتٍ ماليةٍ مهمةً أو بخفض كبيرٍ في مديونيتها. وأذكر، في هذا الشأن، خلال العقد الأخير كلاً من كوريا وبولندا ومصر. فالدول التي تمتعت بهذه النجاحات لم تكمل على الكثير من المعونة فحسب، وإنما استطاعت على الأخص الصمود أمام شروط الدول المانحة من أجل توظيف هذه المعونة في خدمة السياسات التي كانت قد حددتها بنفسها.

ب. ب. غ. : بالتأكيد، ولكن بعض الأخطاء وقعت ولن يزال صاداً يتقدم ببساطة حتى اليوم. وأول هذه الأخطاء اعتبار التنمية، طوال هذه الفترة، نوعًا من تصدير النموذج الغربي للإنتاج والاستهلاك إلى الدول النامية. وقد رأينا فيما بعد، رد الفعل متمثلاً في النماذج الصادرة، للاحتكاك أخيرًا محدودية هذه السياسات. ثم أن هناك ما أطلق عليه اسم "مستوى الضرورة". فتمت ضغط الحاجة إلى الاستعداد لمجابهة الأمور العاجلة، كثيرًا ما نفتقر إلى الأخذ في الاعتبار أن التنمية تتطلب معالجة متأنية بدلاً من الحلول العاجلة التي كثيرًا ما يتواصل إليها المقرر السياسيون.

وأخيرًا، يجب الاعتراف بأن التنافس بين القوى العظمى خلال الحرب الباردة كان يُعدُ، على العكس، حافزاً على دعم التنمية. غير أن هذا التنافس قد انتهى، وتحت وطأة المشكلات
الداخلية الجديدة ذات الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية، أعادت الكثير من الدول المانحة النظر في المعونة التي كانت تُقدمها، والتي اعتبرها الرأي العام "بلا نهاية".

كانت هذه هي الأخطاء أو التغييرات التي طرأت على الاستراتيجيات. غير أن هناك تفسيرات أكثر تدنيًا أذكر منها، على سبيل المثال، تعقيد - حتى لا أذهب إلى حد القول بأنها فوضوية - نظام المعونة. حيث تتقدم المعونات من كل جهة قادمة من الدول والمنظمات غير الحكومية والدولية، وصول هذا التدق في المعونات إلى حد التنافس أو التدافع فيما بينها. لذلك يجب إدارة وترشيد التوزيع مسبقًا. وكان وزير خارجية أحد البلدان الأفريقية الناطقة باللغة الفرنسية قد أسر لـ قائلًا: "لا تستطيع وزارتى استيعاب أكثر من مشروعين للمعونة في العام في حين أنني أشترى، في المتوسط، عشرين مشروعًا سنويًا. ولا أستطيع أن أسمح لنفسى برفضها، فهذا يعرّضني للإفلاس في الحال من قبل رئيسى! لذا أنا أقبل كل ما يعرض علي، لكن هذا الوضع يُؤدى إلى فوضى تامة. وأنا أضيف إلى ذلك أن هذا يؤدي إلى إهدار تام للمعونة. لذلك يجب التوصل إلى وسيلة جديدة للمعونة المقدمة من أجل التنمية. غير أن هناك صعوبة أخرى. تتمثل في: قصور المعونة، إبان الحرب الباردة، على بناء البنية التحتية للبلاد. ولم يكن أحد يرزو على "المساس" بما نطلق
عليه اليوم "حسن القيادة السياسية". فوضع نظام يتسم بحسن القيادة السياسية أمرًا يفوق كثيرًا في تعقيده بناء الطرق والكبارى أو المستشفى - التي لا يستطيع استخدامها بسبب عدم توافر وسائل الصيانة أو التشغيل.

• إ. ب. : ولكن من صالح الدول المقدمة أن تكون المعلومة المقدمة ذات فاعلية؟

• ب. غ. : سوف يكون هذا أحد أكبر تحديات القرن الحادي والعشرين. فلا يجب أن نغفل أن الاتحاد الأوروبي سيمض، ما بين عامي 2020-2025، ما بين خمسة وعشرين وثلاثين مليون شمال أفريقي؛ أي ما يعني شعبًا يختلف في اللغة والدين والثقافة. وإذا لم نضع في الحساب هذا الانقلاب الديموغرافي، فستتعرض لمواجهة مشاكل خطيرة. انظر إلى ما يحدث بالفعل مع الأثيوبي في ألمانيا، وإلى الشمال أفريقيين في فرنسا، وإلى الآسيويين في إنجلترا، وما هذه إلا بداية. فلا يوجد قانون يسمح بوقف هذه الهجرات الواسعة، ومثال المكسيك والولايات المتحدة يثبت صحة ذلك. بل إننا أذهب في قولي إلى أبعد من ذلك: فدول شمال أفريقيا وأيمنها بها مصر والجزائر وتونس والمغرب، التي تُعاني من انفجار سكان حقيقي، ستواجه هي أيضًا هجرات جماعية قادمة من بلدان أفريقيا السوداء.
ومن ثم يجب الإسراع بإعادة تقييم المعونة المقدَّمة من أجل التنمية لتجنب تفاقم المشكلات الناتجة عن هذا التوزيع السكاني الجديد. وهو أمرٌ يتطلب وقتًا وقفةً وقدرة على الابتكار وسخاء في العطاء.

وتتعلق رسالتى الثالثة بإصلاح الأمم المتحدة. وأعني بإصلاح الأمم المتحدة "الآتي: الإعداد لظهور جيل جديد من المنظمات الدولية خلفًا للجيل الأول الذي تمثل في "عاصمة الأمم"، والجيل الثاني المتَّمَثّل في "الأمم المتحدة". فمنظمة الأمم المتحدة الجديدة يجب أن تضم إلى صفوفها، إلى جانب الدول الأعضاء، الممثلين غير الحكوميين. وهذا يُعرَضُنا، بالتأكيد، إلى مشكلة فنية تتمشى في: وفقًا لأي معيار سيُتم اختيار هؤلاء الممثلين؟ وماذا سيكون وضعهم في المنظمة؟ وكيف سيُتم إحصاء أصواتهم؟ وهل يجب موازنة هذه الأصوات؟... هناك أسئلة كثيرة يجب الإجابة عنها إن أردنا ميلاد جيل ثالث من المنظمات الدولية. وأضاف إلى ذلك أن هذه المنظمات الجديدة من نوعها يجب أن تتمتع بالاستقلال مادي. فيجب أن تكون لها مواردها الخاصة من خلال، على سبيل المثال، فرض ضرائب دولية وعمل ميزانية مستقلة خاصة بها. فما دامت المنظمات الدولية تابعة للدول، فإنها ستكون طوع إرادتها ككثى. الأمر الذي يتطلب التوصل إلى أساليب جديدة من أجل تغيير هذا الواقع. أما
فيما يتعلق بباقي الأمور، فكل شيء متوفّر. "المنظمة العالمية للملكية الفكرية" (ويبو)، على سبيل المثال، لديها مصادر تمويل محددة. وهناك منظمات كثيرة أخرى، لا نتحدث عنها، تتمتع بالاستقلال المادي.

ب. ب. غ. إنه أتفق معك، ولا أرغب في أن أقلل من شأن الصعوبات التي سوف نواجهها من أجل توفير الاستقلال المادي لهذا الجيل الثالث من المنظمات الدولية.

ب. ب. غ. وغير أن هذا الجيل الثالث لن يرى النور بدون موافقة الدول على هذا الإصلاح.

ب. ب. غ. هذا أمر مؤكد. إلا أن هناك مشكلة أخرى نسيت أن أذكرها، وهي: الحاجة إلى إعداد دبلوماسيين متخصصين في فض النزاعات. فهناك نقص في الخبراء القادرين على التعامل مع الأزمات، سواء كانت في إطار حرب دولية أو مدنية أو أزمة خطيرة. فكثيرًا ما لا نكون بحاجة إلى قوات حفظ السلام، بقدر حاجتنا إلى رجال
شرطة. ومن ثمّ يتطلب الأمر إعداد شريحة جديدة من الموظفين ... نوع من رجال الأمن الدوليين الذين يتحدثون لغة البلد الذي يذهبون إليه، والقادرين على القيام بال точки أو إدارة النزاعات التي يمكن أن تقع بين الوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية المختلفة، أو بين السلطات المحلية والمنظمة الدولية. لقد شاركت في وضع عشر خطط لعمليات حفظ السلام، وأنا عضوٌ بمجلس إدارة "مركز الصحة والتعاون الدولي" الذي أسسه "كينج كاهيل" من أجل إعداد وسطاء في عمليات حفظ السلام. إنه إطار عمل خاص للغاية ويتطلب بدوره مهارات خاصة. فأنّ تتعامل مع لاجئين، وأشخاص فقدوا وظائفهم ومنازلهم، ونساء تعرضن للاغتصاب: ومن ثمّ فإنيّ بحاجةً إلى فرق من الأخصائيين النفسيين والأطباء ...

كما أن إعداد فنيين متخصصين في عمليات حفظ السلام يبدو لي عنصرًا مهمًا لهذا الجيل الجديد من المنظمات الدولية. إنها مهنة جديدة لا يمكن ارتجالها.

أما رسائلي الأخيرة فهي أيضًا نداءً... نداءً يوجه به من أجل الحفاظ على تراث الإنسانية. والأمر لا يتعلق، في ذهنى، بالحفاظ على البيئة والأحياء المختلفة وحماية الحيوانات والنباتات فحسب؛ وإنما يتعلق كذلك بالحفاظ على اللغات والثقافات. فعندما
تحتوى لغةٌ أو ثقافةٌ أو حضارة، تندثر معها أيضًا إلى الأبد القيم التي تتطور عليها كافية. وهناك اتجاه لقيادة المعايير الثقافية الموحدة يهدد العالم حاليا.

الأمر الذي يعودنا إلى أهمية العمل على جعل الديمقراطية أساسًا للعلاقات الدولية؛ فالعُليقة اللغوية بالنسبة للديمقراطية الدولية تُعادل في قيمتها التعددية الحزبية بالنسبة للديموقراطية القومية. وهذه التعددية الثقافية واللغوية هي التي يجب الحفاظ عليها ودعمها من منطلق أنها مقدمة للحوار بين الثقافات. هل تتخيل نظامًا موحدًا يتناول فيه العالم بأسلوب الطعام نفسه، ويتحدث اللغة ذاتها ويستمع إلى الموسيقى نفسها؟... أُثبتت هذه سمات النظام الشمولي لذا فنحن بحاجة إلى هذه التعددية في العمل.

ولكن الأهم من كل ذلك، أن هذا الوضع يهدد السلام. فمضمون ثقافة السلام لايزال بالنسبة لي مبهمًا إلى حد ما. ويفترق إلى المزيد من الدراسة. غير أنه من المؤكد أن الشخص الذي يجيد عدة لغات، والذين اعتاد على التعامل مع عرقين وثقافات مختلفة، لديه القدرة على كسر الحاجز الذي يفصل بينه وبين الآخر، وعلى إقامة حوار معه يستطيع من خلاله أن يفهمه بصورة أفضل، وهو أمر ينصح قليلاً الدبلوماسية، ولكنها دبلوماسية من نوع جديد. إذ يجب الدفاع عن التعددية الثقافية.
كجزء من التراث الإنساني، مثلما نُدافع عن نموري البنغال والحيتان البيضاء أو أي نوع آخر من الأحياء يوُشك على الانقراض. فالتنوع الثقافي يُمكن أن تكون بدورها عرضة للانقراض؛ لأن الحضارات، كما يقول "فاليري"، تلقى. إليك، على سبيل المثال، الحضارة المصرية: فلو لم يفক "شامبليون" رموز حجر "رشيد"، لمات هذه الحضارة. والسبب الآخر الذي أراه ودفعتني للرغبة في الحفاظ على التعددية اللغوية والتنوع الثقافي، هو أن كلاً منهما يُشكّل البنية التحتية لتلك الديمقراطية التي يجب أن تكون أساسا للعلاقات الدولية. وأخيراً، لأنهما سيستمتعان بالمواطن بأن يُتّم هذا الانفتاح على العالم الخارجي الذي يُعد، كما سبق وأن قلت، أمرًا أساسيًا. وما نلاحظه اليوم في أنحاء متفرقة من العالم، يمكن أن يُؤدي إلى نواعين من ردود الفعل: الأول، هو رد فعل خائف ومنطقي على ذاته ورافض للواقع - ويعود هذا إلى منطق الناقوس الذي يتردد صداه فيُسفر عن: "المذاهب العرقية بروادها، وختان المرأة على يد المشتدين المسلمين، واجتياح أباظرة تجارة المخدرات لكورومبيا، وانتشار اللامبالاة ..." بينما يكون رد الفعل الثاني إيجابياً ويُمثّل في السلوكيات الآتية: "إنني أنتمى إلى هذا الكوكب، وأنتمى إلى إحدى هذه الحضارات المختلفة، ومعرفة كيفية إقامة حوار مع هذه الحضارات سيُساعدني على نشر ثقافة..."
السلام والمؤازرة التي سنتشعّنّى على الاهتمام باللاجئين
الفلسطينيين أو مرضى الإيدز بآفريقيا." غير أنه يجب فهم
وإيجاد معرفة المجتمعات التي يحيى بها هؤلاء الذين نريد أن
نمد لهم يد العون، وإلا فكم من الأخطاء ستترتكب! أُخرى أن
المسألة تشبه قصة هذا القرد الذي رأى سمكة في بحيرة، فنزل
مُسرعا من فوق الشجرة حتى يخرجها من الماء وهو يعتقد أنها
تغرق. فالرغبة، على سبيل المثال، في حظر عمل الأطفال هي
أمر حسن للغاية، ولكنها جنون صرف من قبل العالم الغربي
الذي لا يفهم أن هؤلاء الأطفال سيصبحون أكثر فقرًا بعشرات
المرات إن لم يعملوا. وحتى يكون أكثر صداقًا وموضوعية،
فسأخبرك أنني عندما أقضي ستة أشهر في عالم الغرب، فإني
أتعرض لنسكين بوس عالم الفقر. ستة أشهر كافية بأن أُسبي
إياه، على الرغم من أنني نشأت فيه. ولكن صدقك عندما أقول
لك إنك إن عشت في عالم الفقر، ستلتقيك لدبك بعض
الحساسية تجاهه؛ حيث يقال إنه من الأيسر أن تعيش فقيرًا وسط
الأغنياء، من أن تعيش غنيًا وسط الفقر.

ومن ثم فإنه من الضروري بذل الجهد المستمر، والحفاظ
على الخيال دومًا خصيбо لإدراك ما هو عليه العالم الثالث والبقاء
على الرغبة في حل مشكلاته. وأن تتعلم أن العالم الثالث لا
يعني الفقر فحسب، وإنما الحرب أيضًا. فاليوم الذي تشعّل فيه
الحرب في "كوسوفو"، يُصبح هذا البلد بدورة جزءًا من العالم الثالث. وكذلك الحال بالنسبة "ليوغوسلافيا" التي تتحول إلى إحدى دول العالم الثالث عندما تنفصل عنها الحرب الأهلية. والدليل على ذلك أن منظمات "بريتون وودز" توقف كل نشاط لها في هذه البلدان حال وقوع حروب أهلية بها. واليوم الذي تُفرض فيه عقوبات على دولة مثل العراق، الذي كان إلى حد ما بلدًا متقدمًا بفضل اعتماده على ثرواته الزراعية والبترولية، فإنه يتحول إلى أحد بلدان العالم الثالث. وهكذا، لا يُصنف الشمالي والجنوب كثيرًا وفقًا لتقسيم الجغرافي؛ لأنَّ تجد اليوم في الشمال شعوبًا فقيرة ومهمشة، مثلما تجد في الجنوب أقليات تعيش حياة مترممة تُشبِّه إلى حد كبير النمط الغربي.

كانت هذه، في بضع كلمات، الرسائل التي أرغبُ في توصيلها.

• إ. ب. إنه أربع رسائل تُبرز فيها ضرورة الاهتمام بالشئون الدولية، والفجوة التي تفصل بين الشمال والجنوب، والحاجة إلى إقامة جيل ثالث من المؤسسات الدولية، وإلى الحفاظ على التعهدات الثقافية. إنه في شرحٍ لهذه الرسائل تحدثت عن هيمنة القوة العظمى وغيرها من الممثلين الرئيسيين الآخرين، ولكنه لم تذكر أوروبا. ألا ترى أي دور يمكن أن تلعبه أوروبا؟
ب. ب. غ. لا، ليس في الوقت الحالي. وعلى النقيض من ذلك، فالصنف مدعوم للعب دور كبير. غير أنها ليست متعجلة للعب هذا الدور، على الرغم من عراقة حضارتها التي ترجع إلى خمسة أو ستة آلاف عام. وتُفكر الهند بالطريقة نفسها، حيث كان كبار المسؤولين الهنود، الذين كنت ألقى بهم يقولون لي بصفة مستمرة: "إذا ننتظر تحقيق التنمية في بلادنا". ولكن ما هو هذه التنمية اليوم؟ إن الشركات العالمية تقوم بعمل حساباتها في "بومباي"، وتُوظف ألمانيا عشرة آلاف خبير حاسب آلي في الهند. لقد تبنت الهند إستراتيجية إقامة "جزر من التقدم" في محيط من الفقر.

• إ. ب. وتعذب سنغافورة مثالاً آخر على ذلك.

• ب. ب. غ. إن سنغافورة نموذج مصغر للدولة التي تم فيها تهميش الفقر.

• إ. ب. نعم، ولكن سنغافورة تشارك في تجربتها مع الهند والصين، وتُساهم في إقامة "جزر من الرخاء"، كما قلت لتوك.

• ب. ب. غ. هناك مائة مليون من الهند سينعمون بالرخاء في هذه الجزر، بينما قد يولد الكسول مئة مليون باقيون ويموتون في الشوارع. فآلام استحالة تحقيق التقدم للشعب.
بأسره، يتم العمل على إقامة هذه الجزر القليلة التي تنعم بالرخاء حتى تكون باعثًا على تنمية الدولة.

• إ. ب. : إن تطور الدولة لا يعني بالضرورة تطوير البلاد الذي يجب أن يشمل سائر المواطنين ويتجنب استبعاد عدد كبير منهم. ولكن حتى العودة للحديث عن أوروبا، أليست لهذه القارة القدرة أو الإرادة في أن تلعب دورًا على الصعيد العالمي؟ أم أنها أصبحت الفعل أكثر تبعية للولايات المتحدة؟

• ب. ب. غ. : سأضرب لك مثالين يبدوان لي أنهما ي ظهراً أسلوب وحجم أوروبا السياسيين. ويتضح المثل الأول في عملية السلام الإسرائيلية – العربية. فقد سمح التعاون السياسي، على الرغم من محدوديته، للمجتمع الأوروبي منذ بضعة أعوام بالتحرر عدة مرات من التأثير الأمريكي فيما يتعلق، على الأخص، بحق الفلسطينيين في إقامة وطن، وفي جلاء إسرائيل من قطاع غزة والضفة الغربية. وقد انتهت في ذلك الوقت، وتضاعف أسوأ فيما بعد، على أن الصراعات بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي حالت دون أن تلعب أوروبا دورًا سياسياً أكثر فاعلية في التوصل إلى سلام دائم في الشرق الأوسط. ويجب الاعتراف بأنه على الرغم من الالتزام المادي الهائل المخصص لدعم مسيرة السلام، والعمل الذي تُشَكِّر على القيام به عدة دول أوروبية.
أعضاء أو غير أعضاء بالاتحاد الأوروبي -، وعلى الرغم من تعيين مبعوثين خاصين من الاتحاد في هذه المنطقة، فإن أوروبا لم تسترد المكانة التي كانت تحتلها قبل وقوع أزمة قناة السويس عام 1956. كما أنها لم تتمكن، في السنوات الأخيرة، من أن تفرض نفسها على الساحة، تارةً المبادرة ولعب دور الوسيلة الرئيسي للولايات المتحدة الأمريكية وحدها.

بينما يظهر المثل الثاني في: أنني بوصفني أمينًا عامًا، شاركت مباشرة في الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة، بالتعاون مع المجتمع الأوروبي، من أجل إيجاد حل للصراعات الدائرة في دول الاتحاد اليوغسلافي السابق. وقد أدى تغيير الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في التنسيق بين وجهات نظرها أمام المواقف المسلحة في هذه المنطقة، وعجز الاتحاد عن منع تطبيق سياسة "التطهير العرقي" على حدود بلاداته على مدى أربع سنوات، إلى التأثير بشكل خطير على صورة أوروبا. بل أكثر من ذلك، لقد أدت كل هذه الإخفاقات إلى التشكيك في قدرة أوروبا على البرهنة على أنها قوة سياسية كبرى.

ويجب الاعتراف بأن الأمم المتحدة تعرضت كذلك إلى نقد شديد. فقد أدى شعور بالعجز، فاقم من حديثه أسر القوات الصربية لعدد من أفراد قوات حفظ السلام ووقوع مذابح
سربرنيتشا، إلى اعتبار أن الأمم المتحدة، في تلك الفترة الذي تلت الحرب الباردة، غير قادرة على القيام بالمهمة التي حددتها لها مؤسسها في مجال الأمن العام. ولم يتم اتباع المقترحات التي كنت قد قدمتها في "أجندة من أجل السلام" فيما يتعلق، على وجه الخصوص، بوضع قوات لإحلال السلام تحت تصرف مجلس الأمن، وكانت هذه القوات بالتحديد هي التي يجب إرسالها إلى "البوسنة" وكذلك إلى "رواندا".

- إ. ب. : إلَّا أن توعز فشل مهمة الأمم المتحدة والمجتمع الأوروبي في البوسنة؟

- ب. ب. غ. : لا يوجد هذا الفشل إلى عجزهم كمنظمات، بقدر ما يرجع إلى تبني الدول الأعضاء لسياسات غير ملائمة وخيارات خاطئة؛ فالولايات المتحدة، التي خاضت الحرب في منطقة الخليج عام 1991، لم تكن ترغب في أن تتطور سريعًا في صراع جديد. لذلك فقد اتفقت مع الأعضاء الآخرين الدائمين في مجلس الأمن، خاصًة الأعضاء الأوروبيين الدائمين، على تكليف الأمم المتحدة بمواجهة الصراع الإنساني لهذه الأزمة، وعهدت في البداية للأوروبيين - الذين كانوا على صعيد آخر، مكلفين بمهمة ميدانية تحت مظلة قوات الأمم المتحدة - بمهمة التفاوض على إنهاء الصراع.
وبعد أن رفضت الإدارة الأمريكية الجديدة، في بداية عام 1993، مساندة خطة السلام التي اشترك في وضعها الممثلان الخاصان لمنظمة الأمم المتحدة والمجتمع الأوروبي - "سيروس ثانس" ولورد "أوين" - تزايدت مشاركة الولايات المتحدة على الصعيد الدبلوماسي. وشاركت الولايات المتحدة في الصراع الدائر بصورة مرفقة؛ فاستخدمت القوة ضد المعتدين الصرب عن طريق توجيه ضربات جوية خطيرة. ألحقت الضرر بالمدنيين وموظفى الأمم المتحدة. واستمرت الولايات المتحدة في إصرارها على استبعاد إرسال قوات أمريكية برية ما دام لم يتم التوصل إلى اتفاق سلام.

واضطرت الدول الأعضاء في المجتمع الأوروبي، سواء بسبب عدم الرغبة أو عدم القدرة على القيام وحدها بعمليات إحلال السلام في البوسنة - نتيجة الخلافات ونقص الإمكانيات العسكرية - إلى انتظار اللحظة المناسبة للقيام بعمل تحت قيادة الحليف الأمريكي في إطار منظمة حلف الأطلسي (الناتو). وفي غياب تصور مناسب للوضع وقدرة خاصة على حفظ السلام بالقوة، لم تستطع أوروبا سوي أن تخضع للانتهاكات التي لا تغتفر للمبادئ الأساسية للقانون الدولي التي وقعت على أبلاها.

• إ. ب.: وفي النهاية، ظهرت الولايات المتحدة كصانع رئيسى للسلام في هذه البقعة من يوغوسلافيا السابقة بتقديمها اتفاقيات "ديتون".
• ب. ب. غ. : نعم، لقد اختارت الولايات المتحدة لحزمة التدخل، وقامت بتهميش الأمم المتحدة وكذلك المجتمع الأوروبي. فضلاً عن أن مبدأ تقسيم المهام بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية قد تم تطبيقه، في الحقيقة، بأسلوب عكسي. فبينما تم نشر 22,000 جندي من قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة غير مزودين سوى بالمعدات الخفيفة من أجل حفظ السلام - بدون مشاركة أمريكية - في أثناء الحرب، أرسلت الولايات المتحدة وحلفاؤها من "الناتو"، بعد توقيع اتفاقيات السلام، قوات قوامها 600,000 جندي مزودين بالمعدات الثقيلة للعمل على حفظ السلام، وهي مهمة تقع على عاتق قوات الأمم المتحدة.

• إ. ب. غ. : ومن ثم فقد تأكّدت فكرة أن إدارة كل من الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية - بما فيها الأوروبية - لمرحلة ما بعد الحرب الباردة لا يمكن أن تتحقق إلا بموافقة القوة العظمى أو الدعم الفعلي منها.

• ب. ب. غ. : إنها حرب الخليج هي التي فرضت هذا الواقع، غير أن تجربة البوسنة - وهي أرض أوروبية - أوضحت، من منظور الأمن الجماعي المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، أهمية أن تتمكن الدول الأوروبية من توفير الإمكانيات اللازمة للقيام بمهمة حفظ وإحلال السلام، تحت
مظلّة الأمم المتحدة، في إطار عمليات لا يرغب الأمريكيون في الاشتراك فيها. ومن هنا تأتي أهمية إقامة حوار في قلب الاتحاد الأوروبي حول "التعريف التدريجي لسياسة دفاع مشتركة" ومثيلاتها في حلف "الناتو" و"اتحاد غرب أوروبا" بالنسبة لتأكيد هويته أوروبية، سواء في إطار الحلف الأطلسي أم لا.

ب. إ. ب. إن استمرار افتقار الاتحاد الأوروبي إلى خصائص القوة كافة، من منظور تقليدي، يجعل من تنويع مكانة مهمة على سلم تدرج القوى العالمية مسألة عسيرة. الأمر الذي يدفعني إلى أن أطرح عليه سؤالاً آخر. هل يمكن لقوى أخرى أن تلعب دوراً عالمياً وأن تتصدى للهيمنة الأمريكية داخل نظام الأمم المتحدة؟

ب. غ. ب. تعد الصين بالفعل هذه القوة العالمية. وهي تمتاز على أوروبا بكونها: تعتمد على أكثر من مليار نسمة يتحدثون لغة واحدة ويشتركون في تقليد واحد وطبيعة واحدة، فضلًا عن أنها ليست مديونة لأية قوة أخرى. ومن ثمّ ربما يمكن اعتبار الصين قوة عظمى في السنوات القادمة، شأنها في ذلك شأن الهند وروسيا. ولا تنسى أن القوات الألمانية كانت، في عام 1943، على أبواب موسكو، وأن روسيا استطاعت، على الرغم من ذلك، أن تتماسك.
• إ. ب. : "بابليون" أيضًا كان على أبواب موسكو.

• ب. ب. غ. : لقد تمت مدة الروس دومًا بروية شاملة للعالم.

فاتقنا "لاهار" الأولى التي ترجع إلى عام 1899، هي مشروع روسي. إن الروس لديهم هذه الإرادة في لعبة دولية.

• إ. ب. : لماذا تهم بعض الدول أكثر من غيرها بالسياسة الخارجية؟

• ب. ب. غ. : ليست لدى إجابة؛ فكل دولة لديها أسبابها الخاصة. فقد يتولى زعيم متميز وطموح قيادة بلد، فيقوده فجأة إلى لعب دور سياسى بارز. وهو ما حدث في يوغوسلافيا التي لعبت دورًا مهمًا على الصعيد الدولي من تاريخ انعقاد أول قمة لدول عدم الانحياز، في سبتمبر من عام 1961، وحتى رحيل "تينتو" في مايو من عام 1980. ولكن ما الذي آلت إليه يوغوسلافيا اليوم؟ ومصر، كذلك، لعبت دورًا دوليًا. فقد رأينا هذا البلد الفقير النامي يقود الكفاح ضد الاستعمار، ويجعل من القاهرة مركزًا لحركات تحرير العالمين العربي والأفريقي كافة. كما أسست مصر حركة عدم الانحياز، وشاركت في الحركة الأفرو-آسيوية وشجعت اتحاد الدول الإسلامية.
• إ. ب. : ولكن مصر ذات حضارة ترجع إلى أربعة آلاف عام.

• ب. ب. غ. : بالتأكيد، ولكن لا أعتقد أن حضارة أربعة آلاف عام تكفي لتفسير كل شيء. إذ يجب، على الأخص، توفير الإجابة السياسية.

فبعد الاحتفال بالمؤثة الثانية للثورة الفرنسية في باريس، عام 1989، أسست كل من مصر بقيادة "حسني مبارك"، وفيزويلبا بقيادة "كارلوس جيمينيز"، والسنهال بقيادة "عبدو ضيفوف"، والهند بقيادة "راجيف غاندي" "مجموعة الأربع" من أجل إقامة حوار على قدم المساواة مع "مجموعة السبع". وقد حظي هذا المشروع الشموذ بتأييد "فرانسوا ميتران" كما أسهم "جاك أتالي" كثيرا في تأسيس هذه المجموعة من الدول. وتباينت ردود أفعال أعضاء "مجموعة السبع". فلم تكنما أي ضرر في تأسيس المجموعة الجديدة، بينما نظرت ألمانيا وإيطاليا بتعجب إلى هذا المشروع. وجاءت المعارضة الشديدة من إنجلترا والولايات المتحدة. وخلال انعقاد مؤتمر دول عدم الانحياز في "بلجراد" بالعام نفسه، انضم "يوغوسلافيا" إلى "مجموعة الأربع" لتصبح "مجموعة الخمس". ثم أسست بيرو منظمة أخرى أطلقها عليها اسم "مجموعة الخمسة عشر" التي لا تزال موجودة إلى اليوم. وفي أعقاب ذلك، احتقت "مجموعة الخمس". ومن ثم...
يمكن لبعض الدول أن تلعب، بين عشية وضحاها، دورًا على الصعيد الدولي وفقًا لشخصية زعمائها أو نتيجة لموقعها على خريطة الجغرافية السياسية، أو بسبب وضع خاص. وقد توجهت إلى هذه الدول بالتحديد، عندما كنت أشمل منصب الأمين العام، حتى تستطيع تفعيل التعددية في خدمة الأمم المتحدة.

- إ. ب. : لقد ذكرت الصين والهند وروسيا، ولكن لم تذكر بلاد أمريكا اللاتينية، لماذا؟ ألا يمكنك للبرازيل أن تلعب دورًا مهمًا؟

- ب. ب. غ. : لقد كنت اعتقد، بل أمل ذلك، ولكن يبدو أن الوقت لم يحن بعد لتلعب دول أمريكا اللاتينية دورًا مهمًا على الساحة الدولية. وحتى أعمل على إثارة اهتمام البرازيل تجاه القضايا الدولية، فقد قمت بتشجيع حكومتها على إرسال قوات إلى موزمبيق وأنجولا، وهي بلدان تتحدث اللغة البرتغالية. وفي عام 1980، حصلت على مشاركة كولومبيا وأوروجواي في القوات المتعددة الجنسيات المُرابضة في "سيناء". غير أن أمريكا اللاتينية تظل قارةً معزولة عن العالم وذات مشكلات خاصة.

- إ. ب. : ولكن الدول الكبرى ليست هي وحدها القادرة على التأثير على سير العمل في الأمم المتحدة. إليك مثالًا، على سبيل المثال، وهي دولة صغيرة.
ب. ب. غ.: لقد اهتمت مالطا في وقت ما بقانون البحر، وقامت بعمل الكثير في هذا المضمار. وكان الحال كـذلك بالنسبة لكوستاريكا التي، على الرغم من ذلك، لم يكن لها جيش. وهذا هو حال فينيزويلا والكثير من البلدان الأخرى. ولكن كثيرًا ما يحدث أن تهتم بلدًا عن كثب بالسياسة الدولية في مرحلة ما من تاريخها، ثم يفتر اهتمامها بعد ذلك. فالهند في عصر "نهرو"، وفي عصر ابنه "إنديرا غاندي"، لعبت دورًا رائدًا على الساحة الدولية، ثم انتهى هذا الدور.

إ. ب.: وماذا بشأن فرنسا؟ هل لاتزال لديها أفكار؟

ب. ب. غ.: باستثناء مسألة التعايش، فإن فرنسا تفقد إمكانية أن يكون لها سياسة خارجية مستقلة وشبيهة وفاعلة.

إ. ب.: خلال الستة عشر سنة التي أمضيتها "جنيف"، لاحظت بأسٍ فقدان تأثير بلادى على الساحة الدولية. فقد كانت أفكارها تتجذب اهتمام، واختلافها في وجهات النظر يبعث على الأمل في البداية. وكان "فرانسوا ميتران" و"ميشال روكار"، اللذان دعوتهما الواحد تلو الآخر لحضور "مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية" السابع والثامن، قد استطاعا تمزج فكرة أنه ربما كانت هناك طريقة أكثر عدالة لتحسين الاقتصاد. غير أن الإدارة حلت اليوم محل الرؤية المستقبلية - أو هذا ما أملته
للسبب الذي ذكرته -، ويبدو أن بلادى لم يعد لديها المزيد لتقوله، أي أن أحدًا لم يعد يستمع إليها.

ولكن فلندع الكلام عن الدول، لنتحدث عن المجتمع المدني.

يبدو أنك لاحظت في أسف، رد فعل الناقوس أمام القمر الصناعي. غير أنه مناسبة المظاهرات الأخيرة ضد "منظمة التجارة العالمية"، بعيدًا عن تأملات الناقوس، هناك بدلاء للعولمة - كما نعرفها - كانت قد طرحت.

ب. ع. ب. بالضبط، فهذه المظاهرات ترمز للقمر الصناعي. إنها أحد المظاهر المُناهضة للعولمة. ويتمثل الناقوس في جماعة "طالبان" في أفغانستان، والقومية المصغرة، والأصولية الإسلامية. ولكن لا أستطيع أن كنت أellig التعبير. غير أن هذه المظاهرات هي من فعل المجتمع المدني الدولي. فمن يتظاهرون ليسوا أمريكيين وأوروبيين فحسب، بل إنها منظمات غير حكومية أيضًا تعرف تحديداً باهتمامها بالشئون الدولية.

إ. ب. نعم، وهذا هو ما نتمناه.

ب. ع. بالضبط. ولكن الأمر يعني بالنسبة لي أيضاً مواجهة القمر الصناعي بنظري، إن أردت. وهي إجابة تتفق مع سياق العولمة.
• إ. ب.: لقد رافقته مؤخرًا "ستيفان هيسيل" في رحلة إلى مالي، وزرنا معا قري حيث أدرك الفلاحون أن "البنك الدولي" يريد تقويض قطاع القطن في البلاد لأن الدولة تسيطر عليه. وكان البنك يريد خصصته، بينما لم تكن تلك إرادة الفلاحين. فقد كانوا يذكرون أن وضعهم متعلق على آليات السوق، وفي الوقت نفسه على المؤسسات الدولية كالبنك. لذلك فقد حفزوا حكومتهم على مجابهة هذا الاتجاه.

• ب. ب. غ.: بالتأكيد، ولكن حكومتهم غير قادرة على تحفيز حكومات أخرى. إنهم على دراية بالمشكلة، ولكنهم لا يعرفون كيفية حلها.

• إ. ب.: غير أن هذه ما هي إلا بداية.

• ب. ب. غ.: إنني أتفق معك.

• إ. ب.: لقد كان مضمون رسالتك الأولى بالتحديد أنه يجب جنب اهتمام الرأي العام والحكومات إلى القضايا الدولية.

• ب. ب. غ.: هذا صحيح تمامًا. ولكن للأسف، لن يتمكن فلاحو مالي وحدهم من لعب هذا الدور.

• إ. ب.: لقد كان هذا مثالاً، مجرد نقطة ماء. ومع ذلك فالأنهار تتكون من الكثير من نقاط الماء... ولكنك في معرض حديثك عن الموضوعات التي تشغل الأمم المتحدة، لم تتحدث عن مشكلة شيخوخة السكان.
ب. ب. غ. : هذا لأنى أعتقد أنها مشكلة أوروبية. فبدون أن أنتقص من أهمية مشكلة المعاشات، يجب أن أعترف بأن ظاهرة الشيخوخة لا تعني إلا جزءًا من سكان العالم. ولا يزال أماننا الكثير من الجهود لنبذله حتى نتخلص من هذا التمحور المزمن حول القضايا الأوروبية. وهذا يرجع إلى سيادة ثقافة معينة. ولا أرى علاجًا آخر لذلك سوى الانغماس المستمر في مشكلات الفقر أو أزمات دول العالم الثالث.

وحتى أحاول أن أتخلص من تمحورى حول القضايا الأوروبية، فإنني أسافر كل عام إلى الصين. فهل تستطيع حقًا أن تكون صورة عن العالم فقط من خلال التحليلات التي تقدمها "الهيرلد تريبيون" أو "لوموند"، أو صحف العالم الثالث، التي كثيرًا ما تكتفي بإعادة تناول المقالات التي تنشرها الصحف الغربية! لقد كنت في الصين بعد أسبوع من مصرع الأميرة "ديانا" و"دودي الفايد" في حادث. وقد دعشت أن هذا الحدث مر دون أن يلتفت إليه أحد بالمرة من الصينيين، بينما كانت أوروبا تبكي الأميرة الراحلة. إنه تعبير عن النسبية الثقافية التي يجب أن تدفعنا إلى أن نوجه فكرنا وأنظارنا إلى أبعد من الحدود التي نعرفها.

إ. ب. : إن مشكلة الشيخوخة لا تعني أوروبا وحدها، وإنما تعني اليابان والصين أيضًا. وعند انتهاء المرحلة الانتقالية
للتوزيع السكاني، ستُصبح مختلف دول العالم معنًية بالأزمة. غير أنني أُعترف بأن الأمر ليس على وشك الحدوث. وعلى الرغم من ذلك، فإنه من الصحيح للغاية أن مواطنى كل بلد ينظر إلى العالم من حيث يكونون، وأن معظم وسائل الإعلام الغربية تبرز وتثبت في أنحاء العالم أحداثًا ثانوية للغاية بالمقارنة باهتمامات عدد كبير جدًا من الناس. وقد كانت هناك محاولات، في هذا الصدد، لإنشاء وكالات أبناء عالمية تقدم أخبارًا أكثر توازنًا.

ب. ب. غ. : نعم، ولكنها لم تحقق النتائج المتوقعة. ومن هنا تأتي أهمية خوض المعركة من أجل حماية التعددية الثقافية وال الحوار بين الحضارات. إنها الوسيلة الوحيدة لوقف اجتياح النمط الثقافي الموحد للعالم. فلنكن واضحين، إن الأمر لا يعني منع الصينيين أو العرب من شرب "الكوكا كولا"; وإنما يعني السماح لهذه الشعوب أيضًا بشرب مشروباتها المحلية. وكان أحد أصدقائي يقول إننا يجب أن نحارب، في أن واحد، كلاً من مشروب "الكوكا كولا"، وكل من يشبه "آية الله". غير أن المشكلة كلها تكمن في الحفاظ على الهويات مع تجنب الاحترافات.

• • •

• • •

• • •
ب. غ. : عندما طلبت معرفة ميزانية "ليونسكو"، تضايق التكنوفراطيون من سؤالي. وأجابوني قائلين: "لم يكن "المسيح" بحاجة إلى "راديو" أو علاقات عامة، وكذلك "محمد". فأجبتهم قائلًا: "لقد عاش "المسيح" منذ ألفي عام.

ولكنكم اليوم، إن لم تكن لدينا ميزانية قوامها بضع مئات الآلاف من الدولارات من أجل الدعاية، وإن لم يكن لدينا أخصائيون في مجال الاتصالات، فإنكم لن تستطيعوا بيع شفرات حلقاتكم. إنكم تتعاملون مع مجموعات كبيرة من الأشخاص، ومع إمبراطوريات من البشر." وتعد "ليونسكو" معملًا للأفكار، ولكنه معبر متواضع. وتقل ميزانية المنظمة كثيرًا عن تلك الخاصة ببعض المؤسسات الأمريكية. وتتمتع "ليونسكو" بالتأكيد بصيغة واسعة، وهو أمر لا يمكن تجاهله.

ولكنها تدافع، بشكل أساسي، عن قيم أخلاقية وسياسية، شأنها في ذلك شأن الأمم المتحدة.

• إ. ب. : هل شاركت في اجتماعات "مجموعة السبع"؟

ب. غ. : مرة واحدة، بمدينة "ليونوس"، بدعوتي من "جاك شيرالك".

• إ. ب. : وقد قمت خلالها بالدفاع عن أفريقيا. فهل تلعب "مجموعة السبع" دورًا مهمًا؟
• ب. ب. غ.: كان هناك زعيم بأن "مجموعة السبع" يمكن أن تحل محل مجلس الأمن، وأنها ستُصبح المجلس التنفيذي الجديد للعالم. غير أنني لا أعتقد ذلك؛ لأن الأمور تتضاعف ولن نستطيع إدراك أو حل مجموعة المشكلات من خلال المنظور الاقتصادي فحسب. إليك مشكلة الحرب، على سبيل المثال: منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، لم يعرف العالم قف هذا الكم من النزاعات.

• إ. ب.: إنها حروب جديدة، والكثير منها حروب أهلية.

• ب. ب. غ.: نعم، إنها صراعات تنشب حتى في قلب الأمان الواحدة، صراعات خاصة بالهوية، صراعات عشوائية. ولكن، في نهاية الأمر، تجد نفسك أمام جيشين يتقاتلان، ومدنيين يلقون حتفهم وبلد مُدمَّرة. وسواء وقع الصراع بين مجموعتين عرقيتين أو بين شعبين، فإن النتيجة للأسر تكون واحدة! وتُعد يوغسلافيا دليلاً على ذلك. فقد اندلعت فيها الحرب الأهلية التي تحولت إلى صراع دولي عندما انهار الاتحاد اليوغسلافي. فهل أحدث هذا فرقاً؟ ربما، بالنسبة للمحققين.

• إ. ب.: وبالنسبة للمدنيين... تُعد الحروب الأهلية الأكثر شراسة. وكما قال: "لا توجد حرب حقيقية سوى تلك التي تقع بين الأخوة."
ب. ب. غ. : بالتأكيد، فقد تغيّر الوضع من منطلق أن هذه الصراعات الجديدة التي تحدث عنها تضر، قبل كل شيء، بالمدنيين؛ فهي تتسبب في انتقالهم أو نزوحهم بأعداد هائلة. إنها صراعات تذوب خلال الحدود بين الأعمال الحربية وأحداث الشعب، ويختفي فيها الفارق بين المدنيين والمقاتلين. صراعات تنتهك فيها قيمة الشعارات، ويتحوّل فيها موظفو المهمات الإنسانية إلى أهداف مُفصّلة لأهداف الإنسان电网. حتى القانون الدولي لم يعد قادرًا على تقديم إجابات مناسبة لما يحدث. ثم أن هذه الصراعات كثيرًا ما تكون مصحوبة بـ "تلاشى" هياكل حكومية، الأمر الذي يُعقد إلى حد كبير. قيمٌ أي عمل إنساني مستقل، بل يحل دون أي تدخل فالصومال، على سبيل المثال، لم يُعد لديه دولة منذ عشرين عامًا. إنه نظام حكم إقطاعي خاضع لسلطة عشرين من "السادة" يسود كل منهم على قطعة أرض صغيرة. فما الذي يُمكن أن تفعله مع بلد لم تعد لديه دولة؟ ما الذي يُمكن أن تفعله مع نظام "طالبان"؟ فعندما ذهب "ماريك جولدن" إلى أفغانستان في عام 1996، لاحظ أنهم لا يعرفون حتى يوجد ميثاق الأمم المتحدة. كيف تُريد إقامة حوار في ظل هذه الوضع، فما بالك بالتدخل؟

ب. ب. : هذا بالضبط هو الجديد في الأمر.
ب. ب. غ.: ولكن من وجهة نظر جوهرية، يبقى الأمر عبارة عن مواجهة عسكرية بين موتى من الجانبين، وتعطيل لعملية التنمية، واستحالة حماية حقوق الإنسان والحرية الأساسية، والحفاظ على شبه نظام ديمقراطي. وذلك لعدم توافق الحرب مع مسيرة كل من الديمقراطية والتنمية.

وبعبارة أخرى، يبقى السلام شرطًا أساسيًّا من أجل تحقيق أية تنمية ديمقراطية. بل إنَّى قد أصدرت البعض يقول إن السلام يجب أن يسبق العدل. وأذكر أنَّى ناشطت مع "روبير بادينتر" فكرة أن الرحمة تحقّق في أهميتها العدل، الأمر الذي تسبب في إصابته بالحيرة. ومن جهة أخرى، ظل الوضع من قيم "جنة الحقيقة" في السلفادور مهماً؛ لأن مهمتها كانت تمحور دوار الألة في إلقى الضوء بالكامل على الجرائم التي ارتكبت، وليس في توقيع الجرائم أو العقوبة. إنه نوع من واجب التذكير بما حدث، والغضب النهائي منه هو تحقيق المصالحة والعفو من أجل إحلال السلام دائم... سلام يسود القلوب.

ب. ب. غ.: لقد قدمت جنوب أفريقيا مثالًا رائعًّا على ذلك.

ب. ب. غ.: نعم، لقد قدم لنا "ديسموند توتو" درسًا رائعًا تمثَّل في عدم سجن المسؤولين عن ارتكاب جرائم التفرقة العنصرية. وهو نفس ما حدث في السلفادور والأرجنتين وشيلي وغيرها، حيث ذهبت بنفسى لتوقيع اتفاق السلام،
في 29 ديسمبر من عام 1992، قبل بـ 30 يومًا من تركي
لمنصب الأمم المتحدة.

• إ. ب. : هل كنت من اقترح فكرة إقامة "لجنة الحقيقة" في
السلفادور؟ وكيف حدث ذلك؟

ب. غ. : يجب أن أعترف أن هذه الفكرة ترجع إلى
سلفني، "خالديز دى كويار"، وأنني اكتشفت بجني ثمارها.
إذني أنكر الأصر حتى في مذكراتي التي تحمل العنوان:
"السنوات التي قضيتها في البيت الزجاجي"، حيث أعترف
أنني كنت قد انتهيت إلى إقناع نفسى بأنني صانع السلام في
السلفادور، في حين أن أفضل يرجع، بكل أمانة، إلى "خالديز
دى كويار".

• إ. ب. : متى يجب اللجوء إلى العدالة الدولية - محكمة
"أروشا" على سبيل المثال؟ أو متى يجب تشكيل لجنة للحقيقة،
كما حدث في السلفادور؟

ب. غ. : أجيب عليك بأن هذا أيضًا شأن على الدولة
المعنية أن تقرر. إن السلفادور هي التي قررت إقامة لجنة
للحقيقة. وجنوب أفريقيا كذلك هي التي قررت تشكيل لجنة
للحقيقة وتجنب اللجوء إلى العدالة الدولية.

• إ. ب. : لماذا يحاول الغرب فرض المحاكم؟ هل لأن هذه هي
ثقافته؟
• ب. ب. غ. : إنه التقليد اليهودي - المسيحي، حيث لا يتحقق الفداء بدون عقوبة. إنها أيضًا فكرة فصل السلطات واستقلال العدالة. وأخيرًا، إنها فكرة الحيلولة دون تكرار بعض الجرائم. ولكن هل تفكر بجدية أن اللواء الذي يحارب على الجبهة ومستعد لبذل حياته سيضعف أمام فكرة أنه قد يمثل，在 يوم من الأيام، أمام محكمة بتهمة خرقه للقانون الإنساني، إنه لا يفكر حتى في الأمر في تلك اللحظة بالتحديد. إنها رؤية المشعر. دعنا نتكلم بوضوح، إننا لا نشك في أهمية المحاكم الدولية. بل إننا، باعتباري دارسا للتشريع، أميل كثيرا إلى تفصيل المحكمة على لجنة الحقيقة. إلا أنه، على الرغم من ذلك، أريد أن أترك للدول حرية اختيار الحل الذي يلائمها، بدلاً من إعطاء هذا الحق لخبير أجنبى أو تكنوقراطي دولي؛ إذ إن هذه الدول لديها مشكلاتها الخاصة وتعلم أكثر من أي شخص آخر بمواطن الأمور.

• إ. ب. : عند تركب لمنظمة الأمم المتحدة، أصبحت أمين عام المنظمة الدولية لفرانكوفونية. فهل يمكن لهذه المنظمة أن تكون أداة في خدمة التنمية والديمقراطية والسلام تتمتع بوحدة لغة أعضائها، أم أنها إحدى بقايا الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية؟
• ب. ب. غ. : لقد جعلت من الفرنكوفونية منظمة دولة كاملة. وأنها تعتبر إطاراً متزئاً يجمع بين السياسة والثقافة، في أن واحد، من أجل الحفاظ على الحوار بين الشمال والجنوب ودعمه. ومن المثير ملاحظة ارتباط الاتحاد الأوروبي من المجموعات اللغوية والثقافية، مثل المجموعات الفرنكوفونية والبرتغالية والإسبانية في أفريقيا، وهذا بلا شك لأن الاتحاد لديه تصور استعماري جديد. ولايزال المسؤولون عن المعونة في العالم الثالث لا يدركون شيئاً عن المشكلات الأفريقية. إنهم لم يدركون أن هذه البلدان لديها تطلعات قوية تتجه البرتغاليين والفرنسيين أو الإنجليز، حيث تمكن خلف الماضي التاريخي المشترك، بعض النظر عن أنه ماض استعماري، الثقة في الاشتراك في لغة واحدة، وكذلك الثقة في وجود معرفة وتفاهم متبادل. وعلى كل حال، تخشى هذه البلدان بصورة أقل الاستعمار الجديد للإمبراطوريات القديمة، مقارنة بنظيره المتمثل في المنظمات الدولية من خلال الشروط المفروضة من الاتحاد الأوروبي أو البنك الدولي...

ومنذ عام 1998، أقوم بالوساطة في توجو حيث علّق الاتحاد الأوروبي معونته لهذا البلد باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان. ولكن كيف يمكنك دفع مسيرة الديمقراطية في بلد يعاني من العقوبات الاقتصادية التي تضر بالدرجة الأولى شعبه، حيث إن هذه الشروط الجديدة هي، في حقيقة الأمر، عقوبات.
ونذكر حوارًا دار مؤخرًا مع الرئيس "بويريا"، رئيس بوروندي، الذي قال لي: "إنهم يطلبون مني تطبيق الديمقراطية في بوروندي، ولكن فليبدووا بمساعدتي اقتصاديًا، وحينئذ سأكون قادرًا على تطبيق الديمقراطية."  فكانوا يجيبونه: "لا! الديمقراطية أولًا.

إنها دائرة مغلقة حقيقية. فأيهمًا الأمَّن من الأُخَريَّة، أهِي الديمقراطية أم التنمية؟ وما هو الترتيب الذي يجب اتباعه؟ وهل نستطيع إحلال السلام ودفع التنمية وتطبيق الديمقراطية في أن واحد؟ إنها قضية أتناولها، من جهة أخرى، في الجزء الثالث من "أجنحتي من أجل تطبيق الديمقراطية". وأعتقد أنني قدّمت فيها أجوبة أكثر من مجرد سرد للمواقف. وهناك حالات تم فيها تحقيق الأهداف الثلاثة معًا. ففي موزمبيق، على سبيل المثال، أسهمت الديمقراطية، عن طريق الانتخابات، في إحلال السلام. ولكن هناك حالات لايفلخ فيها هذا التخطيط، حيث ينبغي إحلال السلام أولًا، ثم دفع عجلة التنمية، وتطبيق الديمقراطية في مرحلة أخرى. وعلى كل دولة أن تقرر الصيغة التي ترغب في تطبيقها وأن تُجدِّد أولوياتها؛ لأنها أفضلُ من يعرف ما يناسبها وفقًا للأوضاع السائدة بها.

• ب. إنك تذكر، من جديد، بأن الكلمة الأخيرة يجب أن تكون للدولة المعنية. ولكن خلال رحلاتك إلى البلدان
الفرانكوفونية أو إلى الصين، هل أثارت الاهتمام رؤيتها لمنظمة الأمم المتحدة الجديدة، حيث تندمج الأطراف المختلفة بصورة أفضل؟

ب. ب. غ.: لقد أتيت أمام الفرصة، خلال الأعوام السته الأخيرة، لأن أطرح إلى موضوع تطبيق الديمقراطية على العلاقات الدولية في عشرين مؤتمراً عقدها في أنحاء متفرقة من العالم، وخاصة في "اليونسكو" في إطار "لجنة الديمقراطية والتنمية" التي أُترأسها. واتحرض أحياناً للوم على كوني أتطلُب بعالم مثالي. وأجيب على هذا بقولي إن أحلام اليوم يمكن أن تصبح واقعة الغد! ألم يكن تصوّر إلغاء العبودية ذات يوم حلمًا في العصور الحالية من تاريخ العبيد؟ ألم يكن تصوّر استئصال التفرقة العنصرية ذات يوم حلمًا في جنوب أفريقيا خلال حقبة التمييز العنصري؟ ألم يكن تصوّر انتهاء الحرب ذات يوم حلمًا إذاً الحرب العالمية الثانية؟ وتبادل المراسلة خلال الحرب، مثلاً حدث بين "روزفلت" و"تشيرشل" بشأن إقامة منظمة ترعى السلام في العالم، كما لو كان الصراع قد انتهى؟ أعتقد أن الواقع تحكمه قوى خفية، أو بالأحرى قوى لا ندركها دائماً في وقتها، تسمح لنا لا بأن نبقى على الأمل فحسب، وإنما بأن نرغب أيضاً في تغيير المستقبل.

142
الفصل الرابع

مجلة الدبلوماسية
في أحداث 11 سبتمبر 2001

إيف برتولو: ماذا كان رده فعلك عند إعلان منح جائزة "توب" لمنظمة الأمم المتحدة والأمينة العام؟ هل تعتقد أن الجائزة ستعود على المنظمة بأية فائدة؟

بطرس بطرس غالي: لقد شعرت برضى كبير جدًا عند سماعي لهذا الخبر. إنها المرة الثالثة التي تنازل فيها الأمم المتحدة جائزة "توب". فقد حصلت عام 1981 على الجائزة التي مُنحت "لمفوضية العليا لشؤون اللاجئين"، ثم مُنحت الجائزة عام 1988 لقوات حفظ السلام التابعة للمنظمة، وأخيرًا نالت الأمم المتحدة هذه الجائزة التي مُنحت للمنظمة كلها، أي للرجال والنساء العاملين بها، وكذلك المدنيين والعسكريين الذين وهبوا عملهم ومواهبهم وعلَّمهم، وفي كثير من الأحيان حياتهم، من أجل إحلال السلام ودفع مسيرة التنمية في العالم. إن الجائزة مقدمة لهم وله، وذلك على الرغم من أنني لم أعمل بـالإمم المتحدة سوى لسُنوات خمس...
• إنّا بيدّاكِ وكتّابِاكِ ونشاطكِ عملاً طوال حياّتِكِ في خدمة الأمم المتحدة...

• ب. غ. : هذا صحيح. لذلك سوف يقول المشاهدون إن جائزة "توبل" هذه هي للترضية، بينما يقول المتفائلون إنها للتشجيع.

• إنّا ب. : هل أوجدت الاعتداءات المأساوية التي وقعت في 11 سبتمبر 2001، في كل من "نيويورك" و"واشنطن"، وضعتاً يسمح بدفع الدور الذي تلعبه الأمم المتحدة؟

• ب. غ. : إذا تخلت الولايات المتحدة، بصفة دائمة، عن سياستها الأحادية الجانب وأسلوبها الانزلاق إلى الجديد وتبنيت سياسة متعددة الأطراف، عن حق، حينئذٍ يمكننا اعتبار أن الأمم المتحدة سوف تتمكن من لعب دور جديد على الصعيد الكوني؛ لأنها في النهاية تعد إطارًا متميزًا لتعددية الأطراف.

وأضافًا أن أحداث 11 سبتمبر تُعد بداية لقرن الحادي والعشرين، بينما كان حادث اغتيال الأرشيدوق "قرناد" في "ساراييفو" في عام 1914، البداية العنيفة لقرن العشرين. وتبدأ الأمم المتحدة، بدورها، مرحلة ثالثة من تاريخها. فخلال المرحلة الأولى، التي امتدت من عام 1949، وهو تاريخ نشأة "حلف شمال الأطلطي", وحتى عام 1989، وهو العام الذي سقط فيه
حائط "برلين"، خضعت الأمم المتحدة لظروف الحرب الباردة. وجاءت من بعدها مرحلة ما بعد الحرب الباردة والمشاكل التي نعرفها من أجل محاولة إرساء دعائم نظام عالمي جديد. أما أحداث 11 سبتمبر فنتلت إلى مرحلة جديدة تتسم باللجوء إلى الإرهاب والأسلحة البيولوجية - "سلاح الفقراء النووي" - الذي سيحدد في الأعوام القادمة خطة عمل الأمم المتحدة.

• إ. ب. : ما الدور الذي يمكن أن تلعبه الأمم المتحدة في إطار نزع السلاح البيولوجي؟

• ب. غ. : كان رئيس وزراء بريطانيا، "هارولد ويلسون" قد طرح فكرة عمل اتفاقية دولية لمكافحة الأسلحة البيولوجية منذ عام 1968، وتحقت هذه الفكرة عام 1971 بتوقيع اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية (Biological Weapons Convention – BWC). وفى عام 1995 اتفقت الدول الموقعة على الاتفاقية على التفاوض بشأن توقيع بروتوكول للتحقيق والمراقبة، وخاصة وضع نظام تفتيش يتعلق بالإعلان عن أي نشاط يتعلق بإنتاج الأسلحة البيولوجية. ولكن الولايات المتحدة رفضت، في يوليو الماضي، هذا البروتوكول برمته بدعوى أنه غير مجد. وذلك على الرغم من أنها تحرّكت، منذ 11 سبتمبر، من أجل التوصل إلى وسيلة للحماية من الإرهاب البيولوجي. وهو
الوقت الذي يبدو له مناسبًا لتعزيز اتفاقية 1971 بتفعيلها من خلال نظام تفتيش صارم، وبتوسيع نطاق المحظورات لتشمل أية معالجة للمواد البيولوجية بهدف استخدامها في أغراض عسكرية. ولم يتم عمليًا، حتى يومنا هذا، سوى إبطال البرنامج البيولوجي والكيميائي العراقي. ولايزال صمته يثير الغضب يحيط بتطوير الأسلحة الكيميائية والبيولوجية في إسرائيل. وأخشى كثيرًا من أن خطة عمل الأمم المتحدة لا تُطبق سوى على "الدول المارقة" على حد وصف القوة العظمى، بينما لا تخضع "الدول الكبرى"، وخاصة الولايات المتحدة، لأي إجراء رقابي.

إ. ب. ما الدور الذي يمكن أن تلعبه الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب؟

ب. ب. غ.. عندما كنت أشغل منصب سكرتير عام منظمة الأمم المتحدة، أوليَت اعتزازًا كبيرًا بقضايا الإرهاب الدولي؛ لأن مصر كانت قد تعرضت عدة مرات، خلال القرن الماضي، لإرهاب الإسلام الأصولي الذي راح ضحيته ثلاثة رؤساء وزراء لمصر، منهم جدي الذي اغتيل عام 1910، وكذلك الرئيس "السادات" الذي سقط سريع رصاص الإرهاب.
وتم الأخذ بانتظار عشرة اتفاقية من أجل تعزيز الآليّة القانونية لمكافحة الإرهاب. وهكذا اتفقيتان، على وجه الخصوص، تتسمان بقدرتهما على دعم مكافحة الإرهاب، وهما: "الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل"، التي بدأ العمل بها في 23 مايو 2001، و"الاتفاقية قمع تمويل الإرهاب" التي حصدت أربعين توقيعًا. وينبغي لي أن أذكر أيضًا بأننا فقدنا بعدد مؤتمر رؤساء الدول في مدينة "سرم الشيخ" بمصر عام 1995 من أجل التوصل إلى تنسيق أفضل في قضية مكافحة الإرهاب الدولي. غير أن الاقترابات التي تم التوصل إليها خلال المؤتمر لم يتم تطبيقها على أرض الواقع. وأصبح الإرهاب ظاهرة عالمية، في حين أن مكافحته لا تزال تتم على الصعيد القومي، إذ تحترس كل دولة، في أغلب الأحيان، على سرية معلوماتها في هذا الشأن وكذلك الإجراءات التي تتخذها.

• إ. ب. : هذا أمرًا، لا يزال كثير الحدوث، على الرغم من الاتفاقيات التي تمت في مجالات مكافحة التجارة بالنساء والأطفال، ومكافحة تجارة المخدرات وغسيل الأموال. ولكن هناك عدد من الإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب منذ 11 سبتمبر ...

• ب. ب. غ. : لقد تبنى مجلس الأمن، في 12 سبتمبر الماضي، القرار رقم 1368 الذي يُكَلِّف القوة العظمى بشـن
الحرب على الإرهاب، وهو تكليف يقوم على الحق في الدفاع الفردى أو الجماعى المشروع. إن الأمر يتعلق بالمادة 51 الشهيرة التي كانت بمثابة القاعدة القانونية لتشريع قيام حلف الأطلنطي.

إن القرار 1373 الصادر بتاريخ 28 سبتمبر 2001 يقضي بوضع نظام مراقبة في مجال تمويل الإرهاب. وفي اللحظة التي تحدث فيها، تُعيد الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة اتفاقية جديدة لمكافحة الإرهاب.

إنه لا أود أن أُنهى هذا الحوار على نحو مشائم، ولكنني أخشى للغاية من أن لا تتمكن الأمم المتحدة من وضع آلية فعالة للأمن الجماعى تعمل على تنسيق ودعم الجهود المبذولة في مجال مكافحة الإرهاب، وأن تكتفي المنظمة - في بعض الأحيان بصورة متأخرة - بتشريع الأعمال العسكرية التي تقوم بها الولايات المتحدة أو الاتصالات المُحتملة قيامها التي ستقوم بها.

• إ. ب. : هل يمكنك أن أطرح عليك سؤالاً له صلة غير مباشرة بحواراتنا عن منظمة الأمم المتحدة ... هل تعرف "أسامة بن لادن"؟

• ب. ب. غ. : لقد التقيت بغلبية الزعماء الأفغان خلال مدة خدمتى بالمنظمة. وكثيراً ما تباحثت مع رئيس الجمهورية،
برهان الدين ربَّانى"، الذي يتحدث العربية بطلاقة. ويرجع هذا إلى دراسته بجامعة الأزهر بالقاهرة. ولكن حتى أجيب عن سؤالك، فإني لم ألق أبدا "بأسامة بن لادن" لقد أصبح بطل حرب الفقراء في بلدان العالم الثالث. إنه شهيد وقديس في نظر جموع المسلمين التي تكافد الفقر وهيمنة المنظم الحاكمة! إنه على قناعة بأن هذه الشخصية ورسالتها سوف تتحرك وتثير حماسة جموع المسلمين لسنوات عديدة قدامة - مثلما فعل "تشى چيفارا"، ولكن في سياق تاريخي وجغرافي بالتأكيد مختلف للغاية.

• إ. ب. : هل تعتقد أن العالم الغربي والولايات المتحدة سيتمكنون من التصدي لرسالة "بن لادن" بما لديهم من قوة مواجهة إعلامية؟

• ب. غ. : هذا يعني، أولاً، تحديد الالتباس إلى الجديد الذي ينتجه الأصوليون الأمريكيون، وهم في غاية الخطورة. لقد كانت سفيرة الولايات المتحدة السابقة لدى الأمم المتحدة، "چان كيرباثريك"، التي لم تكف عن كتابة مقالات معرضة على طوال السنوات الخمس التي استغرقتها مدة رئاستها للمنظمة، ترفض أي حوار مع العالم الإسلامي بزعم أن الشعب الأمريكي لا يستطيع أن يصادق الجميع...
ثانيًا، يجب معرفة المضمون الحقيقي الذي تتطوى عليه هذه الرسالة نظرًا للتخزيح التام للولايات المتحدة والعالم الغربي حيال الصراع العربي - الإسرائيلي.

ثالثًا، أعتقد أن الرسالة المُناهضة للإرهاب يجب أن تأتي من العالم العربي - الإسلامي بنفسه. فلن تكفي مهاجمة أنصار الإرهاب، بل يجب أيضًا قبول فحص الأسباب العميقة المؤدية إليه وإزالة التربة الخصبة التي تغذيه.

• إ. ب. : تتكون هذه التربة، في رأيي، نتيجة فقدان الشباب للأمل وغطرسة الأغنياء سواء تتعلق الأمر بالأمم أو الأفراد. إنها تتكون من الرغبة في فرض نموذج ثقافي واقتصادي موحد من شأنه تهميش مئات الملايين من الأفراد. لقد نشرت "اللجنة الفرنسية للتضامن الدولي" التي سبق لها الحديث عنها، إعلانا في الجرائد مضمونه: "الآس يُغذي الكراهية". ولكن البعض سيقولون إن نشأة الإرهاب ترجع إلى عجز العالم الإسلامي عن شق طريقه إلى المدنية.

• ب. غ. : هذه ليست نظرية جديدة، بل إنها ترجع إلى المستشرين خلال الحقبة الاستعمارية؛ فإنهم طالما رسموا للعالم الإسلامي صورةً عنيقة لتأتي. إنها صورة عالم يتم بالجحود ولا يستطيع أن يناسب التغيير ما لم يخُذ نفسه. وأودُ
أن أقول إن السياسة الاستعماریة تقوم على ثلاث أفکار فيما يتعلق بالإسلام.

أولاً، هناك اختلاف عمیق، لا يمكن تجاوزه، بين الغرب العقلاني والحديث، وبين الشرق الإسلامی الذي يتسم بالفوضی ويغلب عليه طابع الحياة في العصور الوسطی.

ثانيًا، إن الشرق، على مر العصور، غير قادر على التعريف بنفسه والعثور وحده على طریقه، إنه بحاجة إلى معونه دقة علم الغرب حتی يحقق التقدم.

ثالثًا، يجب الخشیة من العالم الإسلامی ومراقبته دون توقف؛ لذا فهناك تبریر تام للوجود الاستعماری في الماضی، والاستعمار الحديث في الحاضر، والوجود الإسرائيلی في قلب العالم العربي.

وقد تم تحلیل هذا المنطق الاستعماری ودحضه. وأود أن أذكر فقط بأن المشروع الاستعماری كان عبارة عن سيطرة سياسیة واستغلال أكثر من دعمًا من أجل التحیدث. وهذه السياسة الاستعماریة هي التي أدت إلى تضخم النزعة الدينیة الإسلامیة التي أصبحت الوسیلة الرئيسية لتعتبئة الجموع ضد القمع الاستعماری.

إن علماء الإسلام الجدد، التابعين للغرب، سيستمرون في تسمیة العلاقات بين الشعوب، وفي بناء نظرياتهم على فكرة
الصراع بين الحضارات والتصريح بأنه لا يوجد إرهاب سواء
الإسلامي، وهم بذلك يغفلون أنه في لحظة وقوع اعتداءات 11
سبتمبر، كان الإرهاب الذي يمارسه "تمور التأميبل" في
"سريعانكا"، و"الإيتي" في إسبانيا، وكذلك "الفارل" في "كولومبيا" لا
يزال يستمر.

• إ. ب. : كان يجب أن تُمكِّن أحداث 11 سبتمبر الأمم المتحدة
من لعب دورٍ عالمي، كما سبق وانulton، غير أن هذا لم
يحدث. وحتى يتحقق ذلك - وسيكون هذا آخر سؤال لي -,
الآن يجب أن تعرف الأمم المتحدة كيفية الجمع بين الضرورة
والمرحلة حتى تستوعب وتُعالج مشكلات الكوكب بصورة فعَّالة
خلال هذا القرن الجديد؟

• ب. غ. : إنك على حق؛ إذ يجب على المجتمع الدولي
ومنظمة الأمم المتحدة الإسراع بتفعيل الإجراءات التي تهدف
إلى إقرار السلام والأمن. ولكننا نعرف كذلك أن المجتمع
بأسره ينضج أجودة كليّة، وأن المشكلات الكبرى الخاصة
بالمستقبل الإنساني هي قضايا دولية، وأن إيجاد حلول لها
سيطلب وقتًا. ومع ذلك، فلنبدأ بالقضايا المُلحة.

وأولى هذه القضايا - وأكثرها إلحاحًا هي: قضية إعادة
إعمار أفغانستان المهددة بوقوع كارثة إنسانية. فقد أدى القصف
الأمريكي إلى توقف الزراعة التي تمد البلاد بأكثر من نصف احتياطيها من الخلال. وعلى صعيد آخر، ستؤدي آلاف الألغام الأرضية والقنابل التي لم تنفجر بعد إلى وقوع آلاف الضحايا في الشهور، بل والأعوام القادمة. وخلال السنوات الأخيرة، لقي عشارات الآلاف من الأبرياء حتفهم بالفعل، أي ما يعادل أكثر من ضحايا اعتداءات 11 سبتمبر بعشر مرات. ملخص الأمر، لقد عانى آلاف الأفغان وستستمر معاناتهم. غير أن أشيئ من أن يتعرض الأفغان إلى النسيان، بعد عدة أشهر من إقصاء "طالبان" والقضاء على "أسامة بن لادن". شأنهم في ذلك شأن الصوماليين وسائر القبائل التي لا تتمنى إلى العالم المتحضر و"يأتي موقعها في أسفل سلم الحضارات".

ويجب الجمهور بقوة بالأمر التالي: لقد تم تجريب الرأى العالمي، بفضل وسائل الإعلام، ليعاطف مع آلام الخمسة آلاف شخص الذين راحوا ضحية اعتداءات 11 سبتمبر، ولكنه لم ولن يتفاعل مع آلام الخمسة آلاف شخص الذين راحوا ضحية الحروب والقصف الذي تعرض له الشعب الأفغاني.

وثاني أكثر القضايا إلحاحًا هي: قضية التسوية النهائية للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. لقد حاولت وسائل الإعلام العالمية وكبار المسؤولين في العالم الغربي التعميم على هذا الصراع بتأكيدهم، بالحجج القانونية، أن إرهاب "أسامة بن لادن"...
واعتداءات 11 سبتمبر لم يكن لها صلة مباشرة بالقضية الفلسطينية. وهذا خطأ؛ إذ يلقى القمع الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني صدى جماعيًا في العالم العربي، خاصة وأن ضحايا الأيام قد أصبحوا جلادى اليوم. إن مائتي مليون عربي وأكثر من مليار مسلم يشعرون بالإذلال الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني. وستستمر القضية الإسرائيلية - الفلسطينية في تكبير وتسيم وهم العلاقات بين العالم العربي - الإسلامي والعالم الغربي. ويُشبَّه جزء من الرأى العام العربي دولَة إسرائيل بالورم السرطاني في جسد العالم العربي. وأعتقد أن أغلب من هذه الاستعارة: إن الورم السرطاني لا ينتمي في إسرائيل، وإنما في الصراع العربي- الإسرائيلي وأعراضه المرضية المُنتمِئة في معاداة السامية وأمريكا وتفسّى الأصولية والإرهاب ... وهذه الأعراض هي التي دمرت برجٍ مركز التجارة العالمي في نيويورك، وتسعى إلى تدمير الأمم المتحدة.

فلنتطرَّق الآن إلى ردود الأفعال طويلة المدى. لقد ذكرت كثيرًا، خلال هذه الحواريات، منطق القمر الصناعي والناقوس أو المئذنة، مثلما ذكرت كثيرًا في خطبة "المدينة الفاضلة" للفارابي - أي مجموع المدن الفاضلة التي تُسفر عن نشأة المعمورة الفاضلة. ولكن الوضع الحالي للمعمورة لا يسمح، عن حق، بالتواصل إلى حلول فاضلة، وإنما يؤدي إلى إيجاد نوع من
المزج بين الهوية الثقافية والمواطنة الكونية. ويعد تحقيق هذا المزج هو التحدي الحقيقي لهذا القرن الجديد. فإن تمكنت الأمم المتحدة من تنمية وعى مشترك بالمواطنة الكونية، فإنها بذلك تكون قد بلغت الهدف من وجودها. وتبقي، على الرغم من ذلك، المشاكلات الناتجة عن العولمة بحاجة إلى حل. وتتمثل هذه المشاكلات في الفجوة التي تفصل الجنوب عن الشمال، وقضايا الديون، والإرهاب الدولي والأوبئة، والصراعات القبليّة والدينية. إلا أنه من المؤكد أن هذه المواطنة الدولية سكون من شأنها تيسير التواصل إلى حلول لهذه المشاكلات العديدة التي يجب على البشرية أن تواجهها.

● إ. ب. : سيدي الأمين العام، اسمح لي بأن أقول الكلمة الأخيرة: "شكرًا".
ديمقراطية العولمة

بطرس بطرس غالي

نحن نشهد كل يوم تقلبات تتبث فيها العولمة التي يخشها البعض ويعشقها البعض الآخر. ولكن النشاط الفكري الذي تثيره، شأنه في ذلك شأن المخاوف والرفض العنيف اللذين تتبث فيهما، توضح لنا أنه لا يزال هناك الكثير لقوله وتصوره وبالخصوص عمله. وفي هذا السياق لعالم يبحث عن مستقبله، وعولمة تسعى من أجل تحقيق المعايير الإنسانية وتطبيق الديمقراطية، يقدم لنا الدكتور بطرس بطرس غالي رؤيته للأمور في إطار حوار متنوع مع "يف برتولو". والجدير بالذكر أن الدكتور غالي كان قد عمل أستاذًا للقانون، وزيراً للشؤون الخارجية بجمهورية مصر العربية، وأمينًا عامًا لمنظمة الأمم المتحدة، ثم للمنظمة الدولية للفرانكوفونية. ويرأس الدكتور غالي اليوم المجلس القومي لحقوق الإنسان بمصر.
المحرر في سطور:
إيف برتولو

شغل منصب الأمين العام المساعد "لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية" ما بين عامي 1985 و1993، ثم منصب السكرتير التنفيذي للجنة الاقتصادية الأوروبية" (المجموعة الاقتصادية الأوروبية - منظمة الأمم المتحدة). ويشغل "برتولو" حالياً منصب رئيس "اللجنة الفرنسية للتضامن الدولي".
المترجمة في سطور:
أمل راغب

صحفية دولية وكاتبة عضو باتحاد الصحفيين الدوليين ببروكسيل (IFJ)، وجمعية الصحفيين المستقلين بشمال أمريكا (AJIQ). كما أنها عضو شرفي بنادي صحافة "ليموزين" بفرنسا. وكانت قد شاركت ببعض مؤلفاتها الأدبية في مهرجانات دولية، أخرها "مهرجان الأساطير الدولي الثاني عشر" بفرنسا عام 2006. وهي تمارس الترجمة إلى جانب عملها صحافية، وتقوم بالتدريس الجامعي.
الإشراف اللغوي: حسام عبد العزيز
الإشراف الفني: حسن كامل